الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

عنوان المذكرة :

المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي بين التنافس الدولي والتحديات الإقليمية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

- من اعداد الطالب : عبدالحق بوغرارة - تحت اشراف الاستاذ: زكريا وهبي
- تخصص : ماستر2 جيوبوليتيك افريقيا و الساحل

المناقشون	الصفة	مؤسسة الانتماء
آ.زكرياء وهبي	مشرفا و مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
آ.عبدالنور زيام	رئيس اللجنة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
آ.حميد رامي	أستاذ مناقش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية :
2026-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان :

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تذلل الصعاب
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان وخالص التقدير إلى الأستاذ المشرف :
-مدير المدرسة البروفيسور زكريا وهبي –
على إشرافه القيّم وسعة صدره وتوجيهاته السديدة التي كانت بوصلة لي في إتمام هذا العمل الأكاديمي.
كما يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى كل أساتذة المدرسة الكرام و اخص بالذكر الأستاذين القديرين القامتين في مجال الدراسات والإستراتيجيات الإفريقية اللذين لم يبخلا علي يوماً بنصحهما وتوجيهاتهما الدبلوماسية والأكاديمية القيمة :

- الأستاذ القدير إسماعيل شرقي : السفير السابق ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي سابقاً الذي ألهمتني خبرته الطويلة ورؤيته العميقة للشؤون القارية.
- البروفيسور عبد النور خليفي : مدير دائرة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية سابقاً وسفير الجزائر لدى جمهورية الهند حالياً والذي كانت لتوجيهاته وإضافاته المعرفية أثر بالغ في إثراء هذا البحث ...

فجزى الله أساتذتي الأفاضل عني خير الجزاء
ونفع بهم وبأعمالهم في خدمة العلم والوطن.

إهداء :

إلى من أحمل اسمهما فخراً ويسري في عروقي فضلهما اللذان علماني و سهرا على تحفيظي كتاب الله و غرسا في نفسي قيم العلم و الايمان والداي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما..

- إلى نبع الحنان والبركة دعامتي في الحياة... جدتاي الغاليتين..
- إلى من رحل وترك في القلب أثراً طاهراً لا يزول....إلى روح جدي الباشر بوغرارة طيّب الله ثراه...
- إلى من أستمد منه الحكمة والوقار... جدي الحاج النوي زيات حفظه الله ورعاه.
- إلى من كان لي سنداً وعوناً ومثالاً يحتذى به للأب الحريص...خالي العزيز علي
- إلى من سقوا أرضنا بدمائهم الزاكية لينيروا لنا درب الحرية والعلم... إلى أرواح شهدائنا الأبرار
- إلى الحضن الكبير والوطن الغالي... جزائرنا الحبيبة...

أهديكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع..

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة تتميز بتزايد التنافس الدولي وتصاعد التحديات الأمنية والسياسية تنطلق الإشكالية من تساؤل جوهري حول مدى فعالية الأدوات الدبلوماسية والأمنية والتنموية التي تعتمدها الجزائر لحماية أمنها القومي وتحقيق الاستقرار الإقليمي مع التركيز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ودعم السيادة الوطنية لدول المنطقة كبديل للمقاربات العسكرية الأجنبية واعتماداً على نظرية المجمعات الأمنية الإقليمية لباري بوزان وأدوات التحليل الجيوبوليتيكي و تخلص الدراسة إلى أن المقاربة الجزائرية رغم ثبات مبادئها الدستورية تواجه ضغوطاً متزايدة ناتجة عن تغير نمط التدخلات الأجنبية وتآكل السيادات الوطنية في دول الجوار مما يفرز مخاطر تحويل الجنوب الكبير إلى نطاق مهدد استراتيجياً. وتوصي الدراسة بضرورة تكييف مرن ومبادر للأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وتفعيل مسارات الدبلوماسية الاستباقية بما يضمن الحفاظ على الدور المحوري للجزائر كقوة استقرار إقليمية رائدة.

الكلمات المفتاحية : المقاربة الجزائرية، الساحل الإفريقي، التنافس الدولي، التحديات الإقليمية، الأمن القومي، عدم التدخل.

Abstract :

This study examines the Algerian approach in the African Sahel region within a complex regional and international environment characterized by intensifying global competition and escalating security and political challenges. The central problematic revolves around the effectiveness of the diplomatic, security, and developmental instruments employed by Algeria to safeguard its national security and promote regional stability, while emphasizing the core principles of non-intervention and respect for state sovereignty as alternatives to foreign military interventions. Drawing upon Barry Buzan's Regional Security Complex Theory and geopolitical analysis, the thesis concludes that while Algeria's principles remain constitutionally firm, its strategy faces mounting pressures from shifting foreign intervention patterns and eroding state sovereignty in neighboring countries, which threatens to turn the grand south into a strategically vulnerable margin. The study recommends a flexible and proactive adaptation of Algeria's diplomatic and economic mechanisms to maintain its pivotal role as a regional stabilizing power.

Keywords: Algerian Approach, African Sahel, International Competition, Regional Challenges, National Security, Non-Intervention.

المقدمة :

مقدمة :

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق الجيوسياسية حساسية وتعقيدا في القارة الإفريقية بالنظر إلى ما تختزنه من تداخلات أمنية وسياسية واقتصادية واستراتيجية وما تعرفه من تحولات متسارعة بفعل تنامي التهديدات العابرة للحدود وعلى رأسها - الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، والاتجار بالسلاح والمخدرات - وقد زادت هذه التحديات من أهمية المنطقة في الحسابات الإقليمية والدولية لتصبح مجالًا مفتوحًا للتنافس بين قوى دولية وإقليمية متعددة تسعى كل منها إلى تثبيت نفوذها وتأمين مصالحها الاستراتيجية.

وفي هذا السياق تحتل الجزائر موقعًا محوريًا في معادلة الساحل الإفريقي بحكم امتدادها الجغرافي الكبير وحدودها المشتركة مع عدد من دول الساحل فضلًا عن ارتباطها التاريخي والثقافي والأمني بهذه المنطقة وقد بلورت الجزائر مقاربة خاصة في التعامل مع قضايا الساحل الإفريقي و تستند إلى جملة من المبادئ المرتبطة بسياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية من أبرزها احترام سيادة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية بالاضاف الى تغليب الحلول السياسية والسلمية ورفض المقاربات العسكرية الأجنبية التي تزيد من تعقيد الأوضاع بدل معالجتها كما تسعى الجزائر إلى ترجمة هذه المقاربة ميدانيًا من خلال الوساطة الدبلوماسية ودعم الحوار السياسي عبر تعزيز التعاون الأمني والمساهمة في مشاريع التنمية والشراكة الإقليمية.

غير أن هذه المقاربة الجزائرية لم تعد تتحرك في بيئة إقليمية مستقرة أو ضمن توازنات تقليدية واضحة بل أصبحت تواجه واقعًا دوليًا وإقليميًا متغيرا يتميز بتزايد حدة التنافس الدولي في منطقة الساحل بين القوى الغربية والقوى الصاعدة إلى جانب تصاعد أدوار الفاعلين الإقليميين والمنظمات الدولية وقد انعكس هذا التنافس في أشكال متعددة من الحضور العسكري والتدخلات السياسية والدعم الاقتصادي المشروط و غير مشروط و المحاولات العديدة لإعادة تشكيل موازين القوة داخل دول الساحل بما يؤثر مباشرة على الاستقرار الداخلي لهذه الدول و بالتالي على فرص نجاح المقاربات الإقليمية ومنها المقاربة الجزائرية.

وتزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في ظل التحولات الدولية الراهنة التي أبرزت تراجع بعض القوى التقليدية وصعود قوى جديدة وتزايد النزاعات على مناطق النفوذ يجعل من منطقة الساحل فضاءً استراتيجيًا لإعادة ترتيب المصالح والتحالفات و تبرز هنا الحاجة إلى تحليل

المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ليس فقط من حيث أسسها ومحدداتها واليات تفعيلها وإنما أيضًا من حيث مدى قدرتها على الصمود والتكيف أمام التنافس الدولي والتحديات الإقليمية المتنامية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى بحث طبيعة المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وتحليل مرتكزاتها المنهجية والاستراتيجية ثم الوقوف عند مظاهر التنافس الدولي في المنطقة وانعكاساته وأخيرًا دراسة أثر التحولات الدولية والإقليمية على فعالية هذه المقاربة ومستقبلها وتنبع أهمية الموضوع من كونه يجمع بين بعدين متلازمين: البعد الأمني-الاستراتيجي المرتبط بحماية الأمن القومي الجزائري والبعد الجيوسياسي المرتبط بمكانة الجزائر الإقليمية ودورها في إدارة الأزمات داخل محيطها المباشر.

وبناءً على ذلك فإن دراسة المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بين التنافس الدولي والتحديات الإقليمية تمثل مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التفاعلات الجارية في هذه المنطقة وحدود الدور الجزائري فيها وآفاق تطوير أدواته في ظل بيئة دولية وإقليمية شديدة التحول.

الإشكالية:

انطلاقا من الأهمية الجيوسياسية المتزايدة لمنطقة الساحل الإفريقي ومن تصاعد مظاهر التنافس الدولي فيها ومن ارتباط هذه المنطقة المباشر بالأمن القومي الجزائري تطرح هذه الدراسة الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي مدى استطاعت المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي والتحديات الإقليمية أن تحافظ على فعاليتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الاستراتيجية الجزائرية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية ثلاثة أسئلة فرعية جامعة كما يلي:

1. ما الأسس والمرتكزات الجيوسياسية التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وما الآليات التي اعتمدتها الجزائر لتفعيلها ميدانياً؟
2. كيف يؤثر التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الساحل على الأوضاع الأمنية والسياسية لدول المنطقة وعلى المصالح الاستراتيجية والأمن القومي الجزائري؟

3. إلى أي مدى ما تزال المقاربة الجزائرية قادرة على تحقيق الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الوطنية في ظل التحولات الدولية المتسارعة وهل تقتضي هذه التحولات تطوير أدواتها دون المساس بثوابتها الأساسية؟

الفرضيات :

بناءً على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسة :

ترتكز المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على أسس دبلوماسية وأمنية وتنموية متكاملة غير أن تصاعد التنافس الدولي وتفاقم التحديات الإقليمية قد حدا من فعاليتها وفرضا على الجزائر ضرورة تكييف أدواتها دون المساس بثوابتها الاستراتيجية .

الفرضيات الفرعية :

1. تقوم المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على أسس سياسية وأمنية وتنموية متكاملة تتأثر بالمحددات الجيوسياسية للجزائر بما يجعلها مقاربة شاملة تستهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي وحماية الأمن القومي.
2. تعتمد الجزائر في تفعيل مقاربتها على أدوات متعددة أبرزها الوساطة الدبلوماسية والتعاون الأمني ودعم التنمية غير أن التنافس الدولي والتدخلات الأجنبية في الساحل أسهما في تعقيد الأزمات وتقليص فعالية هذه الأدوات.
3. تفرض التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة على الجزائر تطوير آلياتها الأمنية والدبلوماسية وتعزيز دورها الإقليمي مع الحفاظ على الثوابت الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل والحلول السلمية للأزمات.

أهمية الدراسة :

1. الأهمية العلمية :

- إثراء المكتبة الأكاديمية السياسية بمادة بحثية متخصصة تدرس جيوبوليتيك منطقة الساحل الإفريقي من منظور استراتيجي جزائري خالص.
- محاولة إسقاط الأطر النظرية الحديثة، وفي مقدمتها "نظرية المركبات الامنية الإقليمية" لباري بوزان على بيئة الساحل المعقدة، وملاحظة مدى مرونة هذه

النظريات في تفسير الاعتماد الأمني المتبادل وتأثير الاستقطاب الدولي على الفواعل الإقليمية.

- تقديم قراءة نقدية علمية متوازنة تجمع بين ثوابت العقيدة الدفاعية الجزائرية والتحولات الديناميكية المتسارعة في بنية العلاقات الدولية الحالية.

2. المعرفة العملية :

- توفر الدراسة لصناع القرار ومخططي السياسة الخارجية والأمنية الجزائرية قراءة تحليلية شاملة ومحدثة حول طبيعة التهديدات المباشرة عابرة الحدود (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) وتأثيرها على الأمن القومي.
- تفكيك أدوات وإستراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في الساحل (كالولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا) لمعرفة كيفية تقاطع أو تضارب مصالحها مع المصالح الحيوية للجزائر.
- تقييم مدى فاعلية الأدوات الدبلوماسية والتنموية الجزائرية في ظل الصعود الراهن للمجالس العسكرية وتآكل الأطر الاتفاقية السابقة (مثل مسار الجزائر 2015) واقتراح بدائل عملية قابلة للتطبيق لتعزيز الاستقرار.

أسباب اختيار الموضوع :

1. الأسباب الذاتية :

- الاهتمام والنزوع الشخصي للباحث بدراسة القضايا الإفريقية عموماً والعمق الاستراتيجي للجزائر في منطقة الساحل خصوصاً تماشياً مع التخصص الأكاديمي ماستر جيوبوليتيك أفريقيا والساحل.
- الرغبة في تطوير مهارات التحليل الاستراتيجي والاستشرافي والمساهمة كباحث جزائري في تقديم أطروحات تدعم قضايا الأمن السيادي الوطني والتعاون الإقليمي المشترك.

2. الأسباب الموضوعية :

- خطورة وفورية الحدث: التحولات الهيكلية التي تشهدها منطقة الساحل مؤخراً (الإنقلابات العسكرية المتتالية، طرد القوات الأجنبية التقليدية، تعليق بعض

الاتفاقيات الأمنية والسياسية) مما جعل المنطقة بؤرة ساخنة تستدعي دراسة أثرها المباشر على الجزائر.

- اشتداد الاستقطاب الدولي: تحول منطقة الساحل إلى ساحة صراع دولي مفتوح لإعادة تشكيل مناطق النفوذ وممرات الطاقة واللوجستيات مما يضغط بشكل مباشر على الثوابت الدبلوماسية الجزائرية مثل مبدأ عدم التدخل.
- الارتباط العضوي بالأمن القومي: الحاجة العلمية لبحث كيفية حماية الحدود الاستراتيجية الجنوبية الشاسعة وتحصينها ضد تداعيات تفريغ السلطة وتفكك مؤسسات الدولة في دول الجوار.

مجال الدراسة :

1. المجال المكاني :

- يشمل النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي بتركيز خاص على دول الجوار المباشر والأكثر تأثيراً وتأثراً بالمقاربة الجزائرية (مالي، النيجر، بوركينا فاسو ، تشاد ، موريتانيا ، نيجيريا) مع ربط هذا الفضاء بالعمق الجيوسياسي للجنوب الكبير للجزائر باعتباره خط الدفاع والتماس الأول.

2. المجال الزماني :

- تغطي الدراسة الفترة الزمنية المعاصرة الممتدة من التغيرات الجيوسياسية الكبرى التي أعقبت الأزمة الليبية (2011) وما تلاها من تدفق للسلاح والمسلحين وصولاً إلى التحولات الجذرية الراهنة (2025-2026م) المتمثلة في صعود تحالفات دول الساحل الجديدة وتغير بيئة التنافس الدولي مع ذكر بعض المحطات التاريخية التي أسهمت في تشكل البنية السوسيوثقافية للمنطقة .

مناهج الدراسة واقتراحاتها :

1. المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم لرصد وتوصيف واقع المقاربة الجزائرية وثوابتها ومظاهر التنافس الدولي والتحديات الأمنية في الساحل ثم تحليل الخلفيات والأبعاد غير الظاهرة لهذه التفاعلات السياسية والعسكرية.

2. الاقتراب الجيوبوليتيكي : أداة رئيسية لتفسير العلاقة بين الجغرافيا السياسية وتوزيع القوة وكيف تؤثر التضاريس والحدود والممرات الاستراتيجية في الساحل على الخيارات الأمنية للجزائر وتكالب القوى الكبرى.
3. منهج تحليل النظم : لفهم منطقة الساحل باعتبارها نظاماً فرعياً يتأثر بالمدخلات الدولية (سياسات القوى الكبرى) ويفرز مخرجات تتطلب استجابة مرنة من النظام السياسي والامني الجزائري.
4. المنهج الاستشرافي : أداة بناء السيناريوهات الاستشرافية لتوقع مآلات الاستقرار في المنطقة ومستقبل الدور الجزائري في ظل البيئة الدولية المضطربة.

الإطار المفاهيمي والنظري :

1) الإطار المفاهيمي :

- المقاربة الاستراتيجية : الإطار الفكري والشامل والوسائل المعتمدة لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية.
- الساحل الإفريقي : تحديد المفهوم جغرافياً وسياسياً وحضارياً باعتباره حزاماً انتقالياً جنوب الصحراء الكبرى.
- التنافس الدولي : الصراع بين القوى العظمى والاقليمية على النفوذ والموارد والقواعد العسكرية في منطقة جغرافية معينة.
- التحديات الإقليمية : التهديدات الأمنية والسياسية غير العسكرية (الهشاشة المؤسساتية، الفقر) والعسكرية (الإرهاب، التمرد) الناشئة داخل البيئة الإقليمية المحيطة.
- الأمن القومي / مبدأ عدم التدخل : القواعد الدستورية الحاكمة لحماية كيان الدولة وسيادتها.

2) الإطار النظري :

- نظرية المركبات الأمنية الإقليمية لباري بوزان : هي النظرية المحورية للدراسة وتستعمل لتوضيح كيف أن أمن الجزائر مرتبط بشكل عضوي وغير قابل للفصل بأمن دول الساحل الإفريقي حيث لا يمكن لأي دولة في هذا المجمع الاستراتيجي أن تحقق أمنها بمعزل عن بقية الوحدات.

- النظرية الواقعية الجديدة: تستعمل لتفسير سلوك القوى الدولية العظمى في الساحل حيث ينظر إلى المنطقة كساحة لتوازن القوى وتحقيق المصالح الحيوية وبسط النفوذ في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى.

الاطار المرجعي للدراسة :

يمكن تقسيم الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع إلى ثلاثة محاور أساسية لبيان الفجوة البحثية :

1) المحور الأول: الدراسات التي ركزت على العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية مثل دراسات معهد الأدلة الجنائية وعلم الجريمة، أو كتابات جيف د. بورتر حول مبدأ عدم التدخل الجزائري والتي ركزت على الثبات الدستوري للمقاربة.
2) المحور الثاني: الدراسات الدولية مثل تقارير مؤسسة راند للدراسات الاستشرافية بالولايات المتحدة الامريكية وأبحاث مراكز الدراسات الإفريقية التي ركزت على الإرهاب والتنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى دون ربطه بشكل مباشر بالعمق الدفاعي للجزائر.
3) موقع دراستنا الحالية : تتميز هذه الدراسة بأنها تجمع بين الأبعاد الثلاثة بالتحديث والتحليل الشامل مع تقييم فعاليات الأدوات الجزائرية التقليدية في ظل الواقع الميداني الجديد لعامي 2025-2026 وتوازن بين ضرورة صيانة السيادة الإقليمية ومواجهة نمط التدخل الدولي اللوجستي والناعم الجديد بالمنطقة.

صعوبات الدراسة :

1. الحركية والديناميكية الشديدة للأحداث: تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بتغيرات دراماتيكية وسريعة جداً (تغير التحالفات، الانقلابات، إلغاء الاتفاقيات) مما يشكل تحدياً في تثبيت بعض المعطيات التحليلية وجعلها عرضة للتغير السريع أثناء فترة إعداد البحث.
2. شح وغياب المصادر الرسمية الحساسة: نظراً للطبيعة الأمنية والدفاعية الصرفة للموضوع يواجه الباحث صعوبة في الوصول إلى وثائق أو تقارير رسمية تفصيلية صادرة عن دوائر صنع القرار الاستراتيجي والاعتماد بشكل أكبر على التحليلات الأكاديمية والمقالات المتخصصة.

3. التعقيد البنيوي لمنطقة الدراسة : تداخل الأبعاد الأمنية والعسكرية بالاقتصادية مع وجود البعد القبائلي والعرقي العابر للحدود الوطنية مما يفرض على الباحث جهداً مضاعفاً للفصل المنهجي بين هذه الأبعاد المتشابكة مع الحفاظ على وحدة التحليل السياسي.

الفصل الأول:
الإطار المنهجي للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الأول: الإطار المنهجي للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد :

لا يمكن مقاربة السلوك الجزائري في الساحل الإفريقي بوصفه استجابة ظرفية لموجة تهديدات أمنية عابرة ذلك أن مثل هذا التناول يختزل الموضوع في بعده الإجرائي الضيق ويغفل البنية المرجعية العميقة التي تنتظم من خلالها حركة الجزائر في فضائها الجيوسياسي الجنوبي فالمقاربة الجزائرية في مستواها الأعمق لا تفهم كإعلان دبلوماسي طارئ أو كرد فعل آني على أزمة بعينها بل بوصفها مصفوفة توجيهية تشتق من نسق معياري استراتيجي متكامل تشكل عبر تفاعل الخبرة التحررية للدولة الجزائرية بمحددات أمنها القومي وبتمثيلات نخبتها الحاكمة لطبيعة النظام الإقليمي الإفريقي ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل إلى تفكيك الأسس التي تقوم عليها هذه المقاربة وذلك عبر ثلاثة مباحث متكاملة يتناول أولها الأسس الاستراتيجية العامة التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل، من مبدأ السيادة إلى عدم التدخل وصولاً إلى أولوية التسوية السياسية وشمولية الأمن ويعالج ثانيها العقيدة الأمنية الجزائرية في المنطقة وكيفية انتقالها من مفهوم الأمن الحدودي التقليدي إلى مفهوم الأمن الشبكي العابر للحدود في حين يخصَص المبحث الثالث لدراسة الآليات الميدانية التي تترجم من خلالها هذه المبادئ إلى فعل ملموس من الوساطة الدبلوماسية إلى التعاون الأمني والاستخباراتي ومشاريع التنمية المشتركة وبذلك يشكل هذا الفصل الأرضية المفاهيمية والنظرية التي سيُبنى عليها التحليل في الفصلين اللاحقين.

المبحث الأول: الأسس الاستراتيجية للمقاربة الجزائرية

المطلب الأول: المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي

لا يمكن مقاربة السلوك الجزائري في الساحل الإفريقي بوصفه استجابة ظرفية لموجة تهديدات أمنية عابرة لأن ذلك يختزل الموضوع في بعده الإجرائي ويغفل البنية المرجعية التي تنتظم من خلالها حركة الجزائر في فضائها الجيوسياسي الجنوبي فالمقاربة الجزائرية في مستواها الأعمق تشتق من نسق معياري استراتيجي تشكل عبر تفاعل الخبرة التحررية للدولة ومحددات الأمن القومي وتمثيلات النخبة الحاكمة لطبيعة النظام الإقليمي الإفريقي ومن ثم فإن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل لا تفهم باعتبارها مجرد إعلان دبلوماسي بل باعتبارها مصفوفة توجيهية تؤطر إدراك التهديد وتحدد أولويات الفعل الخارجي وترسم حدود المقبول وغير المقبول في إدارة الأزمات الإقليمية.

يقع في صدارة هذه المبادئ مبدأ السيادة بوصفه الركن الأكثر رسوخا في العقل الدبلوماسي الجزائري فالسيادة هنا لا تطرح بمعناها القانوني الشكلي فقط بل باعتبارها آلية دفاعية ضد إعادة إنتاج أنماط الهيمنة الخارجية تحت غطاء إدارة الأزمات أو مكافحة الإرهاب ولهذا ارتبط الموقف الجزائري في الساحل برفض تحويل هشاشة الدولة في بعض بلدان المنطقة إلى مبرر

لتدويل القرار الأمني أو لمصادرة الإرادة الوطنية باسم الشرعية الدولية وتكتسب هذه الرؤية معناها الكامل حين تقرا في ضوء المرجعية الدستورية الجزائرية التي تربط السياسة الخارجية بالاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وبالدفاع عن استقلال الدول وبالامتناع عن تقويض بنياتها السيادية.[1]

وعليه فإن الجزائر لا تنظر إلى أزمة الساحل من منظور فراغ السلطة الذي يستدعي الوصاية الخارجية بل من منظور اختلال بناء الدولة الذي يستلزم استعادة الشرعية الداخلية وتعزيز القدرات الوطنية.

ومن هذا المبدأ يتفرع مبدأ عدم التدخل لكن بصيغته الجزائرية الخاصة التي لا تعني الحياد السلبي بل تعني رفض التدخل القسري من جهة مع الإقرار بشرعية الانخراط الدبلوماسي والوقائي من جهة أخرى ولذلك فإن عدم التدخل في الفهم الجزائري ليس انسحابا من المجال الإقليمي وإنما هو تقنين للانخراط الخارجي ضمن حدود لا تمس السيادة الوطنية للدول المعنية وهذه المسألة بالذات هي التي منحت المقاربة الجزائرية قدرًا من التمايز عن المقاربات الغربية في الساحل حيث فضلت الجزائر تاريخيًا الوساطة السياسية عبر رعاية الاتفاقات وتيسير قنوات التفاوض بدل الانخراط في هندسة أمنية خارجية كثيفة الوجود العسكري.[2] ومن ثم فإن الجزائر تشتغل على معادلة دقيقة قوامها الانخراط دون احتلال موقع الوصاية والتأثير دون السقوط في منطق الإملاء بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية .

أما المبدأ الثالث فيتمثل في أولوية التسوية السياسية للنزاعات وهو مبدأ يتجاوز البعد الأخلاقي إلى مستوى التقدير الاستراتيجي فصانع القرار الجزائري ينطلق من فرضية مفادها أن الأزمات السائدة في الساحل ليست مجرد اختلالات أمنية قابلة للمعالجة بالقوة الصلبة بل هي أزمات مركبة تتغذى من هشاشة الدولة وضعف الاندماج الوطني والتفاوتات المجالية وانسداد قنوات التمثيل السياسي داخليا ولهذا تميل الجزائر إلى مقاربة تعتبر تقريبا القوة العسكرية أداة ضابطة وليست بأداة مؤسسة للحل ويظهر هذا بوضوح في قيادة الجزائر لمسار اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015 حيث تم تثبيت الوساطة بوصفها قناة لإعادة بناء

[1] Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire - Journal officiel de la République algérienne -no. 82, 30 décembre 2020.
[2] Geoff D. Porter “Questioning Algeria’s Non-Interventionism” Politique étrangère 3 (2015).

التفاوض السياسي بين المركز والأطراف المتمردة بدل الاكتفاء بمنطق الاحتواء العسكري.[3] وفي هذا السياق تبدو الوساطة الجزائرية جزءًا من دبلوماسية الوقاية الإقليمية أكثر من كونها مجرد ممارسة بروتوكولية لإدارة النزاع ويرتبط بذلك ايضا مبدأ شمولية الأمن أو ما يمكن وصفه في الأدبيات المعاصرة بالترابط العضوي بين الأمن والتنمي فالجزائر لا تتبنى نظريًا على الأقل مقاربة تجزيئية تفصل بين التهديدات الأمنية والبنى الاجتماعية والاقتصادية المنتجة لها إن فالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وتمدد اقتصاديات العنف كلها تأتي في المنظور الجزائري انها ليست بمتغيرات مستقلة بل نواتج لبيئات هشة ولمجالات حدودية منخفضة الاندماج ولمجتمعات تعاني من ضعف الولوج إلى التنمية والتمثيل والخدمات ومن هنا جاء الإصرار الجزائري على أن المعالجة المستدامة لأزمة الساحل تقتضي الجمع بين الترتيبات الأمنية وبرامج التنمية والاندماج الاقتصادي وإعادة بناء الثقة بين المركز والمحيط داخل الدولة الواحدة.[4] وهذه الرؤية تمنح المقاربة الجزائرية طابعا تركيبيا يتجاوز الأمن العسكري الضيق إلى مفهوم أوسع للأمن الإقليمي.

ويستكمل هذا النسق بمبدأ الحلول الإقليمية للمشكلات الإقليمية وهو مبدأ ينهض على افتراض مؤسساتي وجيوسياسي في آن واحد فمن الناحية المؤسسية يعكس هذا المبدأ إيمان الجزائر بأهمية الأطر الإفريقية والآليات الجوارية في إدارة أزمات القارة سواء كانت من خلال الاتحاد الإفريقي أو الصيغ دون الإقليمية ومن الناحية الجيوسياسية فهو يعبر عن رفض ضمني لتحويل الساحل إلى مجال تدويل مفتوح تتنافس فيه القوى الكبرى على إعادة رسم التوازنات الإقليمية تحت شعارات مكافحة الإرهاب أو حفظ الاستقرار وعليه فإن الإصرار الجزائري على مركزية المعالجة الإفريقية لا ينفصل عن السعي إلى تحجيم الاختراق الخارجي للمجال الجيوسياسي المحاذي للحدود الجزائرية[5] بهذا المعنى فإن الإقليمية في الرؤية الجزائرية ليست شعار يتغنى بالتضامن فقط بل هي كذلك أداة دفاع استراتيجي عن الاستقلال النسبي للنظام الإقليمي المغاربي الساحلي.

---

[3] United Nations, *Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process* (2015), https://www.un.org/en/pdfs/EN-ML_150620_Accord-pour-la-paix-et-la-reconciliation-au-Mali_Issu-du-Processus-d%27Alger.pdf.

[4] Lotfi Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm," International Journal of Euro-Mediterranean Studies 15, no. 2 (2022): 155–177.

[5] Hakim Darbouche and Susi Dennison, *A "Reset" with Algeria: The Russia to the EU's South* (London: European Council on Foreign Relations, December 2011), 4, 6, 8.



[6]

خريطة توضح النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

[6] https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https%3A%2F%2Fblogs.icrc.org%2Fhdtse%2F2017%2F11%2F15%2Fsahel-les-problemes-de-securite-occultent-une-grave-crise-humanitaire-dans-cinq-pays%2F&ved=0CBkQjhxqFwoTCPC1xI3DupUDFQAAAAAdAAAAABBT&opi=89978449

ويضاف إلى ذلك مبدأ الاستقلالية الاستراتيجية في القرار الخارجي وهو مبدأ يشكل أحد الثوابت التاريخية للدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال فالجزائر حتى حين تتقاطع مع فاعلين دوليين في بعض الأهداف تحرص على ألا تتحول إلى ذراع تنفيذية في استراتيجيات الغير ومن هنا يمكن فهم تحفظها المزمن تجاه المبادرات التي تعيد تعريف أولويات الساحل من خارج الفضاء الإقليمي أو التي تختزل المنطقة في وظيفة أمنية تخدم حسابات قوى كبرى فلقد أنتج هذا التوجه صورة للجزائر كفاعل يسعى إلى المحافظة على هامش معتبر من الاستقلالية الوظيفية في إدارة جواره وهو ما يفسر أحيانًا توتر علاقتها ببعض المشاريع الأمنية الدولية التي حاولت بناء ترتيبات فوق إقليمية لا تكون الجزائر فيها سوى عنصر تنفيذ .[7]

كما أن هذه المبادئ جميعًا تتحرك تحت مظلة أشمل هي مبدأ حماية الأمن القومي عبر عمق استراتيجي جنوبي فالساحل في التمثيل الجيوسياسي الجزائري ليس مجرد حدود بل هو امتداد مباشر لمعادلة الأمن الوطني و يعتبر الحديقة الخلفية لها و لذلك لا تقرأ السياسة الجزائرية تجاه مالي أو النيجر أو موريتانيا و الفضاء الصحراوي المفتوح قراءة منفصلة عن إدراك الجزائر لمخاطر انتقال التهديدات و تسيب الحدود و تلك المخاطر المناخية الصحراوية او عبر إعادة تركيب موازين النفوذ قرب الخاصرة الجنوبية للدولة لكن غير أن أهمية هذا العمق الاستراتيجي لا تقود الجزائر من حيث المبدأ إلى تبني منطق الهيمنة الإقليمية بل تسعى الى توظيف أدوات الدبلوماسية والأمن التعاوني والوساطة من أجل بناء بيئة جوار أقل هشاشة وبهذا المعنى فإنه يمكن القول ان المقاربة الجزائرية تسعى إلى تحويل الجوار من مصدر تهديد إلى حزام استقرار نسبي بما يسمح بتخفيض كلفة الانكشافات الجيوأمنية .

وعليه يمكن القول ان المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي تنتظم داخل بنية مفاهيمية متماسكة قوامها : السيادة، وعدم التدخل، وأولوية التسوية السياسية مع شمولية الأمن في الإقليم الساحلي و الافريقي الذي لابد له ان يربط بالاستقلالية الاستراتيجية ويعمل على وصل الأمن القومي بالعمق الجيوسياسي الجنوبي وهذه المبادئ لا تعمل بصورة منفصلة بل ضمن علاقة تفاعلية تسلسلية تجعل من المقاربة الجزائرية مقاربة

[7] Anouar Boukhars, "Reassessing the Power of Regional Security Providers: Algeria and Morocco," The Journal of North African Studies 24, no. 2 (2019).

ضبط إقليمي أكثر منها مقاربة إسقاط قوة و غير أن القيمة التفسيرية لهذه المبادئ لا تكتمل إلا بدراسة ترجمتها في المجال الأمني العملي .

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تتأسس العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على تصور استراتيجي يعتبر أن هذا الفضاء لا يندرج ضمن دوائر الجوار الخارجي فحسب بل يدخل ضمن العمق الجيوأمني للدولة الجزائرية فالساحل الافريقي في الإدراك الأمني الجزائري ليس سوي مجرد محيط حدودي هش و إنما نطاق تتولد داخله تهديدات مركبة قادرة على الانتقال عبر الحدود وتحويل تلك الهشاشة إلى اختراق مباشر للأمن الوطني خاصة في الحدود الجنوبية بالاعتبار صحراءها الشاسعة مناطق رمادية ومن هنا فإن العقيدة الأمنية الجزائرية لم تبن على منطق الاستجابة الظرفية بل على منطق الوقاية الاستباقية وضبط المجال الحدودي ومنع تشكل بيئات معادية في المحيط الجنوبي. هذا الفهم يجد سنده في الأدبيات العربية التي تناولت السياسة الأمنية الجزائرية باعتبارها سياسة تشكلت في تقاطع مكافحة الإرهاب الداخلي مع إعادة تعريف الأمن الوطني في بيئة إقليمية متحركة كما تؤكده أيضا الأدبيات الإنجليزية التي ترى في الفضاء الصحراوي-الساحلي متصلا أمنيا لا يمكن فصل الجزائر عنه تحليليًا أو عملياتيا.[8]

وتنبني هذه العقيدة في مستواها المفاهيمي أولا على انتقال تدريجي من مفهوم الأمن الحدودي التقليدي إلى مفهوم الأمن الشبكي العابر للحدود فمصدر التهديد لم يعد جيشا نظاميًا متمركزا وراء الحدود بل هو مجموعة من فواعل هجينة تتضمن الجماعات جهادية و شبكات تهريب و ما يسمى باقتصاديات ظل و تنامي حركات تمرد و العديد من الدوائر المحلية التي تتغذى من هشاشة الدولة وضعف الاندماج الوطني لتلك الدول لذلك فإن العقيدة الأمنية الجزائرية في الساحل تقوم على قراءة للتهديد بوصفه لا تماثلي تعتبره متعدد المستويات فهو أمني وعسكري لكنه في نفس الوقت اجتماعي ومجالي وسياسي وقد أبرز ستيفن هارمون في كتابه - Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region - أن فضاء الصحراء و الساحل تحكمه ترابطات بين الإرهاب والتهريب وضعف الضبط الحدودي بما يجعل

[8] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 45–47.

المواجهة الفعالة رهينة بفهم البيئة الحاضنة لا فقط بملاحقة الفاعل المسلح[9] وفي السياق نفسه ذهب الدكتور منصور لخضاري في كتابه إلى أن الأمن الجزائري أعاد بناء أدواته ومجالاته انطلاقًا من تحول التهديد من الداخل الصرف إلى الصيغة الإقليمية العابرة للحدود[10].

ومن ثم فإن أحد أعمدة العقيدة الأمنية الجزائرية في الساحل يتمثل في تحييد التهديد قبل تحوله إلى اختراق استراتيجي وهذا ما يفسر دائما مركزية الرقابة الحدودية و التعاون الاستخباراتي الميداني و التنسيق الأمني مع دول الجوار والحرص على منع انهيار الدول المحاذية أو تفكك مراكزها السيادية فالمشكلة في المنظور الجزائري لا تقتصر على وجود جماعات عنيفة داخل الساحل بل تتصل بإمكانية تحول الفراغات الترابية والمؤسساتية إلى مجالات تدوير للعنف أي إلى فضاءات يعاد فيها إنتاج التهديد على نحو مستمر ولذلك تبدو العقيدة الأمنية الجزائرية أقرب إلى نموذج الاحتواء الوقائي منها إلى نموذج التدخل العسكري الخارجي واسع النطاق وهي هنا تختلف عن مقاربات دولية جعلت من الوجود العسكري المباشر أداة أولى لإدارة الأزمة [11]

هذا المعطى ينسجم مع الخطاب الرسمي الجزائري الذي ظل يؤكد أن استقرار الساحل يمر عبر الحلول السياسية ورفض عسكرة الأزمات الإقليمية وهو ما ظهر بوضوح في المواقف الرسمية الجزائرية من أزمات مالي والنيجر خلال السنوات الأخيرة .

ويبرز في هذا السياق عنصر آخر بالغ الأهمية هو أن العقيدة الأمنية الجزائرية ليست عقيدة إسقاط قوة بقدر ما هي عقيدة منع للانكشاف الاستراتيجي فالجزائر بحكم تجربتها التاريخية ومحدداتها الدستورية والسياسية و لا تميل إلى بناء شرعية أمنية على أساس التدخل العسكري خارج الحدود بوصفه أداة اعتيادية بل تميل إلى توظيف أدوات الردع الحدودي المرفوقة بالعمل الاستخباراتي و الأمني من اجل الوساطة الوقائية ولذلك يمكن القول ان هذه العقيدة تجمع بين التحفظ العملياتي والانخراط الوظيفي فتحفظ في استخدام القوة العابرة للحدود وانخراط في هندسة التهدئة ومنع تفكك المجال الإقليمي وتؤكد النصوص الرسمية الجزائرية بما فيها دستور 2020 مركزية مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل والاحتكام إلى الحلول السلمية مع

---

[9] Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region (Farnham: Ashgate, 2014), 72–75.

[10] منصور لخضاري المرجع نفسه ، ص 45

[11] نفس المرجع Harmon ، Securitization Initiativesp 235 ص

إبقاء هامش دستوري يتيح المشاركة في عمليات حفظ السلام ضمن ضوابط مؤسساتية محددة[12] .

وإذا كانت العقيدة الأمنية تبنى دائمًا على تعريف لنوع العدو فإن العدو في التصور الجزائري داخل الساحل ليس فاعلا مفردا بل بنية تهديدية مركبة فالجماعات الجهادية لا تقرأ بوصفها وحدات عسكرية فقط وإنما باعتبارها فاعلا يستثمر في هشاشة الحدود وفي اقتصاد التهريب وفي المظالم المحلية وفي التصدعات الإثنية والقبلية ومن هنا تأتي أهمية البعد السوسيولوجي والجيوسياسي داخل العقيدة الأمنية الجزائرية لأن مواجهة الإرهاب لا تختزل في الضربات الأمنية بل تقتضي فهم ديناميات المجال الذي يتحرك فيه خاصة و ان بعض الأعمال الفرنكوفونية تساعد في تفسير هذه البيئة وخصوصًا ما تعلق بتكوينات النزاعات القبلية في النيجر ومالي والعلاقة بين المركز والأطراف وكيف يمكن أن تتحول الأزمات المحلية إلى مداخل لاختراقات إقليمية ودولية.[13]

وبناء على ذلك تتأسس العقيدة الأمنية الجزائرية على مبدأ الأمن التعاوني المقيد فهي ليست انعزالية لأنها تدرك استحالة حماية المجال الوطني دون تنسيق مع دول الجوار لكنها في الوقت نفسه ليست اندماجية على نحو يسمح بتفويض إدارة الأمن الإقليمي إلى قوى خارجية ولهذا سعت الجزائر إلى تفضيل الآليات الإقليمية والإفريقية وإلى تفعيل أشكال من التنسيق المباشر مع دول الساحل في إطار يحافظ على ملكية إقليمية للحلول الأمنية ويكتسب هذا الخيار معناه في ضوء الموقف الجزائري الدائم من ضرورة أن تكون معالجة أزمات الساحل نابعة من المنطقة نفسها لا مفروضة عليها من الخارج وقد أكد الخطاب الرسمي الجزائري هذا التوجه صراحة إذ شدد في أكثر من مناسبة على التمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل ورفض أي مساس بالسيادة الوطنية للدول مع مواصلة الجهود الدبلوماسية والأمنية لتحقيق الاستقرار في الساحل[14] .

---

[12] Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire ، 30 décembre 2020 art 31–33, p7

[13] André Salifou ، La question touarègue au Niger (Paris: Karthala ، 1993) ، 69–149

[14] https://youtu.be/ffnQLQegrTo?si=B3tVkWxrC6z4kjdk تصريح السيد رئيس الجمهورية بخصوص عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول .

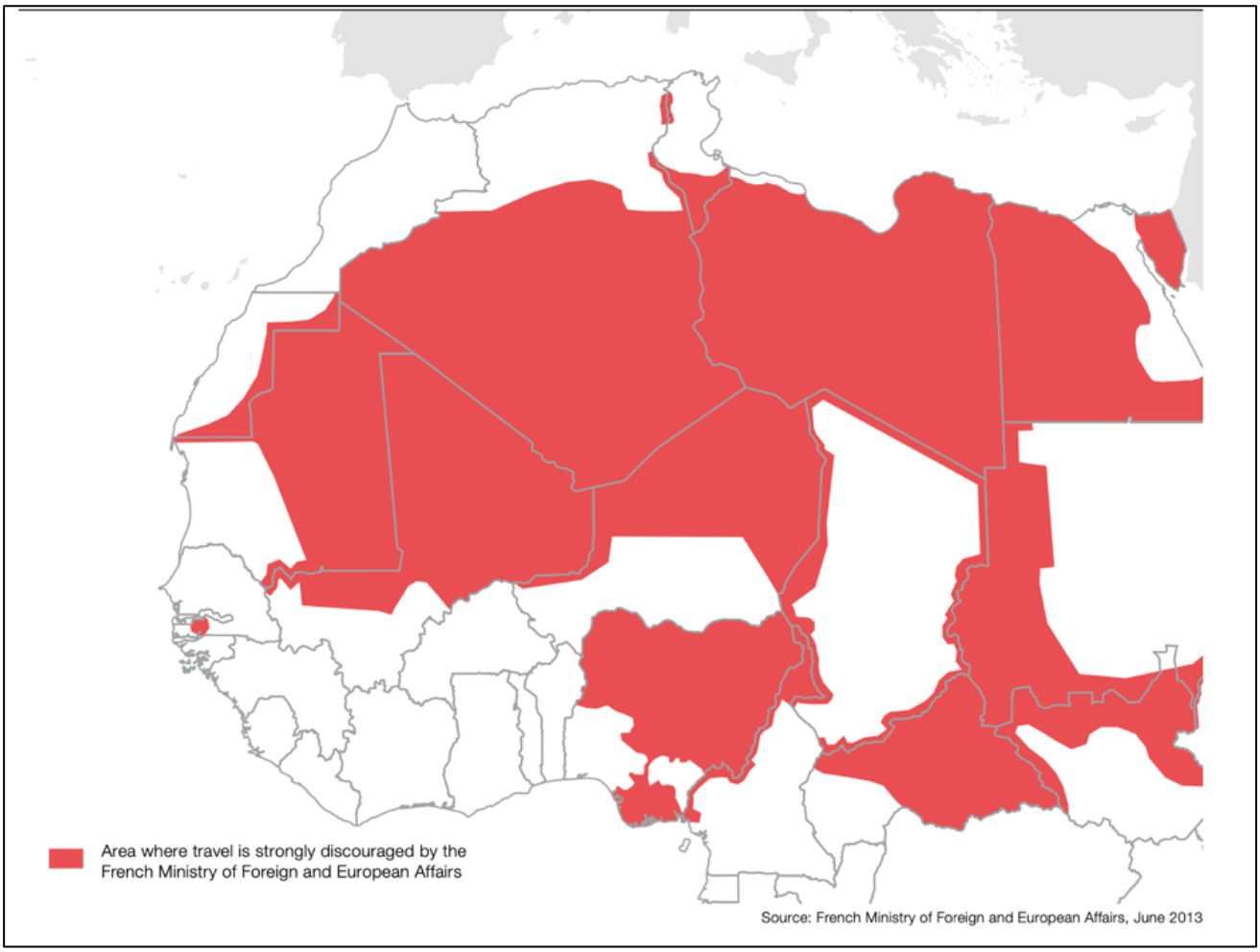

خريطة توضح المناطق التي يمنع سفر اليها من
قبل الاتحاد الاوروبي وفي نفس الوقت تؤثر دبلوماسيا

قراءة للخريطة :

اللافت في الخريطة أن المساحة الحمراء لا تقتصر على جيوب أمنية محدودة بل تغطي كتلة جغرافية شبه متصلة تمتد من موريتانيا وشمال مالي غربًا إلى ليبيا والسودان شرقًا مرورًا بكامل الشريط الحدودي الجزائري-المالي-النيجري هذا الاتساع يعكس تراجع قدرة الدولة المركزية في هذه البلدان على احتكار الشرعية على كامل ترابها وهو بالضبط الفراغ الذي تتنافس القوى الخارجية (فرنسا، أمريكا، روسيا عبر فاغنر/الفيلق الإفريقي، والصين اقتصاديًا) على ملئه بأدوات مختلفة (عسكرية، أمنية، اقتصادية)

و ينظر الى الخريطة كأداة تنافس لا كأداة حماية فقط من زاوية نظرية الأمن الإقليمي لباري بوزان و يمكن قراءة هذا النوع من الخرائط الاستشارية ليس فقط كإجراء وقائي لصالح المواطنين الفرنسيين، بل كأداة بناء خطاب (securitization) تخدم بعض دول الاتحاد الاوروبي في تبرير استمرار وجودها العسكري والدبلوماسي في المنطقة فتعريف مساحة بهذا الاتساع بأنها خطرة يمنح العواصم الاوربية الشرعية اين قد يتحفظون بها بناءً على نفس هذا التصنيف.

كما الحدود الجزائرية كنقطة تماس حساسة يلاحظ أن الشريط الأحمر يطبق بإحكام على طول الحدود الجنوبية للجزائر (مالي، النيجر، ليبيا) بينما التراب الجزائري نفسه يبقى خارج التصنيف الأحمر. هذا التباين الحاد على خط الحدود مباشرة يُترجم عمليًا عقيدة الحصار الوقائي التي تتبناها الجزائر (تحصين الحدود دون تدخل مباشر في عمق الجوار)، لكنه في الوقت ذاته يضع الجزائر أمام معضلة فهي محاطة بحزام من اللادولة الأمنية الذي تتنافس فيه قوى متعددة ما يجعل من الصعب عليها ممارسة نفوذها التقليدي القائم على الجوار والتاريخ المشترك دون التصادم مع الفاعلين الدوليين الجدد.

ويظهر الملف المالي بوضوح البنية التطبيقية لهذه العقيدة فالجزائر لم تنظر إلى أزمة مالي كقضية أمنية صرفة بل كاختبار لمعادلة مركبة تكمن في كيف يمكن منع انهيار دولة مجاورة و احتواء تمدد الجماعات المسلحة فيها مع الحفاظ على وحدة الدولة المالية دون الانزلاق إلى منطق الاحتلال الأمني أو الوصاية الخارجية ؟ لهذا اضطلعت الجزائر بدور محوري في مسار الجزائر الذي أفضى إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015 وهو اتفاق يعكس ذروة التوظيف الجزائري للدبلوماسية الأمنية بوصفها امتدادا للعقيدة الأمنية لا بديلا عنها فهنا تتجسد فكرة أن الاستقرار الحدودي لا ينتج بالوسائل العسكرية وحدها بل عبر إعادة تركيب الشرعية السياسية داخل الدولة المجاورة ولهذا فإن الوساطة في المنظور الجزائري ليست فعلا أخلاقيا مجردا بل أداة من أدوات الأمن القومي غير المباشر[15] .

كما تكشف أزمة النيجر سنة 2023 عن بعد آخر في هذه العقيدة وهو رفض التغيير القسري للتوازنات الإقليمية بواسطة التدخل العسكري الخارجي فقد أعلن الرئيس عبد المجيد تبون بوضوح أن أي تدخل عسكري في النيجر من شأنه أن يشعل كامل منطقة الساحل مؤكدا أن الجزائر لن تستعمل القوة مع جيرانهاو هذه الصياغة ليست مجرد موقف سياسي آني بل تعبير مركز عن منطق العقيدة الأمنية الجزائرية في رفض عسكرة الحلول حين تكون كلفتها الإقليمية أعلى من عوائدها السياسية والتأكيد على أن استقرار الجوار لا يمكن بناؤه عبر سلاسل متتابعة من التدخلات المسلحة ومن الناحية التحليلية يكشف هذا الموقف عن تصور جزائري للردع قائم على منع الانفجار الإقليمي أكثر من الانتصار في معركة محدودة جغرافيا .[16]

غير أن هذه العقيدة تواجه إشكالا بنيويا يتمثل في اتساع الفجوة بين ثبات المبادئ وسيولة البيئة الاستراتيجية فالساحل اليوم لم يعد فضاء تحدده فقط هشاشة الدول والجماعات المسلحة بل أصبح أيضا ساحة تنافس بين قوى دولية وإقليمية وموضعا لإعادة توزيع النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي وهذا التحول يضع العقيدة الأمنية الجزائرية أمام اختبار مزدوج من جهة يكمن في المحافظة على ثوابتها المرتبطة بالسيادة وعدم التدخل ومن جهة أخرى في تطوير أدواتها حتى لا تتحول هذه الثوابت إلى عائق أمام الفاعلية ومن هنا يبرز النقاش حول الحاجة إلى تكييف العقيدة لا نقضها أي بمعنى الانتقال من الدفاع الحدودي الصلب إلى

[15] United Nations, *Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process* (New York: United Nations, 2015) esp arts 1–3.

[16] "Algeria Opposes Military Intervention in Niger," *Reuters*, August 5, 2023.

هندسة أكثر مرونة تجمع بين الردع و الأمن التعاوني المرفوق بالاندماج التنموي لادارة إدارة التنافس الدولي في المجال المجاور .

وعليه يمكن القول إن العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تقوم على خمس ركائز مترابطة :

1. اعتبار الساحل عمقًا استراتيجيًا مباشرًا للأمن الوطني
2. تعريف التهديد باعتباره عابرًا للحدود لا متماثلًا ومركبًا
3. اعتماد الاحتواء الوقائي بدل التدخلية العسكرية المفتوحة
4. توظيف الدبلوماسية الأمنية والوساطة كامتداد للأمن القوم
5. التمسك بملكية إقليمية للحلول مع رفض التدويل المفرط للأزمة

وبهذا المعنى فإن العقيدة الأمنية الجزائرية ليست عقيدة دفاعية جامدة بل عقيدة ضبط إقليمي تسعى إلى إدارة الهشاشة المحيطة ومنع تحولها إلى تهديد بنيوي للأمن الوطني غير أن اختبار هذه العقيدة لا يكتمل إلا بدراسة ترجمتها العملية في أدوات التفعيل الميداني وهو ما يقود إلى المبحث اللاحق أو إلى دراسة الآليات التنفيذية للمقاربة الجزائرية في الساحل[17] .

المطلب الثالث : الرؤية الدبلوماسية والتنموية في التعامل مع دول الساحل الإفريقي

لا تستقيم قراءة المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي إذا حصرت في بعدها الأمني وحده لأن ذلك يفضي إلى تبسيط بنية التفاعل الجزائري مع هذا المجال ويغفل حقيقة أن الجزائر لم تنظر إلى الساحل بوصفه مجرد مصدر تهديد بل بوصفه فضاء جيوسياسيا مركبا يتطلب إدارة متعددة الأبعاد فنرى فيه تداخل الدبلوماسية مع التنمية المرفوقة با بالاستقرار السياسي مع الاندماج الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان الرؤية الجزائرية تجاه الساحل قامت على فرضية أساسية مؤداها أن الأمن الإقليمي المستدام لا ينتج من الردع وحده وإنما من بناء بيئة سياسية وتنموية تقل فيها قابلية الانفجار وعلى هذا الأساس أعطت الجزائر للدبلوماسية موقعا مركزيا في تعاملها مع أزمات الساحل باعتبارها أداة وظيفية لإدارة التوازنات الإقليمية فالدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال لم تبنى على منطق الاصطفاف أو هندسة التحالفات الصلبة وإنما

[17] Harmon, *Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region*, xviii–xx, 1–4؛ United Nations, *Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process* (New York: United Nations, 2015). نفس المرجع السابق

على منطق الوساطة وإعادة توجيه الأزمات نحو مسارات تفاوضية لتقليل من احتمالات الانفجار العسكري وتجلى هذا بوضوح في الملف المالي حيث سعت الجزائر إلى تكريس فكرة أن استقرار الدولة لا يمكن أن يتحقق عبر المقاربة العسكرية الصرفة بل عبر إعادة تركيب العلاقة بين المركز والأطراف ضمن تسوية سياسية تستوعب الفاعلين المحليين وتحفظ وحدة الدولة ولهذا اكتسب مسار الجزائر في مالي أهمية خاصة لأنه عبر عن جوهر الرؤية الجزائرية : أولوية الحل السياسي و ربط الأمن بشرعية التسوية عبر رفض الدائم لتحويل الأزمة إلى مجال مفتوح للمعالجات الخارجية المنفصلة عن الواقع المحلي.[18]

غير أن الدبلوماسية الجزائرية في الساحل لا يمكن اختزالها في الوساطة وحدها لأن وظيفتها الأعمق تتمثل في الوقاية الجيوسياسية فالجزائر تدرك أن هشاشة الدول الساحلية لا تبقى محصورة داخل حدودها بل تمتد آثارها إلى الجوار المباشر في صور عديدة بما يجعل العمل الدبلوماسي جزءا من منظومة الأمن القومي غير المباشر لذلك فإن الرؤية الجزائرية لم تتعامل مع الوساطة باعتبارها نشاطًا رمزيا أو أخلاقيا بل بوصفها وسيلة لتخفيف الضغط على المجال الحدودي الجزائري ومنع تشكل فراغات سياسية تتحول إلى منصات تهديد طويلة الأمد.

وفي المقابل لم تبني الجزائر تصورها للاستقرار على الوساطة السياسية فقط بل ربطته على نحو واضح بالبعد التنموي فالمقاربة الجزائرية تنطلق من فكرة أن العنف في الساحل لا يتغذى فقط من الأيديولوجيا أو التمرد او الصراعات القبلية وإنما أيضًا من البنى الهشة و ضعف الدولة الذي يتجلى في التهميش وهشاشة الاقتصاد المحلي مما يعني ان التنمية في الرؤية الجزائرية ليست مجرد إضافة اجتماعية للمقاربة الأمنية بل هي شرط أساسي و بنيوي للأمن و هذا ما يفسر الحضور المتكرر في الخطاب الجزائري لفكرة الربط بين الأمن والتنمية واعتبار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة غير ممكنة بصورة فعالة إذا لم تدعم بمشاريع إدماج اقتصادي وتحسين شروط العيش والربط الإقليمي.[19]

[18] United Nations, *Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process المرجع السابق

[19] Lotfi Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm 160–164. المرجع السابق

ومن هنا تبرز مشاريع الربط الكبرى باعتبارها تعبيرا عمليا عن هذه الرؤية فمشروع الطريق العابر للصحراء[20] على سبيل المثال لا يفهم فقط باعتباره بنية تحتيه للنقل بل يفهم على انه أداة لإعادة تشكيل المجال الإقليمي عبر ربط الجزائر بعمقها الإفريقي وتخفيف عزلة المناطق الصحراوية وفتح المجال أمام التبادل التجاري والحركي المنظم فالممرات الاقتصادية بالجنوب الجزائري الحدودي مع منطقة الساحل في هذا المنظور ينتقل فيه مرحلة الاقتصاد إلى مرحلة السياسة والأمن إذ كلما ازداد الترابط بين الدول والمناطق تراجعت قابلية الهوامش للتحول إلى فضاءات انفصال أو لوجستيات موازية للعنف والتهريب خاصة المناطق الرمادية ومن ثم فإن التنمية هنا لا تعمل بوصفها سياسة رفاه بل توصف على أساس استثمار في تقليص الهشاشة الجيوسياسية وفق الامن القومي الجزائري .

كما أن البعد التنموي في المقاربة الجزائرية يكشف عن مفهوم أوسع في إعادة تعريف النفوذ الإقليمي فالجزائر بخلاف بعض الفاعلين الدوليين الذين ربطوا حضورهم في الساحل بالوجود العسكري أو بالمساعدات المشروطة حاولت ولزالت تحاول أن تمنح حضورا مضمونا يعمل بفكرة الشراكة الإقليمي وهذا لا يعني ان تغيب فيه المصلحة الوطنية بل تعني به ن المصلحة جرى تصورها ضمن منطق مختلف منطق يرى أن استقرار الساحل يخدم أمن الجزائر وأن دعم مشاريع الربط والطاقة والتعاون يخدم في الوقت نفسه إعادة تموضع الجزائر كفاعل إقليمي واصل بين المتوسط والساحل وغرب إفريقيا و يمكن ان قول حتى العالم العربي ومع ذلك فهذه الرؤية ليست خالية من القيود فهي تصطدم أولا بالبيئة السياسية في الساحل حيث تتكرر الانقلابات و تتجسد فيها ضعف المؤسسات وتتغير النخب دون ثبات فيؤدي هذا إلى إضعاف استمرارية المبادرات والاتفاقات كما تصطدم أيضا ثانيا بتزايد التنافس الدولي في المنطق وهو ما يجعل مشاريع التنمية والوساطة نفسها عرضة لإعادة التوظيف داخل صراعات النفوذ ولهذا يمكن القول ان الرؤية الدبلوماسية والتنموية الجزائرية في التعامل مع دول الساحل تقوم على ثلاث ركائز مترابطة :

- أولوية الحل السياسي
- والربط العضوي بين الأمن والتنمية

[20] African Development Bank, "Algeria-Niger-Chad: Multinational Trans-Sahara Highway Project – Executive ESIA Summary, 1–3.

- والرهان على الاندماج الإقليمي بوصفه أداة للضبط والاستقرار

وبهذا المعنى فإن الجزائر لم تتعامل مع الساحل كحزام تهديد فحسب بل كمجال استراتيجي ينبغي إعادة تنظيمه سياسيا وتنمويا بما يحد من هشاشته ويعزز قابلية استقراره وهذه الرؤية رغم ما تواجهه من صعوبات تظل أحد أهم الأبعاد المميزة للمقاربة الجزائرية في الساحل لأنها تكشف عن انتقال في التفكير فقط الامن الحدودي[21] الى إدارة المجال الإقليمي في أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية المتشابكة.

المبحث الثاني: المحددات الجيوسياسية للمقاربة الجزائرية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي وأهمية الحدود المشتركة

لا يمكن فهم المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من دون الانطلاق من العامل الجغرافي لأن الجغرافيا هنا ليست مجرد إطار مكاني ثابت بل تعتبر عنصر ا منشئ للإدراك الاستراتيجي نفسه فالجزائر لا تتعامل مع الساحل بوصفه حيزا بعيدا عن مركزها السياسي وإنما بوصفها امتدادا مباشرًا لمجالها الأمني والجيوسياسي ذلك أن الالتماس الجغرافي بين الجزائر ودول الساحل يجعل أي اختلال في هذا الفضاء قابلا لأن يتحول سريعا إلى ضغط على الأمن القومي و الوطني ومن ثم فإن الموقع الجغرافي للجزائر لم يكن عاملا مساعدا فقط في بناء اهتمامها بالساحل بل كان محددًا بنيويا في صياغة هذا الاهتمام لأن الدولة التي تمتلك اتصالا حدوديا واسعا بفضاء هش ومفتوح لا تملك ترف النظر إليه كملف خارجي عادي[22] وفي هذا المعنى فإن الجنوب الجزائري لا يمثل مجرد هامش ترابي بل يشكل واجهة استراتيجية تتحدد من خلالها طبيعة الانخراط الجزائري في قضايا الساحل .

[21] Lounnas, *The Algerian Strategy in the Sahel, 22–23; Sour ، "Algeria's Role in the African Sahel," 170–172.

[22] . بوخبزة، محمد سفيان، وحجاج، مراد. "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي". السياسة العالمية ، مجلد. 7، ع. 3 (2023) ص. 133-149

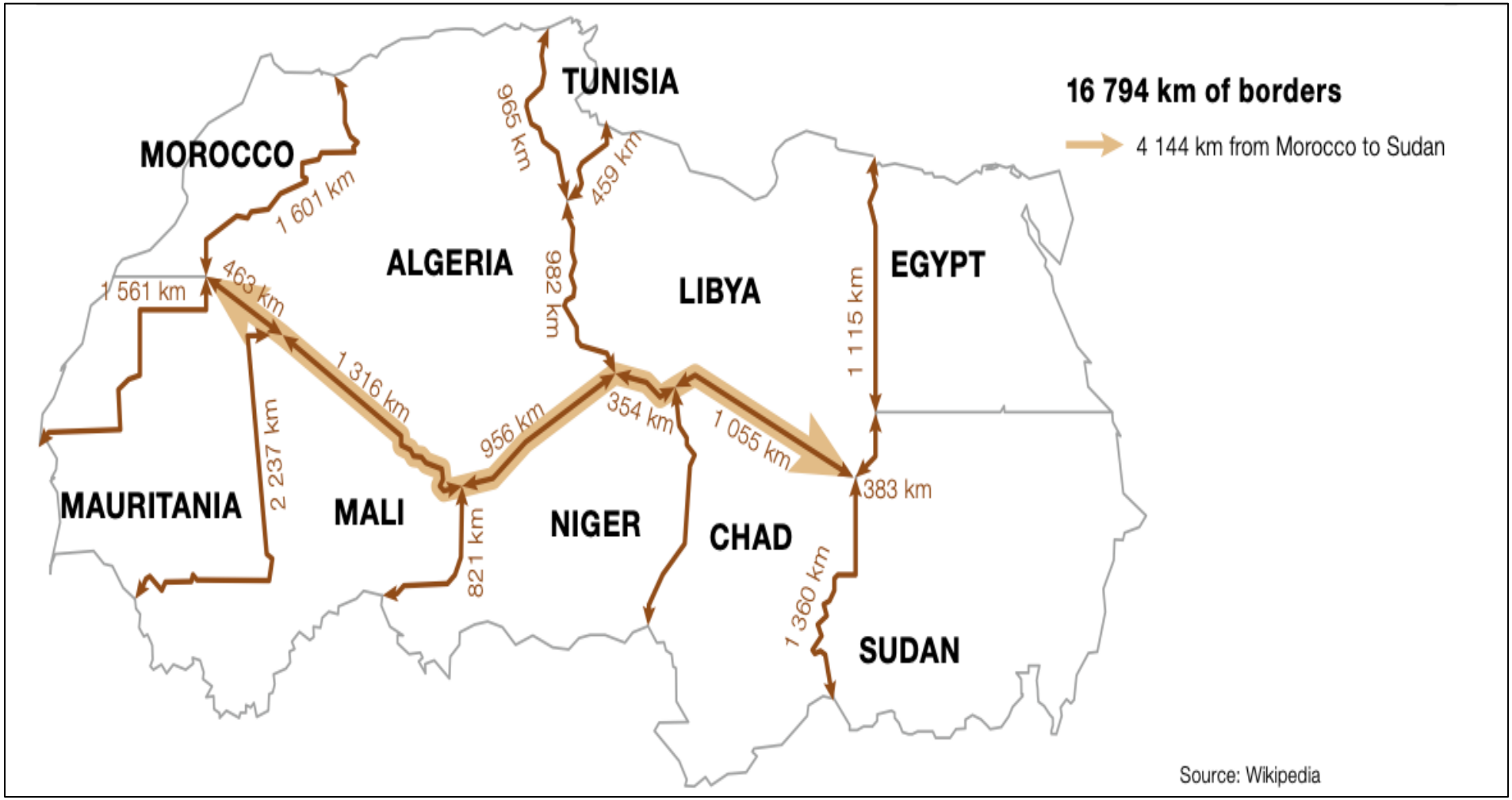

خريطة توضح الحدود الجزائرية مع دول منطقة الساحل الافريقي

وتزداد أهمية هذا المعطى حين نأخذ في الاعتبار أن الحدود الجزائرية الجنوبية مع مالي والنيجر و تقع ضمن فضاء صحراوي مترام تتراجع فيه الكثافة السكانية وترتفع فيه صعوبة الضبط الميداني وهو ما يمنح الحدود طابعًا مختلفًا عن الحدود التقليدية المغلقة فهذه الحدود ليست خطوطًا فاصلة بقدر ما هي مناطق تماس تنشط فيها الحركيات و المجم،وعات العابرة للدولة المتمثلة في تنقل الجماعات البدوية و التجارة غير النظامية مرورا الى شبكات التهريب و الهجرة غير شرعية ولهذا أصبحت الحدود المشتركة في الرؤية الجزائرية ليست مجرد رمز للسيادة بل مؤشر على حجم الانكشاف الأمني المحتمل[23] وما يضاعف من حساسية هذه الحدود أنها لا تتصل بدول مستقرة تمامًا بل بدول عرفت خلال العقود الأخيرة أزمات بنيوية في بناء السلطة وتراجعًا في القدرة على بسط السيطرة على المجال الترابي الأمر الذي حول المناطق الحدودية إلى فضاءات رخوة قابلة للاختراق والتمدد المسلح.

ومن زاوية التحليل الجيوسياسي فإن الموقع الجزائري يكتسب دلالة أعمق لأنه يضع الدولة في نقطة تقاطع بين الدائرة المغاربية والدائرة المتوسطية والدائرة الساحلية الصحراوية وهذا التداخل في الانتماءات المكانية يجعل الجزائر معنية في ان واحد بتوازنات شمال إفريقيا وبحركيات الساحل الإفريقي ولذلك فإن مقاربتها تجاه الساحل لا يمكن ردها إلى منطق الجوار فقط بل ينبغي قراءتها ضمن منطق العمق الاستراتيجي فالساحل وفق هذا التصور حزام جيوسياسي يؤثر في موقع الجزائر الإقليمي وفي قدرتها على حماية توازنها الداخلي.[24] ولهذا يظهر الموقع الجغرافي في المقاربة الجزائرية ليس بصفته عاملا ساكن وإنما بصفته مجالًا لتفاعل دائم بين التهديد والفرصة و بين الانكشاف والإسناد وبين الحماية والتأثير ، كما أن أهمية الحدود المشتركة لا تتحدد فقط من زاوية المخاطر لأنها تؤدي أيضا وظيفة سياسية واستراتيجية في تمكين الجزائر من لعب دور إقليمي وازن فالدولة التي تتشارك حدودًا واسعة مع مالي والنيجر وتملك معرفة تاريخية بالمجال الصحراوي تكون أكثر قدرة على فهم توازناته الداخلية وأكثر قابلية للتأثير في مساراته مقارنة بفاعلين بعيدين جغرافيا و من ثم فإن الحدود هنا لا تنتج فقط هشاشة أمنية بل تنتج أيضا رأسمالا جيوسياسي يسمح للجزائر بأن تتحول

---

[23] . سحقي، سمر، "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجًا"، مجلة إستراتيجيا، مج. 8، ع. 15 (2021) ص. 60-82 .

[24] . قوراري، أسية، وأبو رحمة، منير موسى، "الجزائر والساحل الإفريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج"، دراسة منشورة على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، 2021 .

من مجرد دولة متأثرة بالأزمة إلى دولة فاعلة في إدارتها وهذا ما يفسر كيف ارتبط الحضور الجزائري في الساحل خصوصًا في الملف المالي بمعطى الجوار الحدودي لا بمعطى الطموح السياسي المجرد فالجغرافيا لم تمنح الجزائر حق الاهتمام بالساحل فقط بل فرضت عليها هذا الاهتمام بوصفه امتدادا طبيعيا لحماية الداخل.

ويزداد هذا البعد وضوحا إذا نظرنا إلى الحدود من منظور اجتماعي و سوسيوثقافي فالمجال الصحراوي المتصل بين الجزائر وبعض دول الساحل ظل تاريخيا مجالا للحركة والتبادل والامتدادات البشرية وليس مجرد حائط فصل سياسي وضعه الاستعمار وهذا يعني أن إدارة الحدود لا تتم فقط عبر الوسائل العسكرية أو التقنية بل تحتاج أيضا إلى فهم التكوينات الاجتماعية والاقتصادية التي تتحرك عبرها ومن هنا تبدو الحدود المشتركة في الحالة الجزائرية فضاءً معقدا تتداخل فيه اعتبارات السيادة مع اعتبارات التنمية عبر مراقبة مع استيعاب الحركيات المحلية وهذا ما يفسر ايصا بدوره لماذا لا تنحصر المقاربة الجزائرية في تشديد الحراسة على الحدود بل تمتد إلى ربط أمن الحدود بأمن الجوار وبالحاجة إلى تقليص الهشاشة في الدول المجاورة نفسها .

فيمكن القول ان الموقع الجغرافي وأهمية الحدود المشتركة يمثلان أحد أكثر المحددات الجيوسياسية تأثيرًا في المقاربة الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي فالطبيعة الصحراوية المفتوحة و الحدود الشاسعة هي من عوامل التي جعلت من الساحل فضاءً يدخل ضمن الحسابات الجزائرية بوصفه مجالًا للأمن القومي لا مجرد مجال للتفاعل الخارجي و الجغرافيا في هذه الحالة لا تفسر فقط دوافع الاهتمام الجزائري بالساحل بل تفسر أيضا طبيعة الأدوات التي تميل الجزائر إلى استخدامها فيه بما يجمع بين الضبط الحدودي والحذر الاستراتيجي .

المطلب الثاني : العلاقات التاريخية والثقافية مع دول الساحل

لا تتحدد المقاربة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بالعامل الأمني أو الجغرافي وحده لأن هناك محددا لا يقل تأثيرا يتمثل في الامتداد التاريخي والثقافي الذي ربط الجزائر بفضاء الساحل عبر قرون طويلة فالعلاقة بين الجزائر وبلدان الساحل لم تنشأ في سياق الدولة الوطنية الحديثة فقط بل سبقتها مسارات أقدم تشكلت من خلال القوافل التجارية و الروابط الروحية وو حركة العلماء والامتدادات البشرية فهنا يبرز ان فهم السلوك الجزائري في الساحل يقتضي

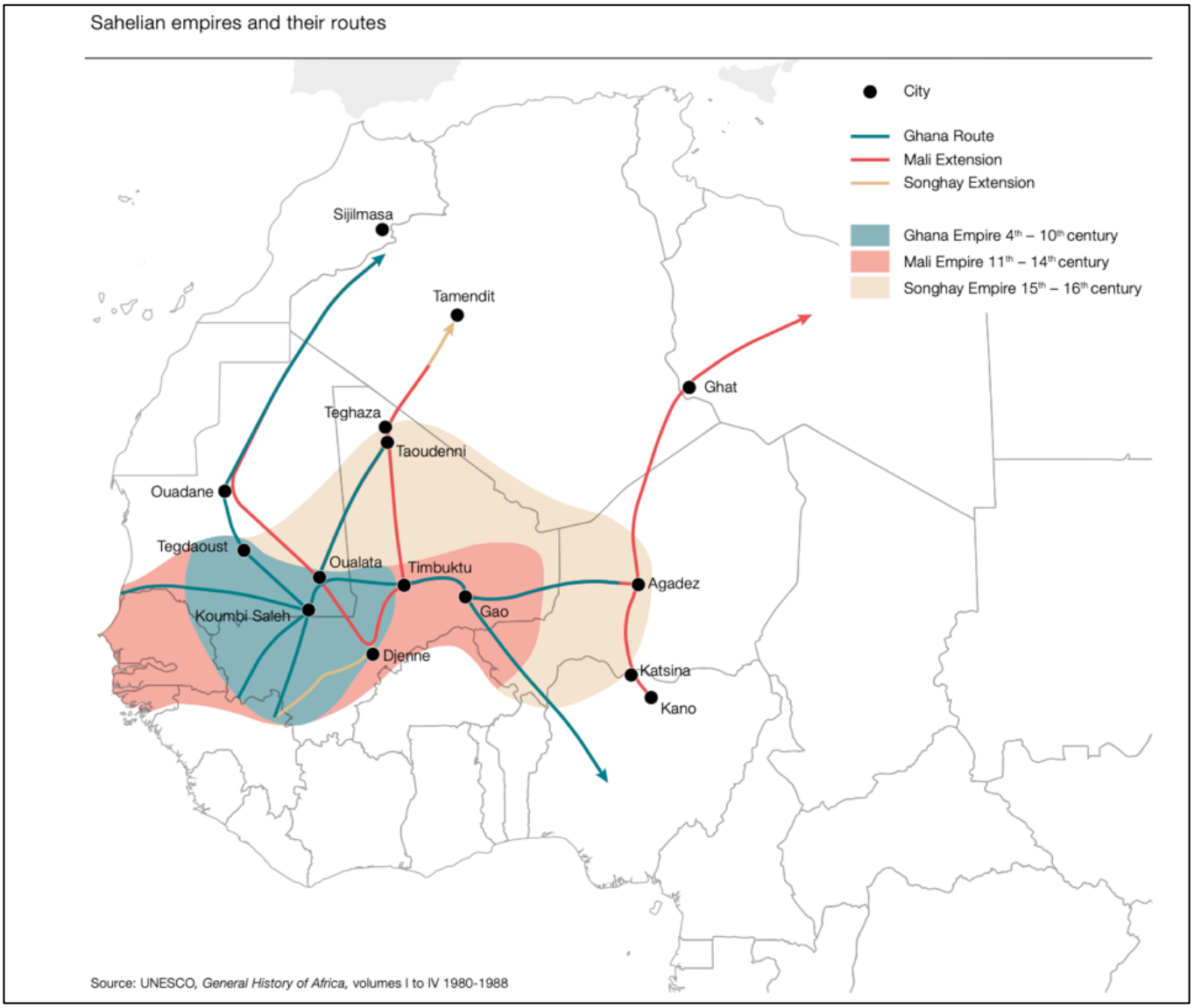

خريطة توضح المسارات التجارية القديمة الرابطة

بين الحضارات الساحلية و الصحراء الكبرى الكبرى

النظر إلى هذا الفضاء باعتباره جزءًا من عمق حضاري وتاريخي ظل حاضرًا بدرجات متفاوتة في الوعي السياسي الجزائري الحديث.

ولعل أهم ما ميز هذا الامتداد التاريخي أن الصحراء لم تكن في التجربة المغاربية-الساحلية حدًا فاصلًا بين كيانين متباعدين بل كانت مجالًا للحركة والتبادل فالمراكز الجنوبية الجزائرية خصوصا في توات و القرارة وتمنراست و و منطقة الطاسيلي و الهقار ما جاورها ارتبطت تاريخيًا بمسالك العبور نحو تمبكتو وغاو وأغاديز وهو ما جعل العلاقات بين الجزائر وبلدان الساحل تتجاوز المعنى السياسي الضيق إلى معنى أوسع يقوم على التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولهذا لا يصح النظر إلى دول الساحل في المخيال الجزائري بوصفها بعيدة كل البعد كما يسوق لها لأن المجال الصحراوي كان في مراحل طويلة فضاءً لتبادل المنافع والمعرفة والرموز الدينية أكثر مما كان منطقة قطيعة أو انفصال.

ويظهر هذا البعد بوضوح أكبر في العلاقات الروحية والثقافية التي نسجتها الطرق الصوفية بين الجزائر وبلدان الساحل. فالتصوف لم يكن مجرد ظاهرة دينية محلية بل كان إحدى أهم قنوات الانتشار الثقافي والرمزي بين شمال إفريقيا وعمقها الإفريقي حيث لعبت الزوايا والطرق بما فيها القادرية والتيجانية دورا في ترسيخ أشكال من التواصل الروحي والعلمي وربط المجتمعات الساحلية بمراكز إشعاع ديني وعلمي في الجزائر وهذا المعطى مهم لأنه يفسر جانبا من رأسمال رمزي تمتلكه الجزائر في المنطقة وهو رأسمال يختلف بطبيعته عن النفوذ المبني على التدخل العسكري أو الضغط الاقتصادي فالعلاقة هنا ليست علاقة مصلحة آنية فقط بل علاقة ذاكرة ثقافية ومشتركات معنوية راكمها التاريخ.[25]

[25] سالم بوتدارة، "التصوف ودوره في ترسيخ العلاقات الروحية بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي"، *مجلة الحوار المتوسطي*، مج 13، ع 1 (2022)، ص 345–359.

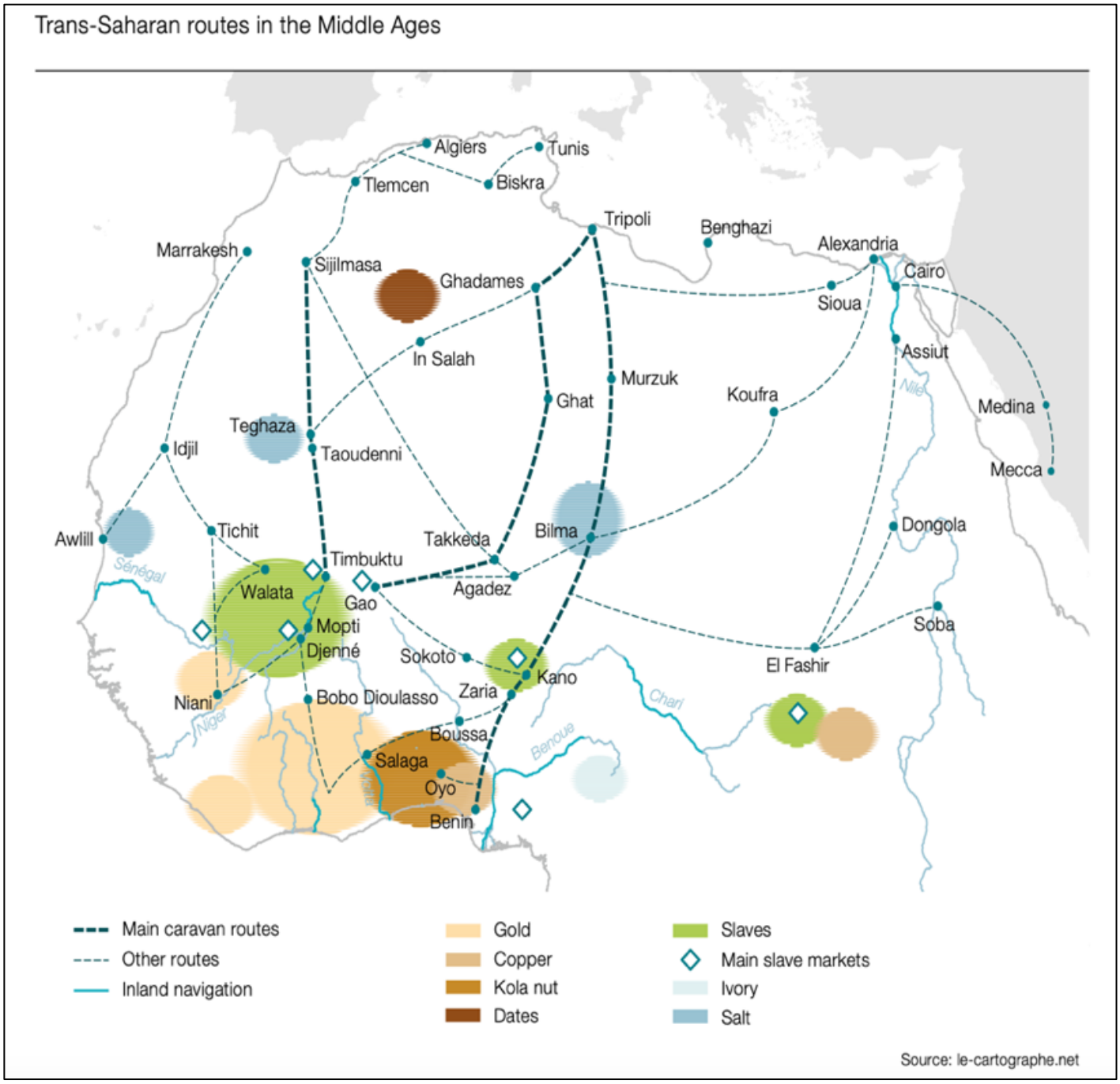

خريطة تبين اهم الطرق التاريخية

الرابطة بين الصحراء الكبرى و شمال افريقيا

كما أن هذا الامتداد التاريخي لا ينفصل عن البنية البشرية العابرة للحدود لاسيما في ما يتعلق بالطوارق والمجموعات الصحراوية المتداخلة بين الجزائر ومالي والنيجر فهذه التكوينات لم تتشكل داخل الحدود السياسية الراهنة بل سبقتها ولذلك ظلت تحمل منطقا مجاليا أوسع من منطق الدولة القطرية ومن هنا كانت الجزائر بحكم الجوار والمعرفة التاريخية بهذه البنى الاجتماعية أكثر إدراكا لتعقيد لمسالة الطوارق من المقاربات الخارجية التي اختزلتها في بعد أمني أو انفصالي فقط ولهذا السبب أيضا لم يكن التعاطي الجزائري مع أزمات شمال مالي أو النيجر مجرد استجابة لطارئ أمني بل كان مرتبطًا بإدراك أن جزءًا من الاضطراب الساحلي يتغذى من تصدعات تاريخية غير محسومة تتعلق بالهوية والتمثيل والمجال والعلاقة بين المركز والأطراف.[26]

غير أن الأهمية التحليلية لهذا المحدد لا تعني الوقوع في تصور هادئ للعلاقات الجزائرية الساحلية فهذه الروابط التاريخية والثقافية على الرغم من وزنها لا تلغي واقع التحولات الحديثة التي فرضتها الدولة الوطنية والحدود الموروثة عن الاستعما وتبدلات موازين القوى في المنطقة ولذلك ينبغي فهم هذا العامل بوصفه محددا مساعدا على الفعل الجزائري لا بديلا عن بقية المحددات الأمنية والجيوسياسية ما يمنح الجزائر قدرة أفضل على الفهم والتواصل والوساطة لكنه في نفس الوقت لا يزيل التعقيدات البنيوية التي تحكم الساحل اليوم فالتاريخ هنا يعتبر كإطار مرجعي يفسر لماذا تميل الجزائر في كثير من الأحيان إلى مقاربات تقوم على الاحتواء والحوار واستحضار الروابط الاجتماعية والثقافية بدل الاقتصار على الأدوات الصلبة.

ومن زاوية أخرى لفإن العلاقات التاريخية والثقافية مع دول الساحل أسهمت في تشكيل صورة الجزائر داخل هذا الفضاء فالجزائر لا ترى وجودها في الساحل انطلاقا من منطق التمدد وإنما من منطق القرب التاريخي والاتصال الحضاري وهو ما يساعدها على تقديم دورها دبلوماسيا وسياسيًا باعتبارها امتدادا لعلاقة قديمة ولهذا فإن هذا المحدد يمنح المقاربة الجزائرية قدرًا من الشرعية التي لا تتوفر بالقدر نفسه لفاعلين خارجيين آخرين وليس المقصود هنا أن الجزائر تحتكر الفاعلية في الساحل بل المقصود أنها تتحرك في فضاء تعرفه تاريخيًا وتملك فيه رصيدا من العلاقات والتمثلات المشتركة يسهال حضورها ويمنح خطابها قابلية أكبر للتلقي.

[26] تيبة برباش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، 2017، ص 241–268.

و يمكن القول ان العلاقات التاريخية والثقافية مع دول الساحل تمثل محددا جيوسياسيا مهما في المقاربة الجزائرية لأنها تمنح هذا الدور عمقا يتجاوز الحسابات الظرفية فالجزائر لا تتحرك في الساحل فقط بحكم الجغرافيا أو الضرورات الأمنية بل أيضا بحكم تراكم تاريخي وثقافي يجعل هذا الفضاء جزءا من مجالها الحضاري والرمزي و هذا العامل لا يفسر وحده السياسة الجزائرية تجاه الساحل لكنه يظل عنصرًا أساسيًا في فهم خصوصية هذه السياسة وفي تفسير نزعتها إلى الوساطة و الرهان على أدوات التأثير الناعم إلى جانب مقتضيات الأمن والحدود.

المطلب الثالث : المحددات الداخلية للقرار الجزائري اتجاه الساحل الإفريقي

لا يتحدد القرار الجزائري تجاه منطقة الساحل الإفريقي بالعوامل الخارجية وحدها، مهما بلغت أهميتها لأن السياسة الخارجية لا تصاغ في فراغ بل تتشكل في نقطة تقاطع بين الضغوط الخارجية ومحددات الداخل و مسالة فهم المقاربة الجزائرية في الساحل تقتضي التوقف عند المحددات الداخلية لها التي أسهمت في توجيه هذا القرار سواء تعلق الأمر بطبيعة الدولة الجزائرية أو بتركيبة المؤسسة الأمنية أو باعتبارات الشرعية السياسي أو بترتيب موقع الأمن القومي في سلم أولويات النخبة الحاكمة ولهذا فإن القرار الجزائري تجاه الساحل لا يبدو مجرد استجابة لتهديدات حدودية طارئة بل تعبيرا عن إدراك داخلي راسخ يعتبر أن استقرار الجوار الجنوبي شرط من شروط استقرار الداخل نفسه...

ويأتي في مقدمة هذه المحددات :

- مركزية البعد الأمني في بنية الدولة الجزائرية : فالتجربة الجزائرية وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي كرست تصورا للدولة يجعل الأمن ليس مجرد قطاع من قطاعات السياسة العمومية بل أحد الأعمدة المؤسسة لشرعية الدولة ووظيفتها وقد انعكس ذلك على طريقة إدراك الجزائر لمحيطها الإقليمي بحيث لم يعد الساحل يقرأ من زاوية الجوار الدبلوماسي فقط وإنما من زاوية تأثيره المباشر في التوازنات الداخلية لاسيما في ما يتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات التهريب مما يصبح القرار تجاه الساحل امتدادًا لما يمكن وصفه بالعقل الأمني للدولة أي ذلك المنظور الذي يربط التهديدات الخارجية باستقرار الداخل ويمنح المؤسسة الأمنية دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة الانخراط الجزائري في المنطقة.[27]

[27] منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات*ص 45–52.مرجع سابق

- مكانة المؤسسة العسكرية والأمنية في توجيه السياسة الإقليمية الجزائرية : فالساحل بحكم طبيعته الحدودية وحساسيته الأمنية ظل من الملفات التي تتقدم فيها المقاربة الأمنية على غيرها من المقاربات أو على الأقل تمارس فيها المؤسسة الأمنية تأثيرًا بارزًا على مستوى التشخيص والتقدير وصياغة الأولويات وليس المقصود بذلك أن الدبلوماسية الجزائرية غائبة بل المقصود أن القرار تجاه الساحل يتشكل داخل توازن خاص يجعل المعطى الأمني مرجحًا في كثير من الأحيان لأن أي خطأ في تقدير المخاطر في هذا المجال قد تكون كلفته مرتفعة على الداخل الجزائري ولهذا ظلت الجزائر تميل إلى الحذر وإلى تجنب الانخراطات غير المحسوبة خاصة في التعامل مع التحولات في مالي والنيجر وليبيا باعتبارها مسائل تمسّ الأمن الوطني بصورة مباشرة.[28]
- الذاكرة الأمنية الوطنية : و تعتبر محددًا داخليًا لا يمكن تجاهله فالجزائر التي خاضت مواجهة طويلة ومكلفة مع الإرهاب خلال العشرية السوداء تراكمت لها خبرة خاصة في التعامل مع الجماعات المسلحة وفي فهم طبيعة التهديدات غير التقليدية وهذه التجربة لم تبق حبيسة الداخل بل امتدت إلى المجال الإقليمي فأثرت في طريقة نظر الدولة إلى أزمات الساحل ومن هنا فإن الحذر الجزائري من الانهيارات الأمنية في الجوار لا يرتبط فقط باعتبارات نظرية بل أيضا بذاكرة عملية تعرف جيدًا كيف يمكن للهشاشة السياسية والاجتماعية أن تتحول إلى عنف منظم وعابر للحدود ولهذا السبب كثيرًا ما بدا القرار الجزائري تجاه الساحل مشدودًا إلى منع إعادة إنتاج السيناريوهات الفوضوية التي عاشها الداخل الجزائري سابقًا.
- طبيعة الشرعية السياسية في الجزائر : الدولة الجزائرية بحكم بنيتها التاريخية وخطابها السياسي بنت جزءًا مهمًا من مشروعيتها على الدفاع عن السيادة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي وهذه القيم لم تبق شعارات خارجية بل تحولت إلى محددات داخلية تضبط السلوك الرسمي للدولة لأن التراجع عنها ينعكس على صورة الدولة تجاه نفسها وتجاه مجتمعها السياسي لذلك فإن الموقف الجزائري من أزمات الساحل وخصوصًا رفضها للتدخلات العسكرية الأجنبية أو الحذر منها لا يفهم فقط من منطق الحسابات الخارجية

[28] رضا شوادرة، "الدور الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، *السياسة العالمية*، مج. 6، ع. 2 (2022)، ص 355–364.

بل أيضا من منطق الانسجام مع الشرعية السياسية الداخلية التي تقدم الجزائر بوصفها دولة متمسكة بالسيادة وعدم التدخل والحلول السلمية.[29]

- البعد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي : وإن كان أقل حضورا من العامل الأمني فالجنوب الجزائري بما يمثله من امتداد حدودي واسع ليس مجرد مجال أمني بل هو أيضا فضاء تنموي حساس وأي تدهور في الساحل ينعكس على هذا المجال من حيث الحركة التجارية غير النظامية التي تضغط على المناطق الحدودية و ترفع من كلفة الضبط والمراقبة و تؤثر في الاستقرار المحلي فالقرار تجاه الساحل يتأثر أيضا باعتبارات تتعلق بحماية التوازنات الداخلية في الجنوب الجزائري عبر منع تحول المناطق الحدودية إلى نقاط هشة ما يعني ان الداخل الجزائري لا يستقبل آثار أزمات الساحل بصورة مجردة بل يعيشها على مستوى فضاءات محلية بعينها وهو ما يفسر الحساسية العالية التي تبديها الجزائر تجاه ما يجري في جوارها الجنوبي.[30]
- التصور الجزائري للدور الإقليمي : الجزائر لا تبني قرارها تجاه الساحل فقط انطلاقا ن رد الفعل الدفاعي بل أيضاا انطلاقاا من تمثيلها لذاتها كفاعل إقليمي مسؤول عن التوازن في جواره المباشر وهذا التصور مرتبط ببنية الدولة وتاريخها وموقعها وثقافة نخبها الحاكمة بحيث لم يكن الانخراط الجزائري في قضايا الساحل مجرد ضرورة جغرافية بل كذلك ترجمة لصورة داخلية عن الذات السياسية الجزائرية باعتبارها دولة تملك القدرة والشرعية للمساهمة في احتواء الأزمات الإقليمية ولهذا تتداخل في القرار الجزائري تجاه الساحل اعتبارات الحماية مع اعتبارات المكانة .

غير أن هذه المحددات الداخلية على أهميتها لا تعمل بصورة منسجمة دائمًا بل قد تنطوي على شيء من التوتر فالأولوية الأمنية مثلا قد تدفع نحو مزيد من التشدد والانكفاء بينما يقتضي الدور الإقليمي قدرا من الانفتاح والمبادرة ثم أن التمسك بمبدأ عدم التدخل قد ينسجم مع الشرعية السياسية الداخلية لكنه يحد في نفس الوقت أحيانا من هامش الحركة في بيئة إقليمية مركبة ومن هنا فإن القرار الجزائري تجاه الساحل لا يصدر عن منطق داخلي واحد بسيط بل عن عملية موازنة مستمرة بين ضرورات الأمن ومتطلبات الشرعية واعتبارات مكانية و حتى

[29] . آسية قوراري ومنير موسى أبو رحمة، "الجزائر والساحل الإفريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج"، دراسة منشورة على منصة المجلات العلمية الجزائرية، 2021، ص 92–101.

[30] نجية بلخثير وسهام بن علال ابن رحو، "تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية"، *السياسة العالمية*، مج. 5، ع. 1 (2021)، ص 47–62.

إمكانات الدولة نفسها وهذه الموازنة هي التي تفسر الطابع الحذر والمتدرج الذي طبع المقاربة الجزائرية في كثير من محطات الساحل فالمحددات الداخلية للقرار الجزائري تجاه الساحل الإفريقي تتمثل أساسا في مركزية الأمن في بنية الدولة وثقل المؤسسة العسكرية والأمنية وأثر الذاكرة الوطنية في إدراك التهديد ومتطلبات الشرعية السياسية وحساسية الجنوب الجزائري وهذه المحددات الرئيسية لا تلغي أثر البيئة الخارجية لكنها تفسر لماذا تتعامل الجزائر مع الساحل بوصفه ملفًا يمسّ الداخل بقدر ما يمس الخارج ولماذا تبدو مقاربتها فيه أقرب إلى سياسة وقائية منها إلى سياسة اندفاعية أو توسعية .

المبحث الثالث: آليات التفعيل الميداني للمقاربة

المطلب الأول : الوساطة الدبلوماسية ومبادرات الحوار

لا تكتمل دراسة المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي عند حدود مبادئها الاستراتيجية ومحدداتها الجيوسياسية لأن قيمة أي مقاربة لا تقاس فقط بما تتضمنه من تصورات نظرية بل كذلك بمدى قدرتها على التحول إلى آليات فعل ميداني ومن هذا المنطلق مثلت الوساطة الدبلوماسية ومبادرات الحوار إحدى أهم الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة أزمات الساحل انطلاقا من قناعة راسخة بأن هشاشة هذا الفضاء لا يمكن احتواؤها بالمعالجات العسكرية وحدها وأن بناء الاستقرار يظل رهينا بإنتاج تسويات سياسية قابلة للاستمرار فمركزية الوساطة في المقاربة الجزائرية تنبع من طبيعة التصور الذي يحكم سلوكها الإقليمي فهي لا تنظر إلى النزاعات في الساحل بوصفها مجرد مواجهات أمنية بين الدولة وجماعات مسلحة بل بوصفها تعبرها اختلالات مركبة تتداخل فيها أزمة الشرعية ينتج عنها ضعف الاندماج الوطني الذي بطبيعة الحال يؤدي الى هشاشة الدولة ما يعني التدخلات الخارجية ولهذا فإن اللجوء إلى الحوار لا يفهم في الرؤية الجزائرية باعتباره خيارًا أخلاقيًا فقط وإنما يعتبر أداة سياسية تعيد بناء التوازن الداخلي داخل الدول المعنية مما يحد من قابلية النزاع.

وفي هذا السياق، نرى ان الجزائر برزت بوصفها وسيطا إقليميا فاعلا خاصة في الملف المالي الذي شكل الساحة الأبرز لتجريب المقاربة الجزائرية عمليا فالجزائر دخلت هذا الملف من موقع الدولة التي ترى في استقرار مالي عنصرا مباشرا في معادلة أمنها الوطني ومن هنا جاء سعيها إلى جمع الأطراف المالية المختلفة داخل مسار تفاوضي طويل أفضى إلى اتفاق السلم

والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015 وهو اتفاق مثل ذروة الحضور الدبلوماسي الجزائري في الساحل.[31] ولم تكن أهمية هذا المسار في كونه اتفاقا تفاوضيًا فقط بل في كونه قد جسد فلسفة جزائرية واضحة قوامها أن استعادة الاستقرار يمر عبر إعادة إدماج الأطراف المتنازعة في تسوية سياسية* بدل دفعها نحو مزيد من الراديكالية أو الارتهان للأجندات الخارجية.

ومن الناحية التحليلية يمكن القول آن الوساطة الجزائرية في الساحل لم تكن مجرد نشاط تفاوضي بحت بل مثلت شكلًا من أشكال الدبلوماسية الوقائية فالحوار في هذا الإطار يؤدي لوظيفة مزدوجة من جهة تسعى إلى احتواء النزاع داخل فضائه الوطني ومنع توسعه ومن جهة أخرى تخفف من الضغوط الأمنية على الحدود الجزائرية نفسه ولهذا فإن المبادرات الجزائرية في الحوار لم تكن منفصلة عن اعتبارات الأمن القومي بل كانت امتدادًا ناعمًا لها .

كما أن مبادرات الحوار التي دعمتها الجزائر لم تقم على فرض الحلول من الخارج وإنما على محاولة توفير إطار تفاوضي ذو شرعية إقليمية وهذه النقطة بالذات تمنح الوساطة الجزائرية خصوصيتها إذ إنها لم تبن على منطق الإملاء أو الوصاية بل على منطق التيسير السياسي مع الحرص على إبقاء ملكية الحل في يد الفاعلين المحليين قدر الإمكان وهذا ما ينسجم مع المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة مبدأي السيادة وعدم التدخل .

غير أن نجاح الوساطة لا يرتبط فقط بقدرة الدولة الوسيطة على جمع الأطراف بل كذلك بما تمتلكه من رأسمال ثقة وفي هذا الجانب استفادت الجزائر من عدة عناصر:لجوار الجغرافي والمعرفة الدقيقة بالمجال الصحراوي الساحلي والعلاقات التاريخية مع بعض الفاعلين المحليين وغياب الصورة الاستعمارية أو التدخلية عنها مقارنة ببعض القوى الخارجية وهذه العوامل المجتمعة منحتها في مراحل معينة قدرة أكبر على فتح قنوات الحوار مع أطراف متباعدة وعلى تقديم نفسها كوسيط أقل استفزازا من غيره.

ومع ذلك فإن الوساطة الجزائرية في الساحل لم تكن بمنأى عن القيود فتعقد البنية الداخلية للنزاعات وتعدد الفاعلين المسلحين مع اختلاف أجندات القوى الدولية والإقليمية كلها قيود تحد من فعالية الحوار أو جعلت نتائجها قابلة للاهتزاز ويظهر ذلك بوضوح في الحالة المالية حيث لم يؤد اتفاق الجزائر إلى إنهاء نهائي للأزمة بل ظل رهينا الى يومنا هذا بمدى التزام

[31] الأمم المتحدة، *اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر*، 2015، ص 1–3. مرجع سابق

الأطراف الداخلية وبالتحولات السياسية والعسكرية اللاحقة وهذا يعني أن قيمة الوساطة الجزائرية لا تكمن دائمًا في إنتاج تسوية نهائية بل أحيانًا في منع الانهيار الكامل فالوساطة الدبلوماسية ومبادرات الحوار شكلت إحدى أهم آليات التفعيل الميداني للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي لأنها ترجمت مبادئ هذه المقاربة إلى ممارسة عملية تجمع بين حماية الأمن الوطني ودعم الاستقرار الإقليمي و تعتبر الوساطة ايضا في الرؤية الجزائرية انها أداة مركزية من أدوات الضبط الإقليمي للمنطقة حتى وإن ظلت فعاليتها مرتبطة بتوازنات داخلية وخارجية تتجاوز في كثير من الأحيان قدرة الوسيط نفسه على التحكم.

المطلب الثاني: التعاون الأمني والاستخباراتي

لم تفعل الجزائر مقاربتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر الوساطة السياسية وحدها بل دعمتها ببناء آليات تعاون أمني واستخباراتي انطلاقا من إدراكها أن التهديدات التي ينتجها هذا المجال لا يمكن احتواؤها داخل حدود الدولة الواحدة فالتهديدات لا تتحرك وفق منطق حدودي ثابت وإنما تستفيد من الامتداد الصحراوي ومن هشاشة بعض الدول و ضعف السيطرة على الأطراف وهو ما جعل الجزائر تميل إلى بناء نمط من الأمن التعاوني الدي يربط حماية الداخل بتنسيق الجهود مع دول الجوار.

وفي هذا الإطار مثلت مبادرة دول الميدان التي أطلقتها الجزائر حول مأسسة العمل الأمني و انعقد هذا الاتفاق في 12 – 13/ 8/ 2009 بلتمنراست تطبيقاً لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. و اصبح نقطة التحول الأبرز في هذا المسار لأنها عبرت عن انتقال المقاربة الجزائرية من المتابعة المنفردة للمخاطر إلى محاولة تنظيم تعاون أمني إقليمي بين الدول الأكثر اتصالاً بالفضاء الساحلي-الصحراوي ولم تكن أهمية هذه المبادرة في بعدها السياسي فقط بل في كونها سعت إلى إرساء تصور مفاده أن أمن الساحل ينبغي أن يدار من داخل المنطقة لا أن يترك بالكامل للمقاربات المفروضة من خارجها.[32]

وانبثق عن هذه المبادرة لجنة الأركان العملياتية المشتركة: (Comité d'état-major opérationnel CEMOC»): التي أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2010 ومقرها تمنراست وهي إطار تنسيقي يضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا ويهدف إلى متابعة

---

[32] https://caus.org.lb/المقاربة-الأمنية-الجزائرية-في-منطقة-ا#_ftn24/
عربي بومدين، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، *المستقبل العربي* 39، العدد 456 (2017)

الوضع الأمني في المنطقة وتنسيق الجهود العملياتية بين هذه الدول وتكتسب هذه اللجنة أهميتها من كونها جسدت الانتقال من مجرد التشاور العام إلى بناء هيكل أمني مشترك يتولى التقدير والتنسيق ومتابعة التهديدات المتنقلة بين الحدود كما أن استمرار اجتماعاتها بصفة رسمية وقد أكدت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية هذا التشكيل في بيانها الرسمي الصادر في 13 أكتوبر 2022 [33] و الذي يدل على أنها لم تكن آلية ظرفية حتى مع الازمة الدبلوماسية بين الجزائر و مالي بل جزءًا من البنية المؤسسية التي راهنت عليها الجزائر في مقاربتها الأمنية تجاه الساحل وإلى جانب هذا البعد العملياتي برزت أيضا وحدة الدمج والربط المعروفة اختصارًا ب UFL أوFLU بوصفها الأداة الاستخباراتية المكملة لهذا البناء فإذا كانت لجنة الأركان العملياتية المشتركة تمثل الواجهة العسكرية فإن وحدة الدمج والربط تمثل الوجه المعلوماتي والتحليلي لأنها قامت على فكرة تجميع المعطيات المتعلقة بتحركات الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة ثم تحليلها وتبادلها بين الدول المعنية بالإضافة الى وحدة التنسيق والاتصال«UCC» Unité de coordination et de communication أنشئت بالجزائر في 6 نيسان/أبريل 2010 وهنا يظهر بوضوح أن المقاربة الجزائرية لم تنظر إلى العمل الاستخباراتي كملحق ثانوي بل باعتباره شرطا سابقا على الفعل الأمني نفسه لأن التهديد في الساحل لا يتحرك في صورة جبهات واضحة بل في صورة شبكات مرنة تستدعي اليقظة المعلوماتية المشتركة [34]

غير أن قيمة هذا التعاون لا تتحدد فقط في تسمية هياكله أو في تعددها بل في المنطق الذي ينتظمها فالجزائر لم تسع إلى هذا التعاون لأنه مجرد خيار تقني بل لأنها أدركت أنّ حماية حدودها الجنوبية تمر عبر هدفين متلازمين أولهما تقليص الانكشاف الأمني الناتج عن هشاشة المجال الساحلي وثانيهما منع التدويل الكامل للأمن الإقليمي بحيث تصبح دول المنطقة مجرد منفذ لسياسات ترسم خارجها ومن هنا كان التعاون الأمني والاستخباراتي في الرؤية الجزائرية جزءا من محاولة أوسع لإبقاء إدارة المخاطر داخل أطر إقليمية مشتركة تحفظ للدول المعنية قدرا من المبادرة والاستقلالية في تعريف التهديد وطريقة مواجهته كما ينبغي التنبيه إلى أن هذا التعاون لم يكن موجهًا ضد الإرهاب وحده لأن التجربة الجزائرية في الساحل أظهرت أن

[33] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة يشارك في الدورة غير العادية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقدة بالجزائر"، بيان رسمي، 13 أكتوبر 2022

[34] مجلس الشيوخ الفرنسي، *الساحل: نحو مقاربة شاملة*، تقرير إعلامي رقم 720 (2012–2013)

التهديدات هناك ذات طبيعة مركبة ومتداخلة ؛ فالإرهاب يرتبط بالتهريب والجريمة المنظمة تتقاطع مع الاقتصاد الموازي والجماعات المسلحة تستفيد من هشاشة الدولة ومن الطبيعة المفتوحة للحدود ولهذا فإن التنسيق الذي سعت إليه الجزائر لم يقتصر على تعقب العناصر المسلحة بل شمل كذلك متابعة شبكات الاتجار غير المشروع ومسالك العبور غير النظامية وهو ما يعكس اتساع مفهوم التهديد في الإدراك الأمني الجزائري وتحوله من التهديد العسكري المباشر إلى التهديد الشبكي العابر للحدود .

ومع ذلك، فإن فعالية هذه الآليات بقيت مرتبطة بحدود البيئة الإقليمية نفسها فتفاوت قدرات دول الساحل وضعف بعض مؤسساتها والانقلابات السياسية وتعدد التدخلات الأجنبية كلها عوامل حدت من قدرة التعاون الأمني والاستخباراتي على التحول إلى أداة حاسمة لإنتاج الاستقرار وهذا يعني أن CEMOC و UFL على أهميتهما لم تكونا كافيتين وحدهما بل ظلتا جزءًا من مقاربة أشمل تجمع بين الأمن والدبلوماسية والحوار فالتعاون الأمني هنا في المقاربة الجزائرية لا يفهم باعتباره بديلا عن الحلول السياسية بل باعتباره آلية وقائية موازية لها هدفها منع تحول الهشاشة الإقليمية إلى تهديد مباشر للأمن الوطني.

ما يمكننا ان نقول ان التعاون الأمني والاستخباراتي مثل إحدى أكثر أدوات التفعيل الميداني للمقاربة الجزائرية وضوحا وتنظيما لأنه نقل المبادئ العامة إلى صيغ مؤسساتية ملموسة تجسدت ما يعني ان المقاربة الجزائرية بينت جزءا في بعدها الأمني على محاولة إنشاء شبكة تنسيق إقليمية غايتها إدارة التهديد.

المطلب الثالث : المشاريع التنموية والأطر المشتركة مع دول الساحل الإفريقي

لم تفعل الجزائر مقاربتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر الوساطة الدبلوماسية والتنسيق الأمني فحسب بل ألحقت بذلك بعدا ثالثا أكثر رسوخا يتمثل في المشاريع التنموية والأطر المشتركة ويكتسب هذا البعد أهميته من كون الجزائر لم تنظر إلى اختلالات الساحل بوصفها نتيجة فراغ أمني فقط وإنما باعتبارها أيضا نتاجًا لانقطاع التنمية و البنى التحتية ومن ثم فإن التنمية في التصور الجزائري لم تكن عنصرا تكميليا بل أداة لإعادة تنظيم المجال الإقليمي نفسه بما يحد من الهشاشة ويحول الهوامش من فضاءات رخوة إلى مساحات اتصال ومصلحة



خريطة تبين مخطط الطريق العابر للصحراء

مشتركة ويتجسد هذا التصور بوضوح في الطريق العابر للصحراء او كما يسمى طريق الوحدة الافريقية الذي يمثل المشروع الأبرز في الرؤية الجزائرية تجاه الساحل فهذا الطريق لا يؤدي وظيفة نقل فقط بل يربط الجزائر العاصمة بفضائها الجنوبي عبر غرداية و تمنراست و إن قزام ثم يمتد إلى أغاديز و نيامي وصولًا إلى لاغوس مع فروع مرتبطة بـمالي و تشاد وبهذا المعنى فإن أهمية المشروع لا تكمن في ربط مدن متباعدة جغرافيًا فحسب بل في كونه يعيد تعريف قيمة المكان داخل الفضاء الصحراوي-الساحلي إذ تتحول مدن مثل تمنراست وإن قزام وأغاديز من مدن هامشية إلى مدن استراتيجية داخل ممر إفريقي واسع ومن الناحية التحليلية يمكن القول ان الجزائر راهنت على هذا الطريق لأنه يحد من عزلة المناطق الحدودية ويضعف منطق الاقتصاد الموازي ويفتح المجال أمام إدماج قانوني ومنظم للفضاءات التي طالما استفادت من بعدها الجغرافي شبكات التهريب والعبور غير النظامي.[35]

غير أ ان المقاربة الجزائرية لم تقصر هذا البعد على النيجر وحدها رغم أنها تمثل الحلقة المركزية في الممر المذكور فالنيجر تحتل في هذا التصور موقع الواسطة الجيوسياسية بين الجزائر والساحل الأوسط وغرب إفريقيا وهو ما يفسر كثافة المشاريع واللقاءات الثنائية معها فقد أكدت الدورة الثانية للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-النيجرية المنعقدة في نيامي في مارس 2026 أولوية عدد من المشاريع الهيكلية وعلى رأسها الطريق العابر للصحراء و مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء و مشروع الربط بالألياف البصرية كما أبرزت هذه الدورة أن الجزائر لا تتحرك في النيجر من زاوية الجوار الأمني فقط بل من زاوية الشراكة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات فيمكن بما يجعل الاستقرار في النيجر جزءًا من استقرار المصالح الإقليمية المشتركة نفسها.[36]

ويحمل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بدوره دلالة استراتيجية أعمق من مجرد كونه مشروعا طاقويا فهو يربط الجزائر و النيجر و نيجيريا ضمن بنية اقتصادية طويلة المدى ويحول التعاون من مستوى سياسي ظرفي إلى مستوى تشابك بنيوي للمصالح ومن هنا فإن هذا الأنبوب لا يقرأ في المقاربة الجزائرية باعتباره قناة لتصدير الغاز فقط بل باعتباره أداة لإدخال دول الساحل في شبكات تعاون تجعل الاستقرار الإقليمي مطلبًا اقتصاديًا وسياسيًا في آنٍ واحد.

---

[35] البنك الإفريقي للتنمية، *Algeria-Niger-Chad: Multinational Trans-Sahara Highway Project – Executive ESIA Summary*1 ،–3.

[36] الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية : مقال بعنوان التزام بتعزيز الشراكة الاستراتيجية وتسريع تنفيذ المشاريع الهيكلية https://www.aps.dz/algerie/actualite-nationale/mn4tcoua

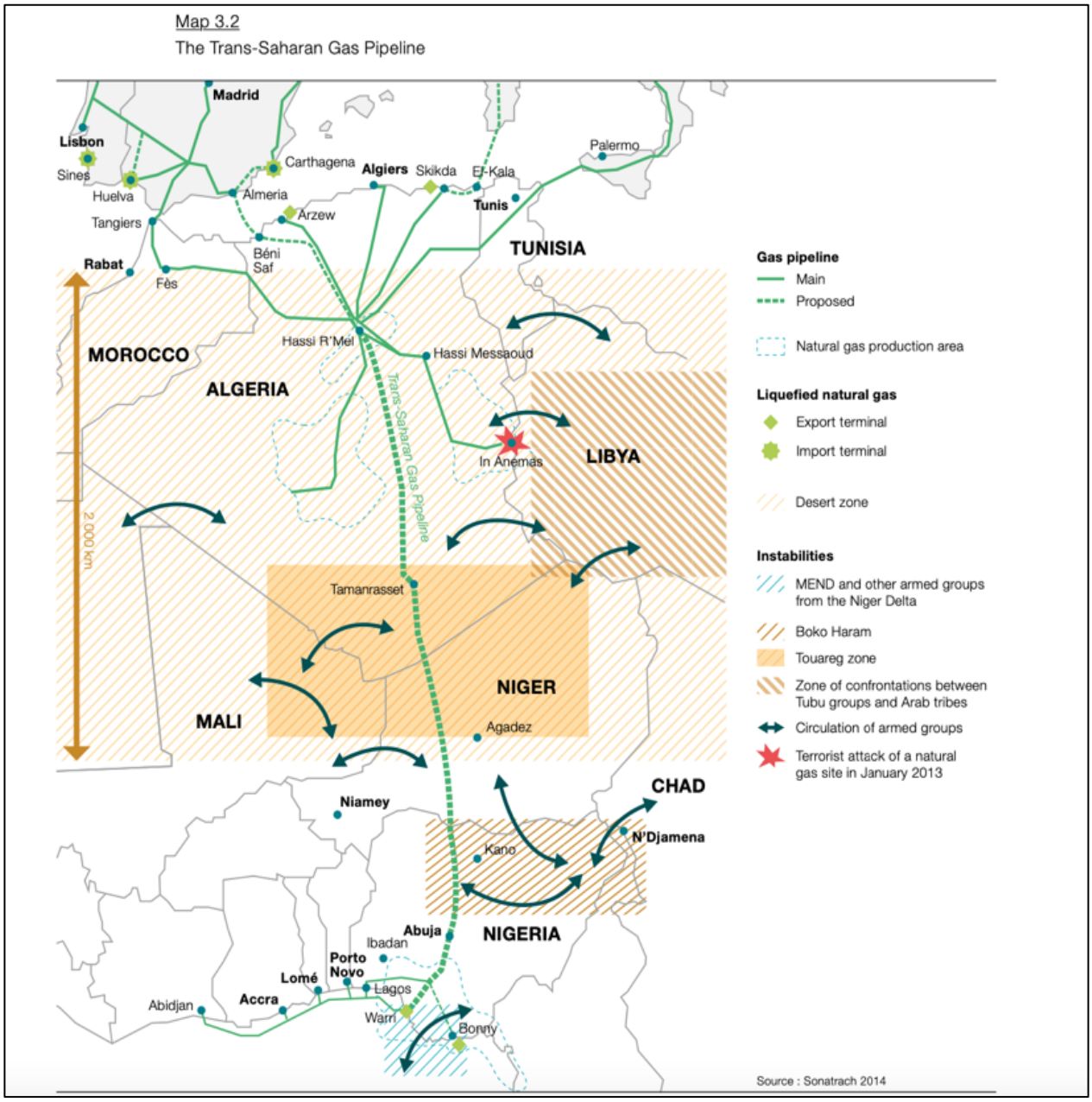

خريطة مفصلة تبين أنبوب الغاز العابر للصحراء

ولهذا جاء تصريح الرئيس عبد المجيد تبون في فبراير 2026 بشأن الانطلاق في المشروع بعد رمضان دالا على انتقاله من مجرد فكرة استراتيجية إلى مشروع ذي سند سياسي معلن.[37]

أما تشاد فإن حضورها في المقاربة التنموية الجزائرية يتضح أساسًا من خلال إدراجها ضمن البنية العامة للطريق العابر للصحراء ومشاريع الربط المرتبطة به وهذا الإدراج مهم لأن تشاد تمنح للممر بعدًا قاريًا يتجاوز المحور الجزائري-النيجري إلى المجال الساحلي-الصحراوي الأوسع كما تجعل من التنمية الجزائرية في الساحل جزءًا من تصور يربط شمال إفريقيا بوسطها وغربها. وبذلك فإن المقاربة الجزائرية لا تنحصر في إدارة الجوار المباشر بل تتجه أيضًا إلى إعادة نسج شبكات العبور القاري التي تمنح الجزائر مكانة عقدية في الجغرافيا الإفريقية.[38]

وفي ما يخص مالي فإن بعدها داخل هذا المطلب لا ينبغي أن يفهم فقط من زاوية الوساطة السياسية أو التنسيق الأمني بل كذلك من زاوية الحاجة إلى ربط شمالها المتصل بالحدود الجزائرية بمسارات تنمية وحركة أوسع فالمجال الممتد من تمنراست و تين زاوتين و تيمياوين نحو غاو و تمبكتو ظل في الرؤية الجزائرية فضاء لا يمكن تركه رهين العزلة والهشاشة لأن العزلة نفسها كانت من الشروط التي غذت الاضطراب ولهذا فإن إدراج مالي وفق تقرير البنك الإسلامي للتنمية عام 2022 [39] ضمن فروع الممرات العابرة للصحراء لا يمثل مجرد تفصيل هندسي بل يعكس رؤية تعتبر أنّ الإدماج التنموي هو أحد الشروط الضرورية لإنتاج الاستقرار في الشمال المالي خاصة في المناطق المتصلة بالعمق الحدودي الجزائري.

أما موريتانيا فمع أنها لا تحتل الموقع نفسه الذي تحتله النيجر في مشاريع الطريق والغاز فإنها تظل جزءًا من منطق التكامل المغاربي الساحلي الذي سعت الجزائر إلى دعمه على الجهة الغربية من المجال الصحراوي ويظهر ذلك في التعاون الاقتصادي والطاقوي والمؤسساتي ومنه عقد التكوين الذي وقعته سوناطراك مع الشركة الموريتانية للمحروقات SMH في نواكشوط سنة 2025 ويدل هذا النوع من التعاون على أن الجزائر لا تختزل مقاربتها التنموية في محور واحد بل

---

[37] الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية – الانطلاق في مشروع إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء عبر النيجر مباشرة بعد شهر رمضان
https://www.aps.dz/presidence-news/mlpck2ru-

[38] . البنك الإفريقي للتنمية، Algeria-Niger-Chad: Multinational Trans-Sahara Highway Project – Executive ESIA Summary، 3.1–

[39] البنك الإسلامي للتنمية، *TSR Corridor Final Report*، 2022.

تحاول توزيع حضورها بين الشرق والغرب داخل الساحل ومحيطه بما يعزز منطق الشراكة الإقليمية الواسعة ويمنع حصر التنمية في فضاء واحد فقط.[40]

اذ يمكن القول ان المشاريع التنموية والأطر المشتركة مع دول الساحل الإفريقي تمثل في المقاربة الجزائرية أكثر من مجرد أدوات تعاون اقتصادي فهي وسيلة لإعادة بناء الشروط المادية للاستقرار فالنيجر تمثل محور التنفيذ الأكثر كثافة وتشاد تضيف الامتداد القاري الشرقي ومالي تمنح المقاربة عمقها الحدودي-الغربي وموريتانيا تمثل بوابة التكامل على الحافة الغربية للمجال الصحراوي و المحيط الاطلسي وبهذا المعنى يمكن القول ان التنمية أداة من أدوات الضبط الإقليمي .

خاتمة الفصل :

ختاما لهذا الفصل يتضح من خلال هذا الفصل أن المقاربة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي لم تتشكل باعتبارها استجابة ظرفية لتحولات أمنية طارئة، بل جاءت نتيجة تراكم تاريخي واستراتيجي ارتبط بطبيعة إدراك الجزائر لمحيطها الجيوسياسي، ولموقع الساحل ضمن معادلة أمنها القومي فالساحل بالنسبة إلى الجزائر ليس مجرد فضاء مجاور وإنما يمثل امتدادا أمنيا واستراتيجيا تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية والهوياتية وهو ما يفسر خصوصية المقاربة الجزائرية مقارنة بعدد من القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

كما أظهر الفصل أن السياسة الجزائرية في الساحل قامت على مجموعة من المرتكزات الثابتة في مقدمتها مبدأ عدم التدخل وتفضيل الحلول السياسية ورفض عسكرة الأزمات مع السعي إلى الحفاظ على توازن إقليمي يمنع انهيار الدول أو تحول المنطقة إلى مجال مفتوح للتدخلات الخارجية غير أن هذه المبادئ لم تكن تعبيرا مثاليا أو أخلاقيا محضا بل ارتبطت بحسابات واقعية تتصل بحماية المجال الحيوي الجزائري ومنع انتقال التهديدات العابرة للحدود إلى الداخل الوطني.

وفي هذا السياق كشفت الدراسة أن المقاربة الجزائرية لم تقتصر على البعد الأمني فقط بل حاولت الجزائر توظيف أدوات متعددة تشمل الوساطة السياسية والتنسيق الأمني والدبلوماسية الإقليمية والتنمية الحدودية وهو ما منحها لفترة طويلة موقع الفاعل المرجعي

[40] APS , Sonatrach, Mauritania's SMH ink training contract https://www.aps.dz/en/economy/industry-energy-mining/mh3kd74n-sonatrach-mauritania-s-smh-ink-training-contract

في إدارة أزمات الساحل خاصة في الملف المالي غير أن التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة وصعود قوى دولية وإقليمية جديدة وتزايد هشاشة البنى السياسية والاجتماعية في دول الساحل كلها عوامل بدأت تفرض ضغوطا متزايدة على فعالية هذه المقاربة وعلى قدرتها على التكيف مع البيئة الجديدة.

كما بين الفصل أن فهم المقاربة الجزائرية لا يكتمل إلا في ضوء الأطر النظرية المفسرة للسلوك الإقليمي للدول وعلى رأسها نظرية المجمع الأمني الإقليمي والواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظرية الدو باعتبارها مقاربات تساعد على تفسير العلاقة بين إدراك الجزائر للتهديدات مع طبيعة استجابتها ومحاولتها الحفاظ على مكانتها داخل الفضاء الساحلي ومن هنا يتضح أن الجزائر لا تتعامل مع الساحل بوصفه مجرد ملف من ملفات السياسة الخارجية بل باعتباره جزءا من توازنها الاستراتيجي الداخلي والخارجي في آن واحد.

وعليه، يمكن القول إن المقاربة الجزائرية في الساحل قامت تاريخيا على معادلة دقيقة تجمع بين حماية الأمن القومي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتجنب الانخراط المباشر في منطق التدخل العسكري الخارجي. غير أن استمرار التحولات البنيوية داخل الساحل وتصاعد التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة يطرحان تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه المقاربة على الحفاظ على فعاليتها التقليدية أو حاجتها إلى إعادة تكييف أدواتها وآلياتها بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الاستراتيجية الجديدة وهو ما يقود إلى الانتقال نحو دراسة التنافس الدولي في الساحل وانعكاساته على مستقبل الدور الجزائري في المنطقة.

الفصل الثاني:
التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وفق المقاربة الجزائرية

الفصل الثاني: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وفق المقاربة الجزائرية

تمهيد :

لم تعد منطقة الساحل الإفريقي في العقد الأخير ساحة صراع محصورة بين قوى كبرى تقليدية تتنافس من موقع التكافؤ بل غدت فضاءً مفتوحاً تتزاحم داخله وحوله فواعل متعددة المستويات دول عظمى تقليدية تشهد تراجعاً نسبياً في نفوذها وقوى صاعدة تبحث عن مواطئ قدم جديدة وفاعلون إقليميون يحاولون فرض تعريفهم الخاص لأولويات المنطقة إلى جانب منظمات دولية وإقليمية وجماعات مسلحة وبنى اجتماعية عابرة للحدود تمنح الصراع معناه المحلي وتمدد تأثيره عبر الحدود السياسية الشكلية وهذا التعقيد البنيوي يفرض على أي تحليل جاد أن يتجاوز اختزال التنافس في المستوى الدولي وحده وأن يتناوله كنظام متعدد الطبقات تتشابك فيه المصالح الأمنية بالممرات الطاقوية واللوجستية وتتحول فيه بعض الدول والجماعات المحلية إلى أدوات ضمن شبكات نفوذ أوسع و يسعى هذا الفصل بناءً على ذلك إلى رسم خريطة هذا التنافس المتعدد الأبعاد عبر ثلاثة مباحث يحدد أولها الفاعلين الرئيسيين المتنافسين على المنطقة من القوى الغربية التقليدية إلى القوى الصاعدة والفاعلين الإقليميين والمنظمات الدولية ويتناول ثانيها أدوات النفوذ الدولي المعتمدة في المنطقة من الحضور العسكري والبعثات الأممية إلى الدعم الاقتصادي والتأثير السياسي والدبلوماسي بينما يخصص المبحث الثالث لدراسة انعكاسات هذا التنافس على الصراعات الداخلية وسيادة دول الساحل تمهيداً لفهم الكيفية التي تتأثر بها المقاربة الجزائرية بهذا المشهد المتحوّل، وهو ما سيكون موضوع الفصل الثالث.

المبحث الأول: الفاعلون الرئيسيون في التنافس الدولي على المنطقة

المطلب الأول: القوى الغربية

لا تشكل القوى الغربية في الساحل الإفريقي كتلة واحدة متجانسة رغم اشتراكها في إدراك الأهمية الأمنية والاستراتيجية للمنطقة فـفرنسا دخلت الساحل من بوابة الإرث الاستعماري واللغة والنفوذ التاريخي بينما تحركت الولايات المتحدة من منظور مكافحة الإرهاب والانتشار الاستخباراتي واعتمد الاتحاد الأوروبي مقاربة مركبة تجمع بين الأمن والتنمية والهجرة في حين اتسم الحضور البريطاني بقدر أكبر من الانتقائية والحذر أما إيطاليا فقد سعت إلى بناء موطئ قدم خاص بها،خاصة في النيجر من خلال الجمع بين الأمن والهجرة وخطاب الشراكة الجديدة مع إفريقيا ومن ثم، فإن التنافس الغربي في الساحل لم يكن مجرد تنافس على النفوذ العسكري بل كان أيضا تنافسًا على تعريف الأزمة نفسها : هل هي أزمة أمنية أم أزمة دولة أم أزمة عبور وهجرة أم مجال لإعادة التموضع الجيوسياسي في مواجهة المنافسين الجدد ؟

- **فرنسا :**

تظل فرنسا الفاعل الغربي الاكثر التصاقا بالبنية السياسية والامنية في الساحل لأن نفوذها ارتبط طويلاً بدول الفضاء الفرانكوفوني فقد ارتبط حضورها تاريخيا بمالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا ووصل هذا الحضور الى ذروته مع عمليتي سرفال ثم برخان حين حاولت باريس ان تجمع بين الحرب على الجماعات الجهادية وبين دعم الجيوش المحلية والحفاظ على موقعها بوصفها القوة الغربية القائدة في المنطقة لكن ازمة فرنسا الحالية لم تبدأ مع الانسحاب العسكري فقط بل بدأت حين تآكلت شرعيتها السياسية والاجتماعية داخل مالي ثم بوركينا فاسو ثم النيجر وحين صار وجودها يقرأ محليا على انه امتداد لمنطق الوصاية ما بعد الاستعمار اكثر من كونه شراكة امنية متوازنة[41] وقد تحول هذا التراجع الى وقائع ملموسة ففي مالي وبوركينا فاسو والنيجر انهارت الشراكات العسكرية الفرنسية تباعا بين 2021 و2023 ثم اغلقت باريس سفارتها في النيجر مطلع سنة 2024 بعد القطيعة مع المجلس العسكري هناك وبعد ذلك تلقت فرنسا ضربة اكثر حساسية حين اعلنت تشاد في 28 نوفمبر 2024 انهاء اتفاقية التعاون الدفاعي مع باريس وهذا التطور مهم لان تشاد مثلت لسنوات طويلة نقطة الارتكاز الشرقية الاهم للسياسة الامنية الفرنسية في الساحل وافريقيا الوسطى ومن ثم لم تعد فرنسا في وضع الهيمنة الذي عرفته خلال العقد الماضي بل انتقلت الى موقع اعادة التموضع ومحاولة الاحتفاظ ببعض النفوذ عبر القنوات الدبلوماسية والمساعدات والشركاء الذين ما زالوا اكثر قابلية للتعاون مثل موريتانيا وبعض الدول الساحلية على المحيط الاطلسي.

- **الولايات المتحدة :**

الحضور الاميركي في الساحل اقل ارتباطا بالارث السياسي واكثر اتصالا بمنطق الحرب على الارهاب ولذلك جاءت اهمية المنطقة بالنسبة الى واشنطن من كونها ساحة لملاحقة الجماعات المسلحة ولمراقبة فضاء صحراوي واسع تتحرك فيه شبكات عابرة للحدود ولهذا تركز الوجود الاميركي بصورة خاصة في النيجر عبر قاعدة 101 في نيامي وقاعدة 201 قرب اغاديز وكان التصور الاميركي يقوم على التدريب والدعم اللوجستي وتوفير القدرات الاستخباراتية والمراقبة الجوية لكن مراكز التفكير الاميركية نفسها اشارت الى ان المشكلة لم تكن في قلة

[41] Alain Antil and Thierry Vircoulon, After the Failure in Sahel, Rethinking French Policy in Africa* (Paris: Ifri, 2024), 1–2.

الوسائل بقدر ما كانت في غياب تعريف سياسي واضح للغاية النهائية من هذا الحضور..[42] وقد كشفت ازمة النيجر[43] حدود المقاربة الاميركية فبعد انقلاب يوليو 2023 دخلت العلاقة بين واشنطن ونيامي في مسار تصادمي انتهى باتفاق على انسحاب القوات الأميركية واعلنت افريكوم في يونيو 2024 ترتيبات الانسحاب ثم أعلنت في 16 سبتمبر 2024 اكتمال سحب القوات والاصول من القاعدتين في نيامي واغاديز وبهذا فقدت الولايات المتحدة اهم موطئ قدم ميداني لها في الساحل المركزي. غير ان هذا لا يعني خروجها الكامل من الحساب الاقليمي بل يعني انتقالها من التموضع العسكري المباشر الى البحث عن صيغ اخف كلفة واكثر مرونة تقوم على الشراكات غير المباشرة وعلى استمرار الانخراط الاستخباراتي والسياسي من خارج المركز الساحلي نفسه.

---

[42] Cameron Hudson, *Shifting Foundations: Toward a New U.S. Strategy in the Sahel* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2023), 4-5.

[43] مرجع الخريطة : https://newafricanmagazine.com/news-analysis/politics/war-games-sahel/

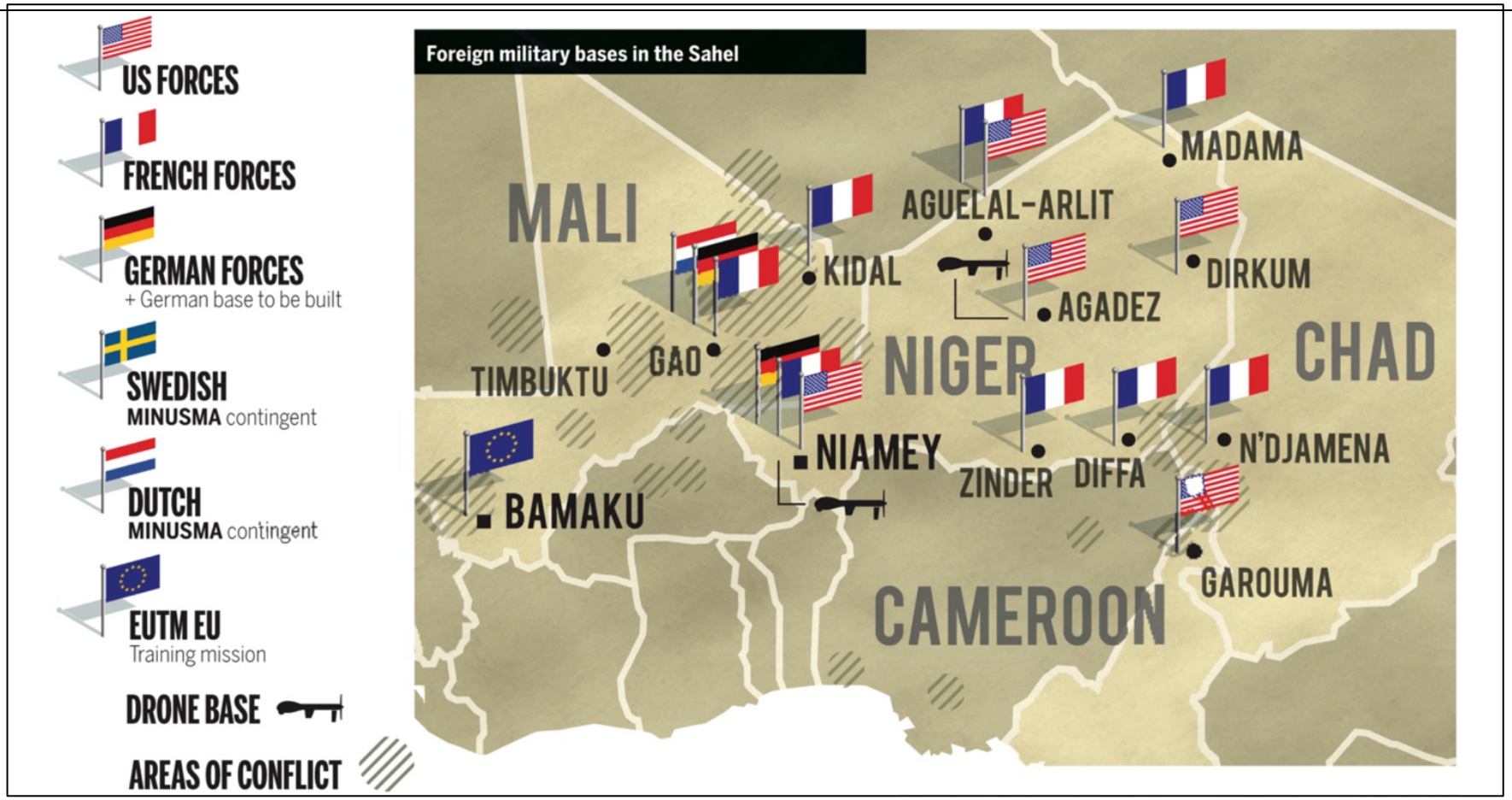

خريطة تبين تواجد القواعد الامريكية و الغربية بمنطقة الساحل الافريقي

- **الاتحاد الأوروبي :**

يمثل الاتحاد الاوروبي فاعلا غربيا مركبا فهو لا يتحرك بوصفه دولة واحدة **بل عبر بعثات امنية وبرامج تنموية وسياسات هجرة وتمويلات مؤسساتية. ومنذ استراتيجية 2011 ثم الاستراتيجية المندمجة لسنة 2021** حاول الاتحاد ان يجعل من الساحل فضاء يجمع بين الامن والتنمية والهجرة. ولهذا دعم بعثات مثل **EUCAP Sahel Niger و EUCAP Sahel Mali و EUTM Mali و EUMPM Niger** وكان المنطق الاوروبي يقوم على ان استقرار الساحل مهم ليس فقط بسبب الارهاب بل ايضا بسبب التهريب والهجرة والممرات الطاقوية والموارد المعدنية وما يرتبط بذلك من مصالح اوروبية اوسع في افريقيا.[44]

لكن الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر كشفت حدود المقاربة الأوروبية ففي النيجر انهت السلطات الجديدة في ديسمبر 2023 الاساس القانوني لبعثتي الاتحاد هناك ثم قرر مجلس الاتحاد الاوروبي في مايو 2024 عدم تمديد بعثة EUMPM Niger و في مالي انتهت فعليا مهمة EUTM Mali في 17 مايو 2024 وهذا يعني ان الاتحاد فقد خلال فترة وجيزة اهم ادواته الامنية المباشرة في قلب الساحل ومن ثم صار يميل الى ما يسميه EUISS اعادة ضبط الانخراط اي تقليص الطابع العسكري المباشر وزيادة الاعتماد على الادوات المدنية والتنموية والدبلوماسية مع التركيز على شركاء اكثر استقرارا مثل موريتانيا وبعض دول الساحل الاطلسي.

- **استراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل** بروكسل : الاتحاد الأوروبي 2011 تعرف هذه الاستراتيجية بأنها إطار شامل يربط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وتهدف إلى تعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود عبر أربعة مجالات عمل : التنمية و العمل السياسي و الأمن ومكافحة التطرف.
- **الاستراتيجية المندمجة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل2021** :هي إطار سياسي وأمني شامل تبناه المجلس الأوروبي في أبريل 2021 لتعزيز المقاربة المعتمدة منذ 2011 وتتميز هذه الاستراتيجية بالانتقال من التركيز العسكري إلى القفزة السياسية حيث تركز على تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد واستعادة حضور الدولة في المناطق الهشة و تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق تكامل بين العمل العسكري (عبر بعثات EUTM و (EUCAPوالعمل التنموي، مع التركيز بشكل خاص على المساءلة المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي ودول الساحل (G5 Sahel) لضمان تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
- **بعثات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل** :تمثل هذه البعثات الأذرع التنفيذية لسياسة الأمن والدفاع المشتركة(CSDP) حيث تُعد **EUCAP Sahel Niger** (2012)و **EUCAP Sahel Mali** (2014)بعثات مدنية لبناء قدرات قوات الأمن الداخلي في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإدارة الحدود أما **EUTM Mali** (2013)فهي بعثة تدريب عسكرية تهدف لإعادة هيكلة القوات المسلحة المالية، بينما تُعد **EUMPM Niger** (2023)أحدث نموذج لبعثات الشراكة العسكرية المخصصة لدعم البنية التحتية واللوجستية للجيش النيجري. تعكس هذه المنظومة مجتمعة محاولة الاتحاد الأوروبي المزاوجة بين "الأمن الصلب" وبناء المؤسسات الأمنية والمدنية لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

[44] [Cameron Hudson, *Shifting Foundations: Toward a New U.S. Strategy in the Sahel* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2023), 4-6.

مخطط يبين استراتيجية الاتحاد الافريقي اتجاه منطقة الساحل الافريقي

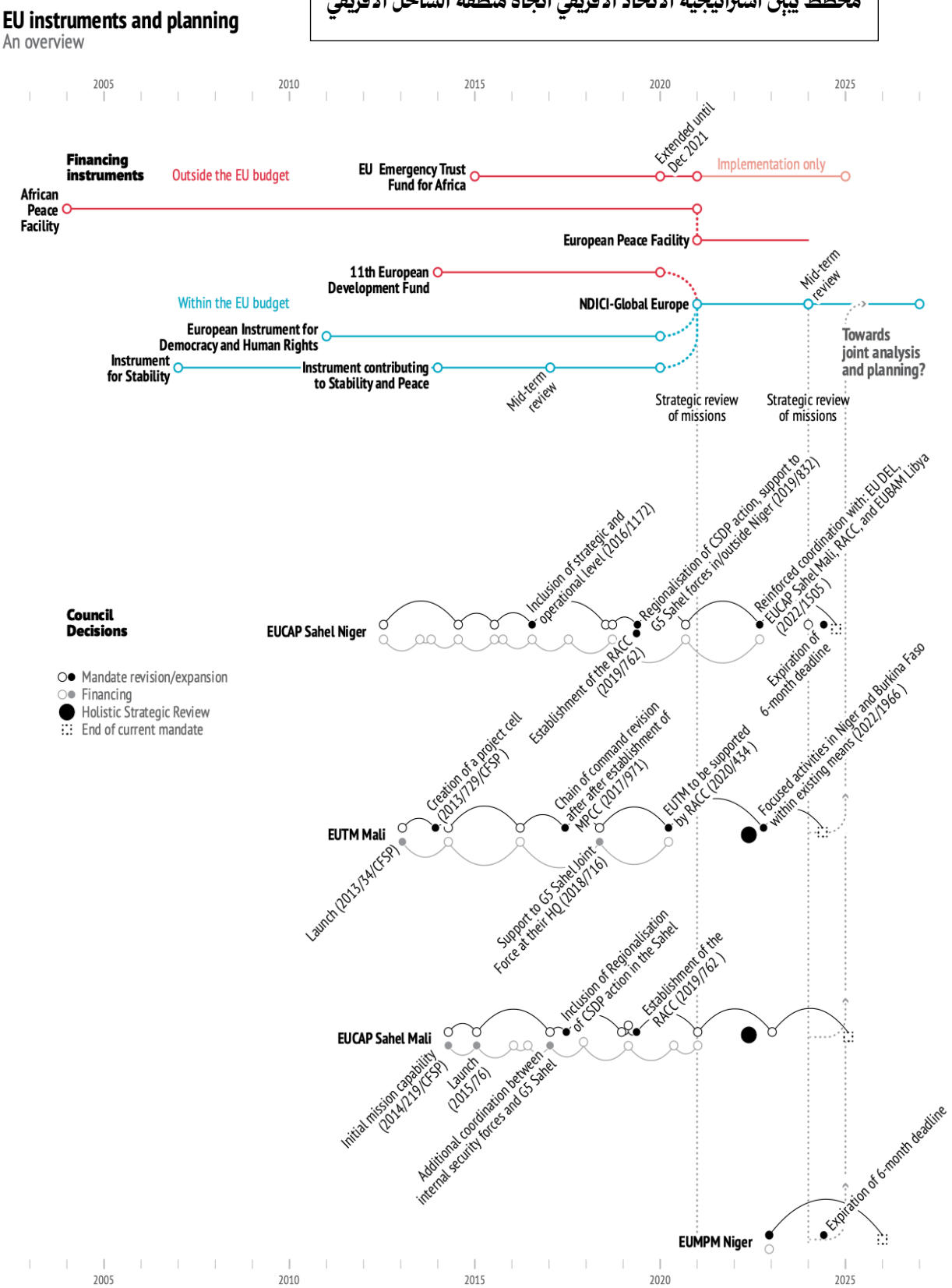

المصدر : Rossella Marangio, **Sahel reset: time to reshape the EU's engagement**, Brief No 2024/2 (Paris: European Union Institute for Security Studies, 5 February 2024)

التسلسل الزمني للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الافريقي 2011-2025

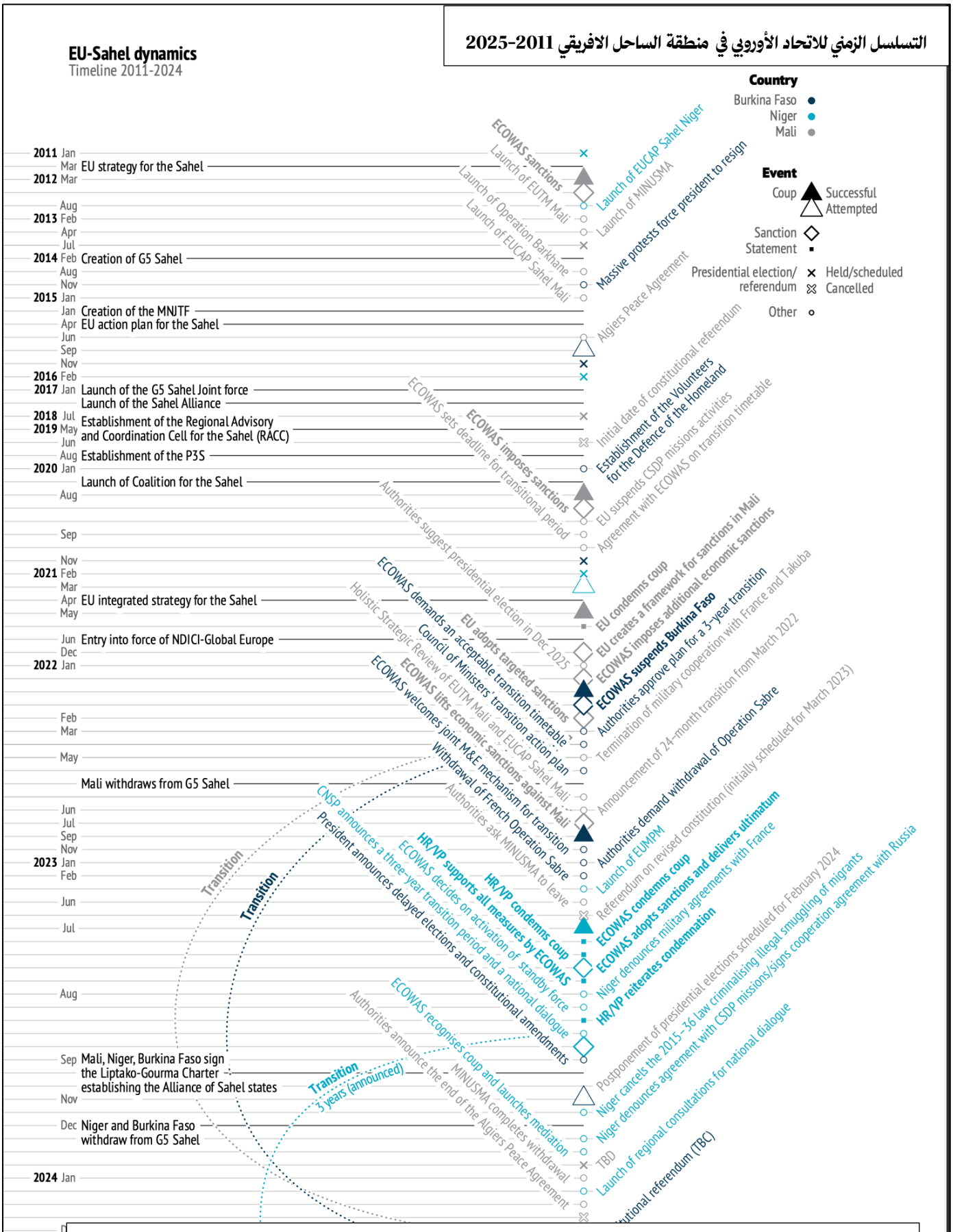

المصدر : Rossella Marangio, **Sahel reset: time to reshape the EU's engagement**, Brief No 2024/2 (Paris: European Union Institute for Security Studies, 5 February 2024)

غير ان التجربة الالمانية في مالي انتهت الى مراجعة عميقة. فمع تدهور العلاقة مع السلطات الانتقالية في باماكو ومع تصاعد الحضور الروسي ووقف التعاون الاوروبي العسكري قررت برلين سحب قواتها من مالي بحلول مايو 2024. وفي الوقت نفسه حاولت تحويل جزء من اهتمامها نحو اشكال اخرى من الانخراط في الساحل ومنها النيجر قبل ازمتها وموريتانيا في بعض ملفات الاستقرار والتنمية. وهذا يعني ان المانيا لم تكن مجرد تابع للسياسة الفرنسية. بل كانت قوة اوروبية لها استثمارها الخاص في الساحل لكنها انتهت بدورها الى استنتاج مفاده ان المقاربة الغربية القائمة على ادارة الازمة من الداخل العسكري لم تعد قابلة للاستمرار بالشكل السابق[46]

- **بريطانيا :**

الحضور البريطاني في الساحل كان اقل صخبا من فرنسا والولايات المتحدة. لكنه لم يكن غائبا. فقد اتجهت لندن الى انخراط انتقائي يجمع بين مساهمات امنية محدودة وبرامج استقرار وتنمية ومساعدات انسانية. وظهر ذلك امنيا في مشاركتها بقوة استطلاع ضمن بعثة MINUSMA في مالي قبل ان تعلن الحكومة البريطانية في نوفمبر 2022 سحب قواتها من المهمة. وتفسر الاوراق البرلمانية البريطانية هذا القرار بانه جاء في سياق التدهور السياسي والامني في مالي وتراجع جدوى المهمة الاممية في بيئة لم تعد تسمح بتحقيق اهدافها المعلنة.[47]

لكن انسحاب لندن من مالي لم يعن نهاية حضورها في الساحل. فقد استمرت بريطانيا في تعريف المنطقة باعتبارها مهمة للاستقرار والامن ولتقليص مخاطر التطرف والهجرة والازمات الانسانية. وتظهر وثائق الحكومة البريطانية ان برنامج الساحل لديها يغطي مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو كما ان ملخصات الشراكة التنموية وبرامج صندوق الامن المتكامل تؤكد ان المقاربة البريطانية [48]صارت تقوم بدرجة اكبر على التمويل والاستقرار والحماية الانسانية والعمل مع الشركاء المحليين بدل الوجود العسكري الثقيل. وهذا يجعل بريطانيا نموذجا غربيا يقوم على الادارة عن بعد وعلى النفاذ عبر البرامج والمؤسسات اكثر من النفاذ عبر القواعد والقوات .

---

[45] Denis M. Tull, Lessons to Be Learned: Germany's Crisis Management in Mali (2013–2023)(Berlin: SWP, 2024), 5–6.

[46] نفس المرجع السابق صفحات.16–15 ,13–12

[47] Louisa Brooke-Holland, *UK Military in the Sahel: Developments in 2022*, Commons Library Research Briefing CBP-9634 (London: House of Commons Library, 24 November 2022), 30–31.

[48] GOV.UK, "Sahel Programme Summary 2024 to 2025," (February 2026), 1-2; GOV.UK, "UK Sahel Region Development Partnership Summary," (July 17, 2023), 1; GOV.UK, "Integrated Security Fund: Africa Programme Summaries 2024 to 2026," (February 26, 2026), 1.

- **إيطاليا :**

ايطاليا هي ابرز دولة غربية حاولت خلال السنوات الاخيرة بناء حضور خاص بها في الساحل خارج الظل الفرنسي النسبي. وقد ركزت على النيجر باعتبارها نقطة التقاء بين الامن والهجرة والطاقة والامتداد المتوسطي وتبين كتابات IAI و ISPI ان روما سعت الى توظيف خطة ماتي وقمة ايطاليا افريقيا 2024 من اجل تقديم نفسها شريكا يقوم على التعاون بين الند للند وعلى ربط التنمية بالاستقرار وادارة الهجرة ولهذا لم يكن الحضور الايطالي مجرد تفصيل داخل المقاربة الاوروبية بل محاولة لصياغة قناة نفوذ وطنية مستقلة نسبيا داخل المنطقة.[49]

ويتجسد هذا الحضور عمليا في بعثة الدعم الثنائية في النيجر MISIN التي انطلقت سنة 2018 واستمرت بعد انقلاب 2023 وتوضح وزارة الدفاع الايطالية ان MISIN واصلت خلال 2024 و2025 تنفيذ انشطة تدريب ومبادرات صحية وتعليمية في اغاديز. كما تشير اوراق تحليلية اوروبية الى ان ايطاليا بقيت في 2025 الدولة الغربية الوحيدة التي حافظت على حضور عسكري نشط في النيجر. ودلالة ذلك ان روما اختارت مقاربة براغماتية تقل فيها المواجهة السياسية المباشرة مع السلطة الجديدة مقارنة بفرنسا والولايات المتحدة. وبذلك حاولت تحويل النيجر الى بوابة لايطاليا داخل الساحل بدل ان تكون مجرد ساحة تابعة للقرار الغربي الجماعي.[50]

- **اسبانيا**

اسبانيا ليست قوة تدخل عسكري ثقيل في الساحل. لكنها فاعل غربي مهم على الضفة الغربية من هذا المجال بسبب الصلة المباشرة بين موريتانيا والساحل من جهة وبين جزر الكناري ومسارات الهجرة نحو اسبانيا من جهة اخرى ولهذا تركزت المقاربة الاسبانية على موريتانيا اولا ثم على البيئة الساحلية الغربية بصورة عامة وفي السنوات الاخيرة تعزز هذا المسار عبر شراكات امنية وهجرية اوثق مع نواكشوط. وتؤكد التقارير الاوروبية ان موريتانيا صارت بالنسبة لاوروبا عموما ولاسبانيا خصوصا دولة عازلة ومركزية في سياسات الهجرة والطاقة والاستقرار.[51]

---

[49] Filippo Simonelli et al. The Italy-Africa Summit 2024 and the Mattei Plan: Towards Cooperation Between Equals (Rome: IAI, 2024) 16–17.

[50] Giovanni Carbone and Lucia Ragazzi, Rebooting Italy's Africa Policy: Making the Mattei Plan Work* (Milan: ISPI, 2024) 8–9 = 16–17

[51] Corrado Cok, "Europe, Mauritania, and the Gulf States: Securing Stability and Growth in the Sahel," *European Council on Foreign Relations (ECFR)*, March 6, 2026, 7-9.

ومن ثم فان اهمية اسبانيا في الساحل لا تأتي من قيادة عسكرية مباشرة بل من كونها قوة غربية ترى في موريتانيا والواجهة الاطلسية للساحل امتدادا مباشرا لامنها القومي ومصالحها المتوسطية. وهذا ما يفسر لماذا بقيت مدريد حاضرة في ملفات الهجرة والتعاون الامني ومراقبة الحدود حتى في الوقت الذي تراجعت فيه القدرات الغربية الاخرى داخل مالي والنيجر وبعبارة ادق فان اسبانيا تمثل داخل التنافس الغربي نمطا مختلفا من الحضور. نمط يربط الساحل بالمحيط الاطلسي وبالهجرة والامن البحري اكثر مما يربطه بالحرب البرية المباشرة على الجماعات المسلحة .

- **بلجيكا :**

بالنسبة الى بلجيكا فان حضورها في الساحل لا يرقى الى مستوى فرنسا او الولايات المتحدة او حتى ايطاليا لكنه يظل ذا دلالة نوعية داخل التنافس الغربي في المنطقة فقد اتجهت بروكسل الى الساحل بعد تراجع شراكاتها العسكرية في منطقة البحيرات الكبرى ثم طورت في النيجر شراكة عسكرية خاصة عبر **عملية نيو نيرو Operation New Nero** منذ نهاية 2017 وقامت هذه المقاربة على ما تسميه الادبيات البلجيكية البصمة الخفيفة أي تدريب وحدات نيجيرية خاصة وبناء قدراتها مع التركيز على الملكية المحلية والاستدامة وتدريب المدربين بدل الحضور العسكري الكبير. كما اضطلعت بلجيكا داخل النيجر بدور تنسيقي مهم عبر جمع فرق العمليات الخاصة الغربية الاخرى مثل الولايات المتحدة والمانيا وايطاليا وكندا ضمن خلية دمج للقوات الخاصة لصياغة مناهج تدريب مشتركة. ومن ثم فان بلجيكا لا تنافس في الساحل من موقع القوة القائدة بل من موقع الفاعل الغربي المساند الذي يسعى الى تثبيت نفوذ محدود لكنه مرن داخل الفضاء الامني للنيجر مع الاستفادة من كونها اقل تحملا لعبء الذاكرة الاستعمارية مقارنة بفرنسا. وبهذا المعنى فان تنافسها يبقى غير مباشر اساسا مع روسيا والصين على النفاذ طويل المدى داخل الساحل ومع بعض الشركاء الغربيين على من يحتفظ بدور وظيفي مؤثر داخل النيجر[52].

[52] Nina Wilen, "Belgian Special Forces in the Sahel: A Minimal Footprint with Maximal Output?" *Egmont Institute Africa Policy Brief* no. 26 (May 2019): 2–4, 8.

تحليل تنافس الدولي للقوى الغربية في الساحل الافريقي :

يمكن القول أن القوى الغربية لا تقوم بالشيء نفسه ولا تنافس الطرف نفسه ففرنسا تعمل أساسا في مجال النفوذ السياسي والعسكري والتأثير داخل المجال الفرانكوفوني وتتنافس قبل كل شيء مع روسيا على الشرعية الأمنية والسياسية ومع تركيا والصين بدرجة أقل على النفاذ الاقتصادي والرمزي خاصة في مالي و تشاد و النيجر و نرى الولايات المتحدة تركز على الاستخبارات ومكافحة الإرهاب والشراكات الأمنية وتتنافس أساسا مع روسيا في المجال الأمني ومع الصين في النفاذ الاستراتيجي طويل الأمد اما عن الاتحاد الأوروبي فهو يشتغل عبر البعثات والتمويل والتنمية والهجرة ويتنافس مع روسيا على النفوذ السياسي والأمني ومع الصين على الحضور الاقتصادي وعلى تشكيل أجندة الشراكة في المنطقة بما يخص ألمانيا فهي تتحرك داخل هذا الإطار - الاطار لأوروبي - أكثر مما تتحرك منفردة وتتنافس بصورة غير مباشرة خاصة مع روسيا في مالي ومع الصين في مجالات التنمية والاستقرار المؤسسي

اما عن بريطانيا فاستراتجيتها تغيرت بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي سنة 2016 و تنخرط اليوم في الساحل الافريقي عبر برامج الاستقرار والتنمية وتحديد الأهداف الاستراتيجية في الساحل أكثر من الانخراط العسكري المباشر وتتنافس بصورة غير مباشرة مع روسيا والصين في النفاذ السياسي والبرامجي أما إيطاليا فتحاول أن تبني لنفسها موقعا غربيا مستقلا نسبيا خاصة في النيجر وتتنافس مع فرنسا داخل المعسكر الغربي على من يحتفظ بموطئ القدم كما تنافس روسيا وتركيا في المجال الأمني والصين في النفاذ الاقتصادي في حين تركز إسبانيا على موريتانيا والضفة الغربية من الساحل من زاوية الهجرة والأمن البحري وتثبيت دورها الأوروبي هناك.[53]

ففرنسا تفعل ثلاثة أشياء رئيسية في الساحل هي انها :

- تحاول الحفاظ على النفوذ داخل الدول الفرانكوفونية
- الإبقاء على دورها الامني في الشق الاستخباراتي بعد تراجع عملياتها الكبرى و انسحاب اهم قواتها من النيجر يوم 22 ديسمبر 2023 و بداية سحب قواتها من تشاد عام 2024 مما يعني انتهاء حضورها التقليدي
- تحاول إعادة التموضع دبلوماسيا بعد تآكل حضورها في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتراجع قدرتها على ضبط الإقليم كما كانت من قبل وهي تتنافس أساسا مع روسيا التي ملأت جزءا

[53] Rossella Marangio, "Sahel Reset: Time to Reshape the EU's Engagement," European Union Institute for Security Studies, no. 2 (February 2024): 1–5.

مهما من الفراغ الأمني والسياسي كما تتنافس مع الصين في البنية التحتية والموارد ومع تركيا في النفاذ الدفاعي والدبلوماسي.[54]

- الولايات المتحدة الامريكية : يمكن القول انها تفعل شيئين أساسيين : تبني حضورا استخباراتيا وشراكات أمنية وتسعى إلى منع تحوّل الساحل إلى فضاء خارج المدار الغربي ثم تعيد ترتيب هذا الحضور عندما تتغير البيئة السياسية بما يفرض عليها الانتقال من التمركز المباشر إلى بناء شراكات أكثر مرونةومنافستها الأساسية هي مع روسيا في المجال الأمني ومع الصين في النفاذ الاستراتيجي والاقتصادي طويل المدى...
- الاتحاد الأوروبي : يفعل أكثر من الأمن المباشر فهو يمول ويدرّب ويربط الساحل بملفات الهجرة والطاقة والمعادن والتحول الأخضر ولهذا فإن وظيفته الأساسية هي جعل الساحل جزءا من منظومة المصالح الأوروبية لا مجرد ساحة أزمة أما منافسته فهي أوضح ما تكون مع روسيا في المجال السياسي والأمني لأن كل تراجع أوروبي في مالي أو النيجر فتح المجال أمام نفوذ روسي أكبر كما أنه يتنافس مع الصين في الاقتصاد والبنية التحتية.
- ألمانيا : لا تعمل كقوة استعمارية سابقة في الساحل بل كقوة استقرار وإدارة أزمات فهي شاركت في مالي عسكريا ومؤسساتيا وإنسانيا ثم أعادت تقييم دورها بعد فشل التجربة هناك ومن ثم فإن ما تفعله ألمانيا اليوم هو تقليص الطابع العسكري المباشر وزيادة التركيز على التنمية والاستقرار والبرامج الوقائية أما منافستها فهي غير مباشرة غالبا مع روسيا في المجال الأمني والسياسي داخل مالي ومع الصين في التنمية طويلة الأمد وبناء الحضور الاقتصادي والمؤسسي.[55]
- بريطانيا لم تكن قوة تدخل ثقيل في الساحل مثل فرنسا لكنها كانت حاضرة عبر المساهمة الأمنية المحدودة ثم عبر برامج الاستقرار والتنمية والحماية الإنسانية وما تفعله اليوم هو إدارة الانخراط عن بعد أكثر من بناء نفوذ عسكري مباشر وهي تتنافس بصورة غير مباشرة مع روسيا في المجال السياسي والأمني ومع الصين في الحضور التنموي والبرامجي كما تحاول ألا يخرج الساحل من دوائر التأثير الغربي عموما.[56]

[54] Alain Antil and Thierry Vircoulon, After the Failure in the Sahel, Rethinking French Policy in Africa (Paris: Ifri, 2024), 1–2.
[55] Denis M. Tull, Lessons to Be Learned: Germany's Crisis Management in Mali (2013–2023) (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2024), 5–7, 12–13, 15–16.
[56] The Africa Programme in 2020 (London: Chatham House, 2020), 12.

- إيطاليا : تفعل شيئا مختلفا نسبيا فهي تحاول أن تتحول إلى شريك أمني وتنموي حاضر ميدانيا في النيجر عبر بعثة MISIN وعبر خطاب يربط الأمن بالهجرة والطاقة والتعاون المدني العسكري ومن هنا فإنها تنافس فرنسا على الموقع الغربي الأهم في النيجر بعد تراجع باريس كما تنافس روسيا وتركيا في المجال الأمني والصين في بناء حضور اقتصادي طويل المدى تحت مظلة خطة ماتي.[57]
- إسبانيا : تفعل أساسا ما يتصل بالواجهة الغربية للساحل أي موريتانيا والهجرة والأمن البحري والحد من مسار الكناري

ولهذا فإن دورها لا يشبه دور فرنسا في مالي ولا دور الولايات المتحدة في أغاديز بل هو دور يربط الساحل بأمن الضفة الأوروبية الغربية ومنافستها هنا ليست عسكرية بالدرجة الأولى بل سياسية ووظيفية لأنها تريد تثبيت نفسها شريكا أساسيا لموريتانيا في الأمن والهجرة قبل أن تتوسع أدوار روسيا أو الصين أو حتى بعض الشركاء الأوروبيين الآخرين في هذا المجال.[58]

[57] William Brown et al., Aligned in the Sand: How Europeans Can Help Stabilise the Sahel (London: European Council on Foreign Relations, 2024), 21–22; Filippo Simonelli, Maria Luisa Fantappiè, and Leo Goretti, "The Italy-Africa Summit 2024 and the Mattei Plan: Towards Cooperation Between Equals?" IAI Commentaries 24, no. 11 (March 2024): 1–3.

[58] William Brown et al., Aligned in the Sand: How Europeans Can Help Stabilise the Sahel (London: European Council on Foreign Relations, 2024), 21–22.

STRUCTURE DES PUISSANCES OCCIDENTALES DANS LE SAHEL AFRICAIN

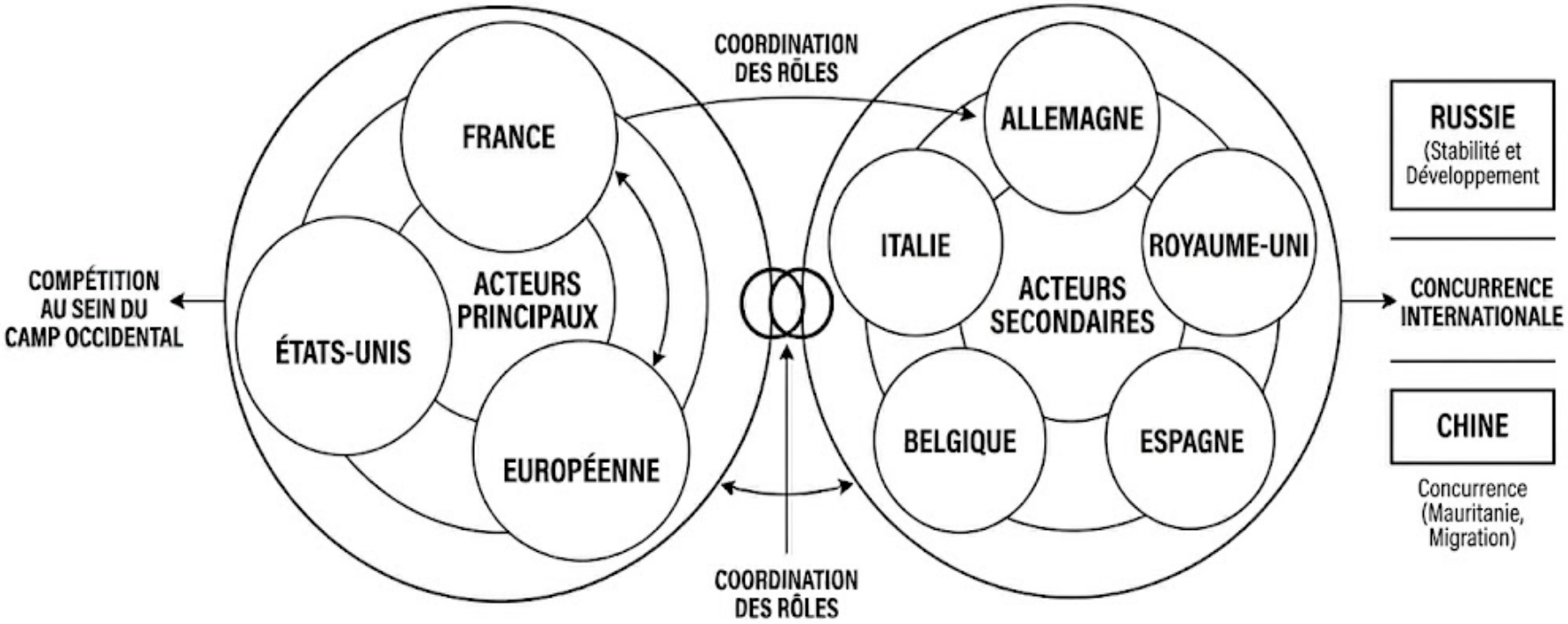

و يمكن ادراج بلجيكا داخل تحليل التنافس الدولي في الساحل على انها فاعل غربي ثانوي لكنه نوعي لا على انها قوة قائدة وبهذا المعنى فانها لا تنافس في الساحل على قيادة المشهد الغربي بل على الاحتفاظ بدور وظيفي متخصص داخل الحضور الاوروبي والاطلسي في المنطقة كما ان تنافسها الخارجي لا يكون غالبا مع فرنسا مباشرة على الزعامة بل مع روسيا والصين بصورة غير مباشرة على من يكسب النفاذ طويل المدى داخل مؤسسات الامن والدولة في النيجر والساحل اما من زاوية المقاربة الجزائرية فيمكن القول ان بلجيكا لا تحتل موقعا مركزيا في الحسابات الجزائرية مثل فرنسا او الولايات المتحدة او حتى الاتحاد الاوروبي ككل بل تبدو اقرب الى فاعل اوروبي مساعد يتحرك داخل اطار اوسع تقوده المؤسسات الاوروبية الغربية ولذلك فمحلها من الاعراب عند الجزائر ليس موقع المنافس الاستراتيجي المباشر بل موقع الشريك الغربي الصغير نسبيا الذي قد يساهم في تكثيف الحضور الاوروبي في الساحل لكنه لا يملك وحده القدرة على اعادة تشكيل موازين النفوذ في المنطقة وهذه خلاصة يمكن استنتاجها من محدودية بصمته العملياتية ومن انخراطه ضمن مقاربة اوروبية جماعية اكثر مما هي مقاربة بلجيكية مستقل .

في التقدير الجزائري لا تقرأ القوى الغربية في الساحل باعتبارها مجرد حضور أجنبي متنوع، بل باعتبارها بنية نفوذ تسعى إلى إعادة تشكيل المجال الجيوسياسي الملاصق للجنوب الجزائري وفق أولوياتها الأمنية والاستراتيجية ومن ثم فإن الجزائر لا تنظر إلى فرنسا كفاعل غربي عادي بل كقوة تاريخية تحمل معها إرث التدخل ومحاولة توجيه التوازنات الداخلية في دول الساحل ولذلك تبقى الأكثر إثارة للحساسية في الإدراك الجزائري أما لولايات المتحدة فتفهم بوصفها قوة ضبط أمني واستخباراتي عابر للمجال أقل ارتباطا بالميراث الاستعماري لكنها أكثر اتصالا بمنطق المراقبة والاحتواء ومنع الفراغ الاستراتيجي ويظهر أيضا الاتحاد الأوروبي في هذا الإدراك كفاعل مؤسسي واسع الأدوات يمزج بين الأمن والهجرة والتنمية والطاقة لكنه يظل في النهاية جزءا من المنظومة الغربية الساعية إلى تثبيت نفوذها داخل الإقليم وفي المقابل تبدو ألمانيا و بريطانيا و إسبانيا و بلجيكا فواعل أقل وزنا من حيث القدرة على صناعة المعادلة الإقليمية لكنها تؤدي وظائف مساندة داخل البنية الغربية العامة سواء عبر الاستقرار أو الهجرة أو التدريب أو التمويل أما الحالة الاستثنائية فهي إيطاليا التي تبرز كحالة وسطى تحاول أن تبني لنفسها موقعا أكثر استقلالا داخل الساحل خاصة عبر النيجر دون أن تتحول إلى قوة قائدة

فيه وعليه فإن الجزائر تتعامل مع هذه القوى كلها بمنطق مزدوج عبر رفض الهيمنة من جهة وإدارة الواقع الدولي ببراغماتية حذرة من جهة ثانية فلا ترى فيهم فقط شركاء محتملين بل كذلك مزاحمين استراتيجيين ذاخل مجال تعتبره جزءا من عمقها الأمني ولذلك يبقى معيارها الحاسم هو مدى احترام هذه القوى لسيادة دول الساحل وعدم تحويل الإقليم إلى ساحة إعادة توزيع نفوذ على حساب الاستقرار المحلي والتوازن الإقليمي.

المطلب الثاني: القوى الصاعدة

إذا كانت القوى الغربية قد دخلت الساحل الإفريقي من باب الإرث الاستعماري أو منطق الحرب على الإرهاب أو إدارة الهجرة فإن القوى الصاعدة دخلته من باب مختلف يقوم على استثمار الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه تراجع الغرب وعلى تقديم نفسها بوصفها بديلا أقل تقييدا وأكثر براغماتية لذلك لا تتحرك هذه القوى داخل الساحل وفق منطق واحد. فروسيا تبني نفوذها أساسا من خلال الأمن الصلب وحماية الأنظمة وتقديم الخدمات العسكرية والصين تتحرك عبر الاقتصاد والبنية التحتية والربط القاري مع توسيع حذر لبصمتها الأمنية. أما تركيا فتشتغل وفق صيغة هجينة تجمع بين الدفاع والدبلوماسية والاقتصاد والاتصال السياسي المرن ومن ثم فإن التنافس هنا لا يدور فقط بين هذه القوى وبين الغرب بل أيضا بينها نفسها على نوع النفوذ وعلى من يملك القدرة على التحول من شريك ظرفي إلى فاعل مؤثر في إعادة تشكيل المجال الساحلي..

- **روسيا :**

تمثل روسيا القوة الصاعدة الأكثر وضوحا في الساحل من حيث التحول من الحضور المحدود إلى النفاذ الأمني المباشر فموسكو لم تدخل هذا المجال عبر التمويل التنموي الواسع أو الشراكة المؤسسية الطويلة مثل الصين بل عبر ما يمكن تسميته سياسة التعويض الأمني أي ملء الفراغ الذي خلفه تراجع فرنسا والغرب في مالي ثم بوركينا فاسو ثم النيجر وفي هذا السياق اكتسبت العلاقة الروسية مع دول تحالف دول الساحل AES بعدا يتجاوز التعاون العسكري إلى إعادة تعريف الشرعية نفسها داخل هذه الدول حيث لم تعد روسيا تعرض فقط كمورد سلاح أو مدرب قوات بل كحليف سياسي يمنح النظم العسكرية الجديدة هامش استقلال عن الغرب ولهذا جاء اهتمام مجلس الشؤون الدولية الروسي RIAC بتحالف دول الساحل وبالتحولات التي أفضت

سنة 2024 إلى قيام كونفدرالية دول الساحل تعبيرا عن إدراك روسي بأن المجال الساحلي لم يعد مجرد بؤرة أزمة بل صار فضاء لإعادة بناء توازنات النفوذ في إفريقيا الغربية.[59]

ومن الناحية العملية تقوم روسيا في الساحل بثلاث وظائف رئيسية. الأولى هي توفير الحماية الأمنية عبر المستشارين العسكريين وشبكات التكوين والتسليح ومن بعد ذلك عبر انتقال جزء من أدوار فاغنر إلى ما بات يعرف بـ إفريقيا ليغيون أو الفيلق الإفريقي والثانية هي حماية السلطة السياسية في الأنظمة المنفصلة عن الغرب من خلال إسناد أمني ورمزي يجعل الشراكة مع موسكو جزءا من مشروعية التحرر من النفوذ الفرنسي والثالثة هي تحويل الأمن إلى مدخل اقتصادي وسياسي بما يتيح التوسع في عقود الطاقة والتعدين والخدمات. وتوضح تحليلات ORSAMالتركية أن الفيلق الإفريقي لم يظهر بوصفه مجرد تغيير تنظيمي لفاغنر بل بوصفه آلية لإضفاء طابع أكثر انتظاما على الحضور الروسي في إفريقيا بعد إعادة هيكلة أدواته العسكرية غير الرسمية.[60]

أما من تتنافس معه روسيا فهو واضح نسبيا. فالمنافس الأول هو فرنسا لأن موسكو ملأت جزءا من المجال الذي كانت باريس تعده امتدادا تقليديا لنفوذها في مالي و بوركينا فاسو و النيجر والمنافس الثاني هو الولايات المتحدة بحكم أن التمدد الروسي يضرب شبكة المراقبة والاستخبارات الغربية ويقوض شرعية المقاربة الأمنية الغربية في الساحل كما تتقاطع روسيا مع الاتحاد الأوروبي في التنافس على المجال السياسي وعلى تعريف من يملك حق إدارة الأزمات الإفريقية ومع ذلك فإن روسيا لا تنافس الصين بالطريقة نفسها فالعلاقة بينهما في الساحل ليست علاقة صدام مباشر بقدر ما هي تقاسم غير معلن للوظائف حيث تميل موسكو إلى الأمن الصلب بينما تميل بكين إلى الاقتصاد والربط والبنية التحتية.[61]

---

[59] Alexey Khlebnikov, "Confederation of Sahel States and Disintegration of ECOWAS," *Russian International Affairs Council*, September 18, 2024; MTA Ali, "Russia's Policy in Africa: A Geographic Dilemma," *Russian International Affairs Council*, February 19, 2025. P115

[60] Kaan Devecioğlu, "Afrika'da Rus Askeri Varlığının Yeni Yüzü: Afrika Lejyonu," *ORSAM*, 2024; MTA Ali, "Russia's Policy in Africa: A Geographic Dilemma," *Russian International Affairs Council*, February 19, 2025.

[61] MTA Ali, "Russia and the Great Transition: From Normative Enforcement to Global Plurality," *Russian International Affairs Council*, September 17, 2025; Andrea Ghiselli, "China's Security Presence and BRI in African Countries," *China Quarterly of International Strategic Studies* 10, no. 2 (2024): 9, 19.

ومن زاوية المقاربة الجزائرية تبدو روسيا فاعلا صاعدا لا يثير مستوى الحساسية ذاته الذي تثيره فرنسا أو الولايات المتحدة لأنها لا تحمل عبء الإرث الاستعماري في الساحل ولا تقدم نفسها باعتبارها وصية على المجال المغاربي الساحلي لكن هذا لا يعني أن الجزائر تنظر إليها كفاعل محايد تماما فالتوسع الروسي عبر الأدوات العسكرية الخاصة أو الشبه رسمية يظل في القراءة الجزائرية عنصرًا قد يزيد من عسكرة البيئة الإقليمية ومن ثم قد يضعف منطق الحلول السياسية الذي تتمسك به الجزائر ولهذا يمكن القول إن الجزائر ترى في روسيا شريكا دوليا موازنا للغرب[62] أكثر من كونها حليفا يجب فتح المجال له بلا قيود.

- **الصين :**

إذا كانت روسيا تدخل الساحل من باب الأمن فإن الصين تدخله من باب الاقتصاد الاستراتيجي فبكين لا تتحرك في الساحل بوصفه مسرحا لعمليات عسكرية واسعة بل بوصفه جزءا من هندسة أوسع تتصل بمبادرة الحزام والطريق وبالتكامل القاري الإفريقي وبربط الممرات والموارد والأسواق لذلك فإن الصين لا تبدو في الساحل قوة انقلابية أو حامية أنظمة[63] بالمعنى الروسي بل ممولا ومقاولا وباني شبكات وتوضح تقارير معهد شنغهاي للدراسات الدولية SIIS أن الصين انتقلت في إفريقيا من مجرد ممول للبنية التحتية إلى محاولة الارتقاء نحو التنمية العابرة للأقاليم وربط تعاونها مع إفريقيا بأجندة الاتحاد الإفريقي و AfCFTA ومشاريع الربط القار وهذا يعني أن بكين لا ترى الساحل فقط من زاوية دوله المعزولة بل من زاوية الممرات التي تربط شمال إفريقيا بغربها وشرقها ووسطها.

وعلى هذا الأساس فإن ما تفعله الصين في الساحل يتخذ شكلين متكاملين

- الأول : اقتصادي بنيوي يتمثل في التمويل والإنشاء والدخول في مشروعات البنية التحتية والاتصالات والطاقة والممرات.
- الثاني : أمني حذر يتمثل في توسيع البصمة الأمنية بما يخدم حماية المصالح التجارية والمشاريع الحيوية من دون التحول إلى قوة تدخل مباشر على النمط الروسي.

[62] Maghreb 2024: New Look," *Russian International Affairs Council*, January 9, 2025; Kaan Devecioğlu, "Afrika'da Rus Askeri Varlığının Yeni Yüzü: Afrika Lejyonu," *ORSAM*, 2024.

[63] Zhou Yuyuan et al., *From Infrastructure Connectivity to Integrated Development: Africa's Cross-regional Development Looks Forward to a New Model of China-Africa Cooperation* (Shanghai: Shanghai Institutes for International Studies, 2024), 2–3, 16–18.

ويظهر هذا بوضوح في الدراسة الصينية حول الحضور الأمني الصيني وBRI في إفريقيا التي تؤكد أن الصين توسع حضورها الأمني في المناطق التجارية الحيوية لتأمين طرق ومصالح المبادرة مع بقاء التنافس بينها وبين واشنطن وبروكسل محكوما أساسا بالمجالين الاقتصادي والمالي وهنا تكمن خصوصية الصين في الساحل فهي لا تسعى إلى أن تكون شرطيا إقليميا بقدر ما تريد أن تكون قوة ربط وتنمية ذات حماية محسوبة.

أما منافسة الصين في الساحل فتتخذ صيغة مختلفة عن المنافسة الروسية فبكين تنافس أساسا الغرب في مجالات البنية التحتية والتمويل والممرات والمعادن والاتصالات وهي لا تندفع إلى كسر الغرب أمنيا بصورة مباشرة لكنها تعمل على تآكل احتكاره الاقتصادي والمؤسسي للمجال الإفريقي كما أن صعود الصين يمنح دول الساحل فرصة للموازنة بين العروض الغربية والعروض الآسيوية ويقلل اعتمادها على الشروط الغربية ومن ثم فإن التنافس بين الصين والغرب في الساحل ليس صراعا على القواعد بقدر ما هو صراع على من يضع نموذج التنمية والربط والتكامل داخل الإقليم ومع تركيا يظهر تنافس محدود في مجالات المقاولات والطرق والمطارات والاتصالات أكثر مما يظهر في الأمن المباشر وفي منظور الجزائر تبدو الصين أكثر القوى الصاعدة قابلية للقبول لأنها توظف أدوات لا تتصادم مباشرة مع المبدأ الجزائري الخاص بالسيادة وعدم التدخل فالصين بالنسبة إلى الجزائر ليست قوة تحاول إعادة هندسة الأنظمة السياسية بل قوة اقتصادية يمكن أن تسهم في موازنة التغلغل الغربي من دون تعميق العسكرة الإقليمية ولهذا تبدو بكين في الإدراك الجزائري فاعلا صاعدا مفيدا في حدود ما يخدم التكامل والربط والتنمية ولا يحول الساحل إلى ساحة تنازع حاد على الممرات والموارد.[64]

- **تركيا**

أما تركيا فتمثل داخل القوى الصاعدة حالة مختلفة عن روسيا والصين فهي ليست قوة أمنية صلبة فقط ولا قوة اقتصادية صامتة فقط بل قوة هجينة تمزج بين الدفاع والدبلوماسية والاقتصاد والمساعدات والاتصال السياسي والثقافي ومن هنا فإن ما تسميه بعض الأدبيات التركية الطريق الثالث أو الشراكة البديلة في إفريقيا يجد في الساحل مجالا مهما للتوسع. وتوضح تقارير SETA أن علاقات تركيا بإفريقيا في 2025 و2026 اتسمت بتكثيف النشاط الدبلوماسي وتعميق التعاون الاقتصادي وتوسيع الشراكات الاستراتيجية مع بروز الساحل

[64] Zhou Yuyuan et al., From Infrastructure Connectivity to Integrated Development , 2–3,

بوصفه فضاء يحمل فرصا للدفاع والبنية التحتيةومخاطر ناتجة عن عدم الاستقرار كما تشير هذه التقارير إلى أن تركيا تعمق علاقاتها مع النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتستخدم الدبلوماسية الدفاعية أداة لتوسيع حضورها داخل الهندسة الأمنية المتحولة في الساحل.[65]

وتفعل تركيا في الساحل أربعة أشياء رئيسية فهي :

- أولا : تدخل عبر الصناعات الدفاعية والتدريب والتعاون العسكري بما في ذلك الطائرات المسيرة والاتفاقات الأمنية.
- ثانيا : تبني روابط اقتصادية وتجارية عبر شركات الإنشاءات والنقل الجوي والخدمات اللوجستية.
- ثالثا : تعتمد على الدبلوماسية المرنة التي تجعلها أقل تصادما مع النخب الجديدة من فرنسا وأكثر قابلية للحركة من الاتحاد الأوروبي.
- رابعا : توظف بعدها الثقافي والإنساني والمؤسساتي لتقديم نفسها بوصفها شريكا لا يحمل إرث الهيمنة الغربية.

ولهذا فإن تركيا لا تتنافس فقط مع الغرب على العقود والأسواق بل أيضا على صورة الشريك المقبول داخل المجتمعات والدول الساحلية.

وفي ما يخص منافسي تركيا فإن المشهد أكثر تعقيدا فهي تنافس فرنسا على المجال الدفاعي والرمزي داخل الدول الفرانكوفونية التي تبحث عن بديل أمني أقل حساسية وتنافس إيطاليا في بعض الأسواق والفرص المرتبطة بالنيجر وليبيا والفضاء الإفريقي المتصل بالمتوسط كما تتقاطع مع روسيا في المجال الأمني ولكن من دون أن تكون علاقتها بها صدامية بالضرورة لأن كلتيهما تستفيد من تراجع الغرب وإن بوسائل مختلفة أما مع الصين فالتنافس يظل اقتصاديا ومقاولاتيا أكثر منه جيواستراتيجيا مباشرا ومن ثم فإن تركيا تحاول أن تثبت نفسها في الساحل لا كبديل كامل للغرب ولا كامتداد لروسيا أو الصين بل كفاعل وسيط صاعد قادر على استثمار سيولة المرحلة الأخيرة .

[65] Burhanettin Duran, SETA Security Radar: Türkiye’s Geopolitical Landscape in 2026 (Ankara: SETA, 2026), 93, 96–99.

وفي التقدير الجزائري تبدو تركيا أقل إثارة للحساسية من فرنسا وأكثر مرونة من الاتحاد الأوروبي لكنها ليست فاعلا محايدا بالكامل. فالجزائر تنظر إلى أنقرة بوصفها قوة صاعدة قادرة على التوسع في مجالات الدفاع والبناء والاتصالات من دون العبء الاستعماري الغربي لكن هذا التوسع نفسه قد يخلق مراكز نفوذ جديدة داخل فضاء تعتبره الجزائر جزءا من عمقها الجنوبي. ولهذا فإن رؤية الجزائر لتركيا تقوم على البراغماتية الحذرة فهي لا ترفض حضورها من حيث المبدأ لكنها تراقب تحوله من تعاون اقتصادي ودبلوماسي إلى نفوذ أمني قد يؤثر في توازنات الساحل.[66]

- **الإمارات :**

إذا كان لا بد من ترتيب هذه القوى من حيث الفاعلية داخل الساحل فإن الإمارات تأتي في المقدمة بينها ذلك أن حضورها لا يقوم على مجرد المساعدات أو العلاقات الدبلوماسية بل على نفاذ مركب يجمع بين الأمن والتمويل واللوجستيات والأسواق والذهب والعلاقات بالنخب الحاكمة وهذا بالذات ما يجعلها فاعلا صاعدا ذا أثر فعلي لا مجرد طرف خارجي عابر فورقة الصادرة عن معهد Egmontببروكسل سنة 2025 تذهب بوضوح إلى أن أبوظبي باتت الدولة الخليجية الأكثر اندفاعا داخل فضاء الساحل وأنها اعتمدت مقاربة أكثر صرامة وعسكرة من قطر والسعودية مع توظيف الأدوات الاقتصادية واللوجستية في الآن نفسه. وتورد الورقة نفسها أن الإمارات وقعت اتفاق تعاون عسكري مع مالي سنة 2019 ثم زودتها في 2020 بستين عربة مدرعة، كما ربطت بين هذا الانخراط وبين موقع دبي داخل شبكات الذهب القادمة من مالي والسودان، وهو ما يعني أن حضورها لا يقتصر على الدولة الرسمية بل يمتد إلى اقتصاديات الهامش والموارد[67] .

والأهم من ذلك أن الإمارات لا تنافس في الساحل من موقع القوة العسكرية التقليدية فقط، بل من موقع الفاعل المعاملاتي الذي يستطيع أن يحول المال إلى أمن والأمن إلى نفوذ والنفوذ إلى شبكات اقتصادية ولذلك فهي لا تنافس فرنسا في الواجهة السياسية وحدها ولا روسيا في الواجهة العسكرية وحدها بل تنافسهما في المساحة التي يختلط فيها الأمن غير النظامي بالاقتصاد غير الرسمي كما تتقاطع مع تركيا في بعض البيئات التي تبحث فيها النخب الجديدة

[66] Maghreb 2024: New Look," *Russian International Affairs Council*, January 9, 2025; Burhanettin Duran, *SETA Security Radar: Türkiye's Geopolitical Landscape in 2026*, 97–99.
[67] Nina Wilén, "Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States," Egmont Policy Brief 375 (April 2025): 6–7.

عن شريك غير غربي أو غير أوروبي لكنها تختلف عنها في أن تركيا تدخل عبر الصناعات الدفاعية والدبلوماسية بينما تدخل الإمارات عبر المال واللوجستيات وعلاقات النخبة وفي هذا تكمن قوتها ومن زاوية الجزائر تبدو الإمارات من أكثر الفاعلين الإضافيين إثارة للانتباه لأن خطرها لا يكمن في الصدام المباشر بل في قدرتها على إعادة تشكيل شبكات النفوذ من الداخل داخل فضاء تعتبره الجزائر جزءا من عمقها الحيوي الجنوبي خاصة في حادثة اختراق الطائرة المسيرة للحدود الجنوبية للجزائر .

- **قطر :**

أما قطر فهي النقيض الوظيفي للإمارات داخل الساحل فإذا كانت أبوظبي تدخل عبر المال الأمني والاختراق اللوجستي فإن الدوحة تدخل عبر الوساطة والشرعية الرمزية والمشاريع الإنسانية وتبين ورقة Egmont أيضا أن قطر ركزت في الساحل على الأدوات الناعمة مثل المشاريع الإنسانية والبنية التحتية المحدودة والوساطة الدبلوماسية وأنها مولت مثلا مركز علاج السرطان في بوركينافاسو الذي افتتح سنة 2021 ثم وقعت مع مالي في فبراير 2025 اتفاق قرض ومنحة بقيمة 50 مليون دولار وهذه الأمثلة ليست تفصيلية فقط بل تكشف عن طبيعة الحضور القطري نفسه فلا حضور يشتري النفوذ بالعربات المدرعة بل حضور يبني موضعا أخلاقيا وسياسيا داخل فضاء يحتاج إلى الوسيط والممول غير الصدامي[68] .

و من ثم فإن قطر لا تنافس روسيا أو فرنسا في ميدان الحرب المباشر بل تنافسهما في ميدان الشرعية السياسية أي في سؤال من يملك القدرة على أن يكون مقبولا من أطراف متعارضة وهذا يفسر لماذا يبدو وزنها أقل صخبا لكنه ليس أقل فاعلية في بعض الملفات فهي لا تنتج تحولا استراتيجيا سريعا كما تفعل روسيا لكنها قد تنتج نفاذا مستداما داخل الدوائر السياسية والإنسانية والدينية وفي الحساب الجزائري لا تبدو قطر فاعلا عدائيا أو مقلقا بالمعنى الأمني المباشر لكنها قد تتحول إلى منافس ناعم للجزائر في مجال الوساطة والحوار وهما مجالان ترى الجزائر أنهما من ركائز دورها الطبيعي في الساحل وبهذا المعنى فإن حساسية قطر جزائريا ليست حساسية أمنية بقدر ما هي حساسية دور ووظيفة .

[68] Egmont Policy Brief 375 (April 2025): 7. المرجع السابق

- **اليابان:**

أما اليابان فتمثل نموذجا مختلفا تمام فهي لا تدخل الساحل من باب القوة الصلبة ولا من باب الرمزيات الدبلوماسية وحدها بل من باب الأمن الإنساني وبناء القدرة والمرونة وهذا ما توضحه وثائق JICA[69] بجلاء إذ تنص الاستراتيجية العنقودية للسلام والاستقرار في الساحل على أن هدف اليابان هو بناء مجتمعات ومناطق قادرة على الصمود لا تنزلق ولا تعود إلى النزاع العنيف وذلك عبر دعم الحوكمة المحلية وبناء الثقة والمرونة الاجتماعية والاقتصادية كما تحدد الاستراتيجية بوضوح أن مناطق التركيز هي دول الساحل الأساسية وأن اليابان تنظر إلى الإقليم من زاوية الوقاية الاجتماعية والمؤسسية أكثر من النظر إليه من زاوية الحرب .

ومن هنا فإن اليابان لا تنافس روسيا في سوق السلاح ولا تركيا في سوق الدرون ولا الإمارات في شبكات المال بل تنافس الجميع في نموذج إدارة الأزمة فهي تقول ضمنا إن الساحل لا يحتاج فقط إلى من يضبطه بل إلى من يعيد إنتاج شروط الاستقرار داخله وهذا ما يمنح اليابان نوعا من الشرعية الهادئة أي النفوذ الذي لا يولد ضجيجا لكنه يراكم قابلية القبول وفي التقدير الجزائري ، يبدو هذا النوع من الحضور الأقل إثارة للحساسية لأنه لا يحمل عبء الهيمنة ولا يضاعف العسكرة بل يمكن إدخاله ضمن المعادلة الجزائرية التي تربط بين الأمن والتنمية ولهذا يمكن القول إن اليابان في نظر الجزائر ليست منافسا استراتيجيا بقدر ما هي فاعل تنموي منخفض الاحتكاك .

- **إيران :**

إيران لا تمثل حتى الآن فاعلا بنيويا في الساحل بالوزن الذي تمثله روسيا أو الصين أو تركيا، لكن تجاهلها بالكامل سيكون تحليلا ناقصا. فالتقرير الصادر عن American Foreign[70] Policy Council يوضح أن إفريقيا أصبحت بالنسبة إلى طهران مجالا مهما لعدة وظائف في ان واحدبالالتفاف على العقوبات وبناء العمق السياسي في الجنوب العالمي والوصول إلى المواد الخام الحساسة وتوسيع شبكات التأثير المعادية للغرب ويضيف التقرير أن طهران تتحرك في إفريقيا عامة بطريقة انتهازية تستفيد من الفراغات التي يخلفها تراجع النفوذ الغربي وأن هذه القابلية للتمدد قد تمتد إلى بيئات الساحل في ظل الانقلابات والتحولات الأخيرة كما

[69] JICA, Cluster Strategy for Peace and Stability in the Sahel Region (2024): 1–3.
[70] Alexander Brown et al., Charting Iran's Influence in Africa (American Foreign Policy Council, 2025): 1–5.

يشير التقرير إلى تداول معلومات عن صفقات مرتبطة باليورانيوم مع النيجر وعن عروض تتعلق بمعدات عسكرية أو تكنولوجية لبعض الأنظمة الباحثة عن بدائل غير غربية .

وبهذا المعنى فإن إيران لا تدخل الساحل من باب القيادة بل من باب الاستفادة من التشققات هي ليست القوة التي تعيد تعريف المشهد، لكنها القوة التي تبحث عن مواضع قدم داخل المشهد المتفكك لذلك فهي تنافس الغرب لا من مستوى التكافؤ بل من مستوى الإرباك والاختراق المحدود كما أنها قد تتقاطع مع روسيا في بعض البيئات من دون أن تكون امتدادا لها وفي الحساب الجزائري لا تبدو إيران فاعلا مركزيا حاليا لكنها ليست بلا دلالة إذ يمكن أن تتحول إلى متغير مزعج إذا اتصل حضورها في الساحل بالمواد الاستراتيجية أو بالتكنولوجيا العسكرية أو بخطاب مناهضة الغرب في فضاء شديد الهشاشة ومن هنا فموضعها في التحليل هو موضع فاعل هامشي قابل للنمو أكثر من كونه فاعلا رئيسيا قائما بالفعل .

- **الكيان الصهيوني :**

أما الكيان الصهيوني فحضوره في الساحل لا يفهم من داخل قلب الساحل بل من خلال الأطراف المحيطة به وهذه نقطة أساسية فهو لا يتحرك داخل باماكو أو نيامي كفاعل مباشر مثل فرنسا أو روسيا بل يبني نفوذه عبر تشاد سابقا وعبر مسارات التطبيع مع المغرب وقوات الدعم السريع بالسودان و كيان صومالي لاند عبر بيع التكنولوجيا الأمنية والاستخباراتية لهم وتوضح دراسة INSS[71] حول العنصر الأمني في علاقات إسرائيل بإفريقيا أن البعد الأمني كان جزءا مقصودا ومنخفض الظهور من هذه العلاقات وأن إسرائيل فضلت عمدا تقليل النقاش العلني بشأنه رغم كونه أحد محركات علاقتها بعدد من الدول الإفريقية كما تشير الدراسة إلى أن تشاد مثلت واحدة من الحالات التي اقترنت فيها العودة الإسرائيلية إلى إفريقيا بالبعدين الدبلوماسي والأمني معا وتضيف دراسات أخرى أن سوق الأمن والتكنولوجيا والرقابة تمثل أحد أهم أبواب النفاذ الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء بما فيها البيئات المتصلة بحوض بحيرة تشاد والسودان والفضاء المغاربي الساحلي .

ومن ثم فإن أثر إسرائيل في الساحل غير مباشر لكنه حساس للغاية في الوعي الجزائري فهي لا تنافس روسيا على التمركز العسكري في مالي ولا تنافس تركيا على الدرون في النيجر لكنها تنافس عبر الأطراف والاختراق التكنولوجي والتحالفات الجديدة ولهذا فإنها في نظر الجزائر ليست فاعلا

[71] Yaron Salman, "The Security Element in Israel-Africa Relations," INSS (2021): 39–40, 48–50, 51–52

عاديا أو ثانويا بالمعنى السياسي حتى لو كان حضورها الميداني أقل من غيرها بل إن حساسيتها تنبع من أن نفاذها يتم من خارج القلب الساحلي لكنه قد يقترب من الفضاء المغاربي والساحلي المتصل بالأمن الجزائري ولذلك يمكن القول إن الكيان الصهيوني في الحساب الجزائري بالساحل هي فاعل منخفض الظهور مرتفع الحساسية خاصة في بعد عام 2023 و الحرب على غزة و ايران.

في الحصيلة العامة لا يمكن النظر إلى القوى الصاعدة في الساحل الإفريقي باعتبارها مجرد فاعلين جدد دخلوا فراغا تركه الغرب لأن هذا الوصف على الرغم من صحته الجزئية يظل أقل من حقيقة التحول الجاري في الإقليم فالساحل لم يعد ساحة احتكار غربي يتعرض للاهتزا بل أصبح فضاء لإعادة توزيع الوظائف الدولية نفسها لم تعد القوة تقاس فقط بمن يملك القواعد والجنود بل بمن يملك القدرة على تعريف الحاجة الأساسية للدولة الساحلية فالساحل يتوزع بين فاعلين يختلفون في الأهداف والأدوات وسقف الالتزام بعضهم يريد حماية نظام حاكم وبعضهم يريد المرور إلى المعادن والموانئ والطرق وبعضهم يريد تثبيت موقعه داخل خرائط الطاقة والهجرة وبعضهم يريد تحويل الإقليم إلى ورقة في صراعه الأوسع مع الغرب وهذا يجعل الخطر في الساحل لا يتمثل فقط في ضعف الدولة المحلية بل في أن الدولة نفسها قد تتحول إلى ساحة عرض مفتوحة أمام قوى تقدم خدمات متناقضة فيغدو الأمن منفصلًا عن التنمية والتنمية منفصلة عن الشرعية والشرعية منفصلة عن الاستقرار عندئذ لا يعود التنافس عاملًا لتوازن المصالح بل يصبح عاملًا لإطالة السيولة الجيوسياسية وفي هذا المستوى بالذات تتضح خصوصية القراءة الجزائرية فهنا الجزائر لا ترى القوى الصاعدة كما لا ترى القوى الغربية بوصفها مجرد شركاء محتملين أو خصوم محتملين بل بوصفها مؤشرات على درجة اختراق المجال الساحلي وقدرته على الإفلات من الضبط الإقليمي. ولذلك فإنها لا ترفض روسيا لمجرد أنها تنافس فرنسا، ولا تقبل الصين لمجرد أنها لا تحمل إرثًا استعماريًا ولا تتحفظ على تركيا لمجرد درونها، ولا تقلق من الإمارات لمجرد مالها بل تقيس هذه القوى جميعًا بميزان واحد تقريبا : إلى أي مدى يؤدي حضورها إلى دعم استقرار دول الساحل داخل منطق السيادة والحلول السياسية وإلى أي مدى يحول الإقليم إلى ساحة استدعاء دائم للخارج ومن ثم فإن التقدير الجزائري يقوم على براغماتية حذرة : القبول بأي توازن يخفف الاحتكار الغربي لكن من

دون التسليم بأن تعدد الفاعلين هو في ذاته مكسب لأن التعدد إذا لم يضبط إقليميًا قد يتحول إلى تكاثر غير منضبط للنفوذ على حدود الجزائر الجنوبية.

المطلب الثالث: الفاعلون الإقليميون والمنظمات الدولية

لا يكتمل فهم التنافس الدولي في الساحل الإفريقي إذا جرى اختزاله في القوى الكبرى وحدها لأن هذا الفضاء لا يتحرك فقط بفعل روسيا والصين وتركيا والغرب بل أيضا بفعل فاعلين إقليميين ومنظمات دولية وإقليمية وجماعات مسلحة وبنى اجتماعية سوسيو ثقافية تمنح الصراع معناه المحلي وتمدد تأثيره عبر الحدود فالساحل ليس رقعة شاغرة تنتظر من يملؤها بل فضاء مركب تتداخل فيه الدولة الهشة مع القبيلة والحدود الرسمية مع الامتداد المجتمعي والجهادية العابرة مع المظلومية المحلية والرهان الاقتصادي مع الشرعية الرمزية ومن هنا فإن أي تحليل جاد للمطلب الثالث ينبغي أن ينطلق من فكرة مركزية مفادها أن التنافس في الساحل لا يجري على المنطقة فقطبل يجري أيضًا من داخل المنطقة أي عبر فواعلها الإقليمية والاجتماعية المسلحة وغير المسلحة.

- **المغرب :**

يظهر المغرب في الساحل بوصفه فاعلًا إقليميًا يحاول اختراق الساحل الافريقي فلا تكمن خصوصيته في امتلاك حضور عسكري ثقيل داخل الإقليم بل في أنه يحاول بناء نفوذه عبر إعادة توجيه الجغرافيا الاقتصادية والرمزية لدول الساحل فالمبادرة الأطلسية التي طرحها المغرب في ديسمبر 2023 تستهدف بالأساس الدول الساحلية الحبيسة مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو، عبر منحها منفذا نحو المحيط الأطلسي من خلال البنية الميناائية واللوجستية المغربية وقد حظيت هذه المبادرة بدعم معلن من الدول الثلاث في اجتماعها بالرباط وهو ما يمنحها وزنا سياسيًا لا يستهان به حتى إن كانت ما تزال في طور البناء أكثر من كونها واقعًا مكتملًا فبعض مراكز التفكير المغربية [72]قرأت هذه المبادرة باعتبارها ممر اندماج يعيد ربط الساحل بالواجهة الأطلسية ويمنح المغرب موقع الدولة-البوابة لا مجرد الدولة الجوار .

لكن أهمية المغرب في الساحل لا تختزل في البعد اللوجستي وحده فهو يبني لنفسه أيضا نفوذا عبر ما يمكن تسميته الدبلوماسية الدينية المؤسسية فالبرنامج المرتبط بمعهد محمد السادس

[72] Amine Ghoulidi and Rida Lyammouri, Morocco's Atlantic Initiative as an Integration Corridor (Policy Center for the New South, 2026), 1–3; "Landlocked Sahel states back Morocco's sea access initiative," Associated Press, April 29, 2024

لتكوين الأئمة في الرباط يستقبل متدربين من دول غرب إفريقيا بينهم طلاب من مالي وغيرها ويقدم في الأدبيات البحثية[73] بوصفه أداة لنشر نموذج ديني مغربي يقوم على الإسلام المالكي والوسطي ومكافحة التطرف وهذا يعني أن المغرب لا يطرح نفسه فقط كدولة ممر بل أيضا كدولة تمتلك عرضا رمزيا في مجال الأمن الروحي وهو عرض يهدف في الوقت نفسه إلى محاصرة الراديكالية وبناء تحالفات سياسية وثقافية طويلة الأمد لمحاربة المد الجزائري هناك لذلك فإن النفوذ المغربي في الساحل يتحرك على مستويين متوازيين :

- مستوى مادي يتمثل في الممرات والربط
- مستوى رمزي يتمثل في الشرعية الدينية والتكوين المؤسسي .

ومن الناحية الأمنية ينبغي الحذر هنا من المبالغة فالمغرب ليس الفاعل الأمني الأول في الساحل على النمط الفرنسي أو الروسي لكنه يحاول أن يقدم نفسه كشريك في دعم الاستقرار وفي تبادل الخبرات الأمنية ومكافحة الإرهاب العابر للحدود.وقد ذهبت دراسة لـ[74] RUSI إلى وصف المغرب بأنه شريك استراتيجي في دعم استقرار الساحل انطلاقًا من موقعه الجغرافي وشبكاته الاقتصادية و خبرته في مكافحة التطرف غير أن هذا لا يعني وجود قيادة مغربية أمنية مباشرة داخل الساحل بل يعني أن الرباط تحاول توظيف سمعتها في مكافحة الإرهاب لزيادة وزنها الإقليمي وتأتي أهمية هذا البعد أيضا من أن المغرب نفسه يعدّ التهديد الساحلي ذا صلة بأمنه الداخلي كما أظهرت قضية الخلية المرتبطة بتنظيم الدولة في الساحل التي أعلنت الرباط تفكيكها في فبراير 2025 وعليه فالمغرب لا يتعامل مع الساحل فقط بوصفه مجال نفوذ بل كذلك بوصفه مصدر تهديد قابل للارتداد إلى الداخل المغربي ..

ومن حيث موقع المغرب داخل التنافس الإقليمي فالأدق علميًا أن يقال إنه لا ينافس الجزائر في الساحل عبر الأداة نفسها فالجزائر تنطلق من الجوار الحدودي المباشر ومن ملفي الوساطة والأمن الحدودي بينما يتحرك المغرب أكثر عبر الواجهة الأطلسية وعبر الدبلوماسية الاقتصادية والدينية لذلك فالتنافس هنا ليس تنافسًا متماثلا بل تنافس على تعريف المدخل الشرعي إلى الساحل: هل هو المدخل الصحراوي الحدودي والوساطي أم المدخل الأطلسي

[73] Morocco's Religious Diplomacy: Soft Power, Sovereignty and Regional Influence (ISD, 2026), 1–3, 8–10.

[74] Burcu Özçelik and Nicholas Hopton, "Morocco as a Strategic Partner in Supporting the Sahel Region's Security," RUSI, February 13, 2025; "Morocco says foiled Islamic State cell planned remote-control bomb attacks," Reuters, February 19, 2025.

اللوجستي والرمزي ؟ وهذه نقطة مهمة لأنها تعني أن المغرب لا يزاحم الجزائر فقط في الساحل كحيز جغرافي بل في صورة من يملك عرضا إقليميا أكثر جاذبية لدول الساحل ومن هذه الزاوية تحديدا تكتسب المبادرة الأطلسية أهميتها لأنها لا تقترح مجرد تعاون بل تقترح إعادة ترتيب العلاقة بين الساحل وشمال إفريقيا على نحو قد يقلص مركزية العمق الجزائري لصالح المنفذ الأطلسي المغربي[75] .

أما في القراءة الجزائرية فمن المرجح أن ينظر إلى المغرب لا باعتباره فاعلًا أمنيًا مهيمنًا بل باعتباره منافسًا إقليميًا يستثمر في الفراغات الجيواقتصادية والرمزية داخل الساحل أي أن حساسيته بالنسبة إلى الجزائر لا تأتي أساسا من حجم قواته أو قواعده المزعومة بل من قدرته على بناء بديل جيوسياسي لدول الساحل يقوم على الأطلسي والموانئ والربط والدبلوماسية الدينية وتقديم المغرب كشريك مستقر أقل انكشافًا على أزمات الساحل من جيرانه المباشرين ولهذا فإن خطورته في الميزان الجزائري ليست خطورة أمنية مباشرة بل خطورة إعادة تموضع إقليمي قد يغير اتجاهات الاندماج والشرعية والنفاذ داخل فضاء تعتبره الجزائر تقليديًا امتدادًا طبيعيًا لعمقها الجنوبي وهذا التقدير يظل تحليليًا واستنتاجيًا لكنه منسجم مع طبيعة الأدوات التي يستخدمها المغرب ومع طريقة تحركه داخل الإقليم .

- **نيجيريا :**

تبدو نيجيريا في الساحل فاعلًا إقليميًا لا يمكن تجاوزها لكن خصوصيتها تكمن في أنها ليست فاعلا ساحليًا صرفا بقدر ما هي قوة غرب إفريقية كبرى ينعكس ثقلها على الساحل بحكم الجوار والاقتصاد والديموغرافيا والمؤسسات الإقليمية فهي ليست مثل المغرب الذي يحاول الدخول إلى الساحل عبر الأطلسي والرمزية الدينية، ولا مثل الجزائر التي تتعامل معه كامتداد مباشر لعمقها الحدودي بل هي دولة ترى في الساحل جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي لغرب إفريقيا ولهذا فإن وزنها لا يأتي فقط من وجودها الجغرافي قرب النيجر وتشابكها مع حوض بحيرة تشاد بل من كونها الدولة الأكثر تأثيرًا داخل إيكواس وصاحبة الكثافة السكانية والاقتصادية الأكبر في غرب القارة .

الإيكواس :(ECOWAS) هي "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، منظمة إقليمية تأسست عام 1975 بموجب معاهدة لاغوس. تضم في عضويتها 15 دولة من دول غرب أفريقيا، وتهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون في مجالات الصناعة، النقل، والاتصالات، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

[75] Rida Lyammouri, Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel Integration (Policy Center for the New South, 2024), 2–4.

لكن هذا الوزن لم يتحول دائمًا إلى قيادة مستقرة في الساحل لأن نيجيريا نفسها عاشت وما تزال تعيش استنزافًا أمنيًا داخليًا في الشمال الشرقي بفعل بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا فضلًا عن ضغوط أمنية أخرى داخل أراضيها وهذا ما جعلها تنخرط في الساحل من زاوية مزدوجة : فهي من جهة قوة إقليمية تريد ضبط المجال الغربي الساحلي عبر إيكواس ومن جهة ثانية دولة متضررة تخشى من أن يتحول الساحل إلى خزان دائم لعدم الاستقرار ينعكس مباشرة على أمنها الداخلي ولهذا فإن علاقتها بالساحل ليست علاقة نفوذ خارجي فقط بل علاقة أمن ذاتي أيضًا لأن الفضاء الممتد من النيجر إلى بحيرة تشاد لا يُقرأ في أبوجا كجوار بعيد، بل كأحد حدودها الأمنية المفتوحة.[76]

ويظهر هذا بوضوح في ملف النيجر تحديدًا فبعد انقلاب يوليو 2023 كانت نيجيريا بحكم رئاستها الدورية لإيكواس وثقلها داخل المنظمة و الدولة الأكثر دفعًا نحو موقف إقليمي صارم دفاعًا عن الشرعية الدستورية لكن هذا الدور كشف في الوقت نفسه حدود القيادة النيجيرية فمن ناحية بدت أبوجا القوة الوحيدة القادرة على دفعها إلى التحرك لكن من ناحية أخرى أظهر الجدل الداخلي والخارجي حول خيار التدخل العسكري أن نيجيريا لا تملك حرية الحركة المطلقة لأن أي انخراط واسع في النيجر يحمل كلفة سياسية وأمنية واقتصادية على دولة تواجه أصلًا مشاكل داخلية عميقة ولذلك فإن نيجيريا في الساحل تبدو قوة كبيرة لكن غير متحررة من قيودها أي قوة لها قدرة على التأثير أكثر من غيرها لكنها ليست قادرة دائمًا على تحويل هذا التأثير إلى حسم.

ومن هنا فإن دور نيجيريا في الساحل يتحدد عبر ثلاث دوائر مترابطة

- الدائرة الأولى هي الدائرة المؤسسية من خلال إيكواس حيث تحاول أبوجا أن تجعل من نفسها مرجعًا في تعريف الشرعية الإقليمية وحدود الانقلابات والتعاون الأمني.
- الدائرة الثانية هي الدائرة الأمنية العابرة للحدود، خاصة في حوض بحيرة تشاد حيث تشارك في القوة المشتركة متعددة الجنسيات MNJTF إلى جانب النيجر وتشاد والكاميرون وبنين.
- الدائرة الثالثة فهي الدائرة الاقتصادية الطاقوية ويظهر ذلك في مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بالنيجر والجزائر وهذا المشروع لا يمثل مجرد ممر للطاقة بل

[76] Célestin Delanga, "Decades of Security Cooperation Under Threat in Lake Chad Basin," ISS Today, January 27, 2025.

يكشف أن نيجيريا ترى في الساحل أيضًا مجال ربط قاري يمكن أن ينقل ثقلها الاقتصادي نحو الشمال المتوسطي، لا مجرد فضاء للفوضى والتهديد.[77]

غير أن هذه الدوائر الثلاث لا تعمل دائمًا بانسجام فنيجيريا تريد أن تقود إيكواس لكنها تجد نفسها في مواجهة أنظمة ساحلية جديدة لم تعد تقبل بسهولة بشرعية المنظمة أو بالدور النيجيري داخلها وهي تريد أن تحاصر الجهادية عبر حوض بحيرة تشاد لكن تفكك البيئة الإقليمية كما أظهرت تطورات 2025 في علاقة النيجر بالقوة المشتركة يهدد استمرارية هذا التنسيق وهي تريد أن تستثمر في مشاريع الربط والطاقة لكن هذه المشاريع تظل رهينة الاستقرار السياسي والأمني في الدول التي تمر عبرها وهذا كله يعني أن نيجيريا ليست فاعلًا متماسك الأدوات في الساحل بل فاعلًا كبيرًا تتنازع دوره طموحات القيادة وقيود الهشاشة المحيطة به.[78]

ومن زاوية التنافس الإقليمي لا تنافس نيجيريا الجزائر بالطريقة التي ينافس بها المغرب الجزائر فالتنافس هنا ليس على من يملك تمثيل الساحل أو من يربطه بأطلسي أو متوسطي بعينه بل على من يملك القدرة على التأثير في هندسته الإقليمية فنيجيريا تدفع إلى قراءة الساحل من داخل فضاء غرب إفريقيا والمؤسسات الإقليمية التي تقودها أو تؤثر فيها بينما تميل الجزائر إلى قراءته من زاوية العمق الحدودي ومنطق التوازن الصحراوي المغاربي ومن ثم فإن العلاقة بين الجزائر ونيجيريا داخل الساحل ليست علاقة خصومة مباشرة بل علاقة تقاطع وتحفظ في آن واحد : تقاطع في مشاريع الطاقة والربط وفي رفض الانفجار الإقليمي الواسع وتحفظ في ما يتعلق بمن يملك اليد الأثقل في إعادة تعريف الإقليم هل هو منطق إيكواس أبوجا أم منطق الجوار الحدودي الجزائري أما في الرؤية الجزائرية فنيجيريا تقرأ في الغالب بوصفها فاعلًا إقليميًا كبيرًا وشريكًا محتملاً أكثر منها منافسًا عدائيًا فهي ليست قوة غربية متدخلة ولا قوة صاعدة تبحث عن موطئ قدم عابر، بل دولة إفريقية كبرى تملك مصالح حقيقية ومباشرة في استقرار الساحل. غير أن هذه الإيجابية لا تلغي الحذر لأن أي تضخم في الدور النيجيري داخل إيكواس أو داخل مشاريع الربط قد يؤدي إلى تهميش الأدوار الأخرى بما فيها الدور الجزائري ولذلك فإن الجزائر تنظر إلى نيجيريا بميزان براغماتي أي شريك مهم في الطاقة والتوازن الإقليمي لكن أيضًا

[77] Benjamin Augé, The Trans-Saharan Gas Pipeline (Paris: Ifri, 2010), 5–8

[78] Chatham House, "Navigating a Path Beyond Regional Division Is Essential for West Africa's Security," April 11, 2025.

فاعل لا يجوز ترك المجال له ليعيد وحده تعريف غرب إفريقيا والساحل وهذا بالضبط ما يجعل نيجيريا في الحساب الجزائري قوة ينبغي التعاون معها لا الاصطدام به ولكن أيضًا لا التسليم لها بقيادة المشهد الساحلي.

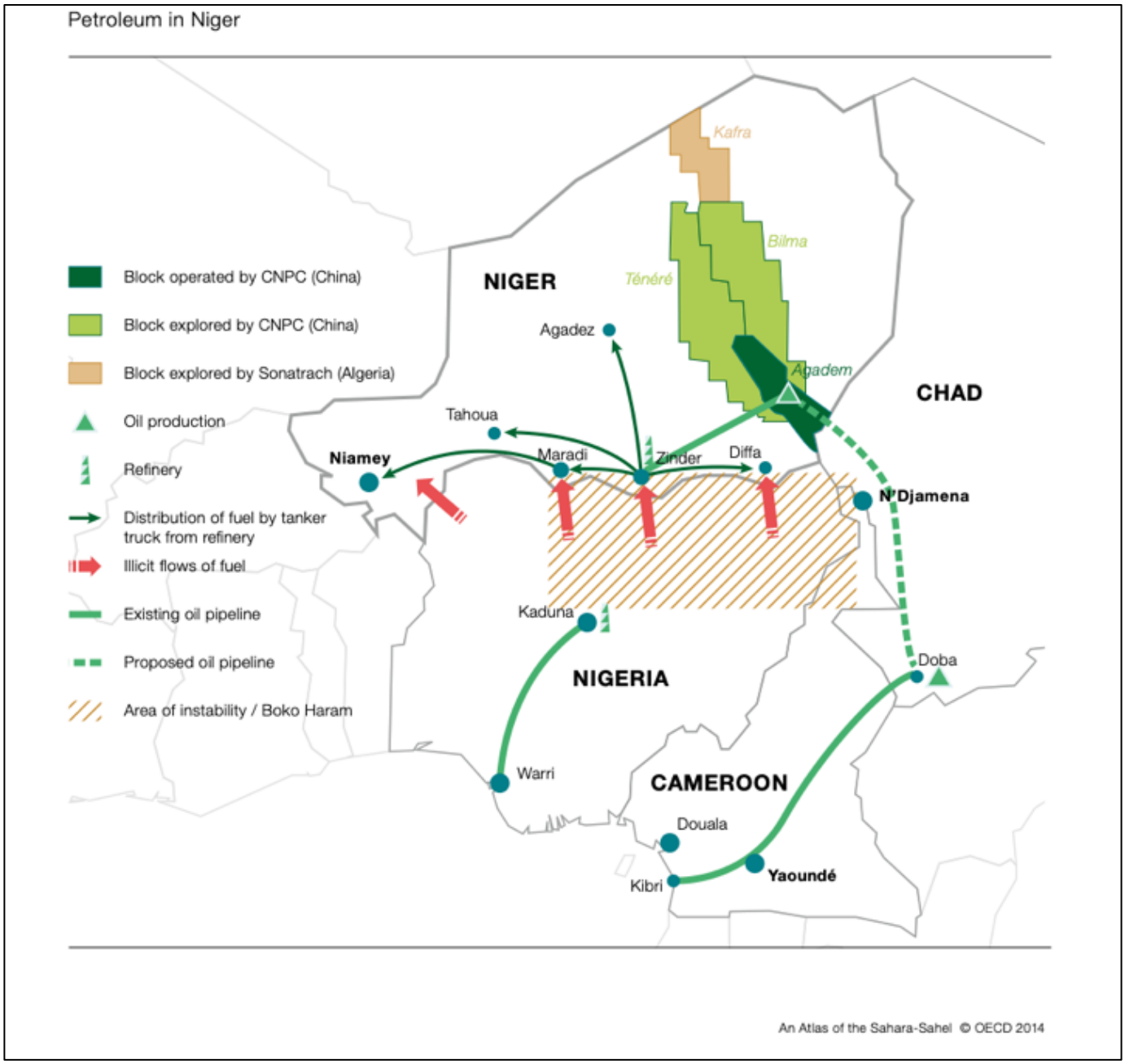

خريطة توضح أنبوب الغاز و البترول المنطلق

من نيجيريا عبر نيجر و المناطق الخاضعة للتنافس الدولي

البنى السوسيوثقافية والجماعات المسلحة في الساحل :

لا يمكن فهم الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي إذا جرى التعامل معها بوصفها تشكيلات عسكرية معزولة عن بيئتها الاجتماعية لأن جزءًا كبيرًا من قدرتها على التمدد لا يعود فقط إلى السلاح أو التمويل أو الهشاشة الأمنية بل إلى طبيعة البنى السوسيوثقافية نفسها داخل الإقليم فالساحل ليس فضاءً اجتماعيا متجانسا بل مجال تتداخل فيه مجتمعات الرعاة والمزارعين والعشائر العابرة للحدود وشبكات التجارة المحلية والمرجعيات الدينية و لهذا فإن الجماعات المسلحة لا تدخل عادة إلى هذا الفضاء من باب الحرب المباشرة فقط بل من باب التغلغل داخل التوترات الاجتماعية القائمة أصلا ثم إعادة توظيفها في خدمة مشروعها المسلح ومن هنا فإن التفسير الدقيق للعنف في الساحل يجب أن يبتعد عن الاختزال الإثني أو القبلي المباشر فالأزمة ليست أزمة طوارق فقط ولا أزمة فولان فقط ولا أزمة حدود فقط ولا حتى عرب وصونغاي و غيرهم من القبائل و الجماعات المقميمة هناك بل هي أزمة تسييس للهويات داخل بنية دولة هشة وتوضح دراسات Africa Center[79] أن جماعة **JNIM** خصوصًا نجحت في التمدد لأنها لم تعتمد فقط على الخطاب الجهادي العام بل انخرطت في المظالم المحلية واستفادت من النزاعات على الأرض والرعي والحماية والجباية والتمثيل داخل المجتمعات المحلية ولهذا فإن خطورتها لا تكمن فقط في عدد هجماتها بل في قدرتها على التموضع داخل النسيج الاجتماعي بوصفها طرفًا في النزاع المحلي لا مجرد جسم وافد عليه.

ويظهر هذا بوضوح في أن الجماعات المسلحة في الساحل ليست من نمط واحد **ف جماعة نصرة الإسلام والمسلمين JNIM** تميل غالبًا إلى التدرج في التغلغل وبناء شبكات محلية وعقد تفاهمات أو فرض ترتيبات مع الزعامات المحلية والوسطاء التقليديين، بما يسمح لها

جماعة نصرة الإسلام والمسلمين :(JNIM) هي تحالف عسكري "جهادي" تشكل في منطقة الساحل الأفريقي في مارس 2017، إثر اندماج أربعة تنظيمات هي: (جماعة أنصار الدين، إمارة منطقة الصحراء الكبرى، كتيبة المرابطون، وكتائب ماسينا). تُعد الجماعة الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمالي والساحل، ويتزعمها "إياد أغ غالي" تتركز عملياتها في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وتستهدف القوات الحكومية والوجود الأجنبي في المنطقة.

[79] Daniel Eizenga, The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel, Africa Security Brief no. 38 (Africa Center for Strategic Studies, 2020), 3–8.

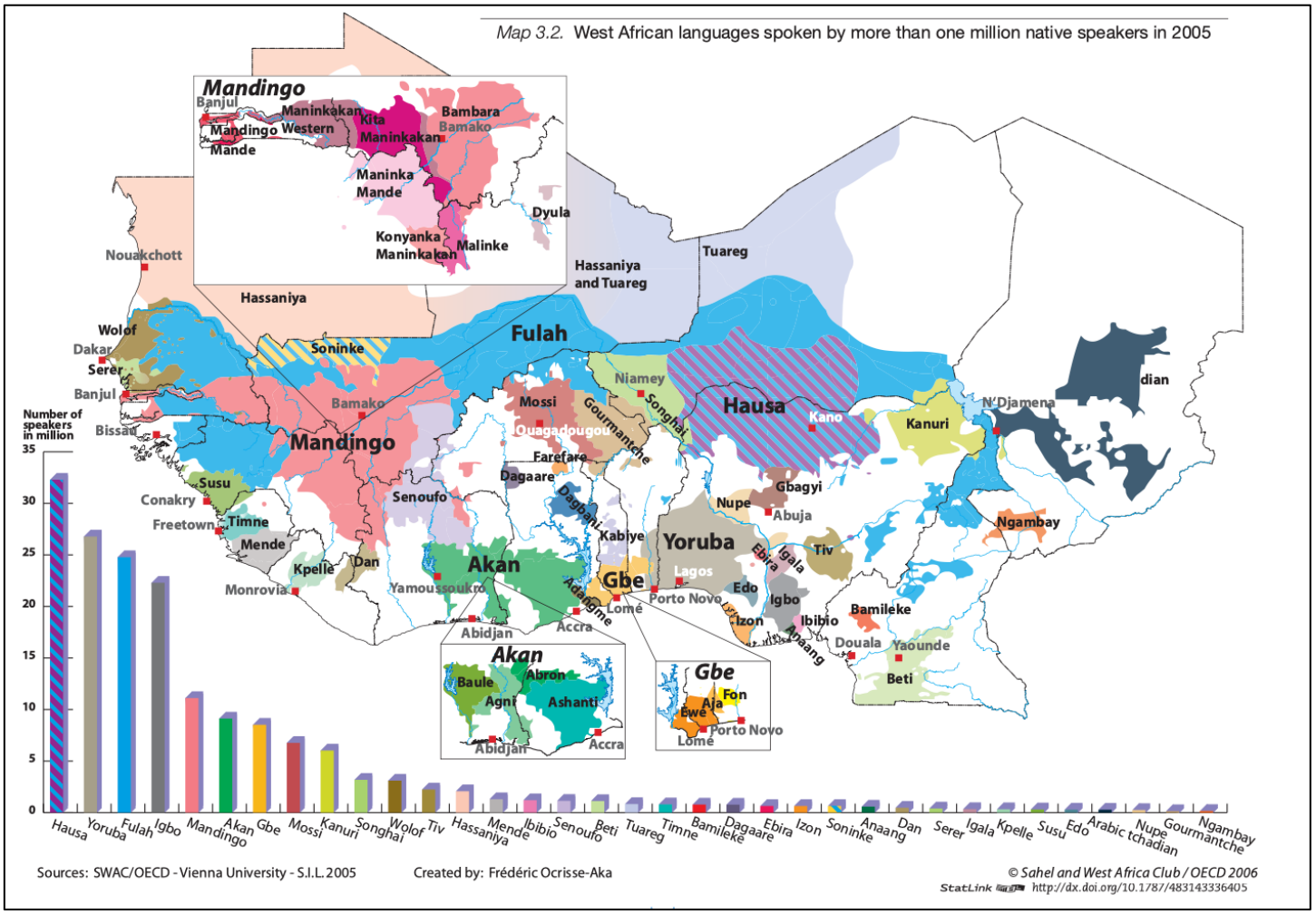

خريطة توضح البنية السوسيوثقافية في منطقة الساحل الافريقي

بالتمدد داخل المجتمعات قبل السيطرة العسكرية الكاملة وقد أوضحت Crisis Group[80] في تقريرها الأخير أن هذا التنظيم توسع من وسط مالي وشماله نحو فضاءات أوسع لأنه أتقن الربط بين المشروع الجهادي وبين المظالم الريفية والتوترات المحلية ولأنه لا يتصرف دائمًا كقوة احتلال خارجي بل كفاعل يعرف كيف يعيد صياغة علاقته بالمجتمع وفق السياق المحلي أما **تنظيم الدولة** في الساحل او في الصحراء الكبرى فيختلف نسبيًا في طبيعته، لأنه يميل بدرجة أكبر إلى منطق السيطرة الصادمة والإخضاع والجباية وإدارة الخوف مع اعتماد أكبر على العنف الاستعراضي والتصفية المباشرة للمنافسين المحليين وتشير دراسة ICCT[81] إلى أن التنظيم رغم اشتراكه مع JNIM في البيئة الجغرافية نفسها و يختلف عنه في أسلوب إدارة المجال وفي أنماط الهجوم وفي علاقته بالمجتمع المحلي فبينما يسعى JNIM إلى بناء مواضع نفاذ اجتماعي وسياسي يميل تنظيم الدولة إلى فرض الهيمنة بشكل أكثر مباشرة وهو ما يجعل علاقته بالبنى السوسيوثقافية أقل مرونة وأكثر ميلا إلى الإخضاع القسري.

والخطأ المنهجي الذي ينبغي تجنبه هنا هو تحويل هذه البنى السوسيوثقافية إلى تفسير حتمي للعنف فالمجتمعات الساحلية ليست حاضنات تلقائية للجماعات المسلحة بل هي مجتمعات تتعرض إلى التهميش وضعف الحوكمة وغياب العدالة المحلية وتراجع الدولة عن وظائفها الأساسية لتصبح من ضمن المناطق الرمادية وعندما تتراكم هذه العناصر فتصبح بعض البنى الاجتماعية قابلة للاستثمار من قبل الجماعات المسلحة وهذا ما توضحه الدراسات الحديثة حول الفضاء الساحلي إذ تشير إلى أن النزاعات بين الرعاة والمزارعين على سبيل المثال ازمة السودان أو بين المركز والأطراف أو بين المجتمعات المحلية وأجهزة الدولة مثلما يحدث في شمال مالي في مسآلة **الازواد** كما انها لا تولد التطرف تلقائيًا لكنها تنتج بيئة تعبئة يمكن أن تستثمرها التنظيمات العنيفة.

---

[80] Understanding JNIM's Expansion beyond the Sahel, International Crisis Group Report no. 321 (2026), 1–4.

- **تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS):** تنظيم "جهادي" مسلّح بايع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام 2015. يتمركز نشاطه في منطقة "المثلث الحدودي" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. أسسه "عدنان أبو وليد الصحراوي"، ويعد الخصم اللدود لـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" (التابعة للقاعدة) في المنطقة، حيث يتنافس الطرفان على النفوذ والسيطرة في الساحل الأفريقي.
- **الأزواد (Azawad):** هو الإقليم الجغرافي الذي يقع في شمال وشمال شرق جمهورية مالي، ويضم مدناً رئيسية مثل تمبكتو، غاو، وكيدال. تقطنه أغلبية من الطوارق والعرب والسونغاي. يُستخدم المصطلح سياسياً للإشارة إلى المنطقة التي تطالب "الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) "بتقرير مصيرها أو استقلالها، وشهد الإقليم صراعات مسلحة متكررة بين الحركات الأزوادية والحكومة المركزية في باماكو منذ ستينيات القرن الماضي.

[81] . Mathieu Béré, "The Islamic State in the Sahel: Understanding its Internal and External Dynamics and Attack Modalities," Perspectives on Terrorism 18, no. 2 (2024), 1–3, 6–8.

ولهذا فإن الجماعات المسلحة في الساحل لا ينبغي أن تفهم فقط كامتداد لتنظيمات جهادية عالمية بل كذلك كفاعلين محليين أعادوا تركيب أنفسهم داخل شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية مخصوصة فهي تستفيد من الحركية العابرة للحدود ومن شبكات القربى والتجارة والتنقل التي تنبع من معرفة دقيقة بالمسالك المحلية لاسيما ضعف حضور الدولة في الأطراف وهذا ما يجعل الساحل فضاء مختلفا عن مناطق أخرى لأن الحدود فيه لا تقطع الامتدادات الاجتماعية كما تفعل في النماذج الدولتية الأكثر تماسكا بل تبقى حدودًا سياسية فوق نسيج اجتماعي متداخل ومن هنا فإن الجماعات المسلحة تتحرك في فضاء اجتماعي مفتوح نسبيا لا في فراغ جغرافي صرف وعليه، فإن البنى السوسيوثقافية في الساحل لا تمثل مجرد خلفية اجتماعية للنزاع بل تشكل أحد مفاتيح فهمه فهي لا تنتج العنف بذاتها لكنها تحدد كيف ينتشر العنف وكيف يتجذر وكيف يعاد تبريره كيف يجد لنفسه حواضن ظرفية أو شبكات مصلحة أو مجالات تحرك كما أن الجماعات المسلحة ليست مجرد تعبير عن أيديولوجيا معولمة بل عن قدرة على تحويل المظالم المحلية إلى سلطة مسلحة ولهذا فإن أي مقاربة تحلل الساحل من زاوية الدولة والجيوش فقط أو من زاوية الإثنية فقط و تربطها بمفهوم الإرهاب العالمي فقط تظل مقاربة ناقصة فالساحل في حقيقته هو فضاء تتقاطع فيه الهشاشة المؤسسية مع التعدد الاجتماعي مع العنف العابر للحدود وتتحول فيه تقريبا البنى السوسيوثقافية من عناصر تماسك محلي محتمل إلى عناصر توظيف وصراع حين تفشل الدولة في إدارتها أو في استيعابها.

- **المنظمات الإقليمية والدولية وآثارها في الساحل :**

لا يمكن فهم أزمة الساحل الإفريقي من دون التوقف عند دور المنظمات الإقليمية والدولية لأن هذه المنظمات لم تكن مجرد أطر مرافقة للأزمة بل أصبحت جزءًا من بنية إدارتها وإعادة تعريفها غير أن الإشكال هنا يتمثل في أن كثرة المنظمات لم تُنتج بالضرورة كثافة في الفاعلية بل كثيرًا ما أفضت إلى تعدد في الشرعيات وتداخل في الاختصاصات وتشتت في مراكز القرار ولذلك فإن الساحل لم يعرف نقصًا في الأطر التنظيمية بقدر ما عرف أزمة في قدرة هذه الأطر على التحول إلى أدوات ناجزة لإنتاج الاستقرار.

وتأتي إيكواس ECOWAS في مقدمة هذه المنظمات بحكم ثقلها السياسي والديمغرافي في غرب إفريقيا فقد كانت لفترة طويلة الإطار الإقليمي الأكثر قدرة على فرض تصور جماعي للأمن والشرعية الدستورية خصوصًا في ما يتعلق بالانقلابات العسكرية وإدارة الأزمات السياسية غير

أن التحولات التي عرفها الساحل منذ انقلابات مالي وبوركينا فاسو والنيجر كشفت حدود هذا الدور لأن المنظمة وجدت نفسها أمام أنظمة جديدة لم تعد تقبل بسهولة بمرجعيتها السياسية بل رأت فيها امتدادا لضغط خارجي أكثر منها تعبيرًا عن الإرادة الإقليمية. ولهذا فإن إيكواس لم تفقد وزنها المؤسساتي لكنها فقدت جزءًا من قدرتها على الإلزام داخل الساحل المركزي وهو ما ظهر بوضوح مع انسحاب **دول تحالف الساحل AES** منها وإعلانها لاحقًا بناء فضاء بديل.[82]

ومن هنا فإن أزمة إيكواس في الساحل ليست مجرد أزمة ظرفية بل أزمة مشروعية إقليمية فالمنظمة كانت قوية ما دامت النخب الحاكمة في المنطقة تعترف لها بحق ضبط السلوك السياسي لكنها ضعفت حين أصبحت بعض الأنظمة ترى فيها قناة لإعادة إدخال الغرب إلى المجال الإقليمي وهذا يعني أن التحدي الذي واجهته لم يكن أمنيًا فقط بل كان أيضًا تحديًا متعلقًا بسؤال: من يملك حق تعريف الشرعية داخل الساحل؟ ومن هذه الزاوية فإن تراجع إيكواس لا يعتبر فقط عن صعود العسكر أو ضعف المؤسسات بل عن انتقال الساحل من منطق التنظيم الإقليمي الواسع إلى منطق التكتلات السيادية المنغلقة نسبيا .

[83]أما **مجموعة دول الساحل الخمس G5 Sahel** فقد مثلت محاولة أكثر تخصصًا في معالجة أزمات الإقليم لأنها قامت أصلًا على الجمع بين الأمن والتنمية داخل فضاء ساحلي محدد يضم موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وقد حملت هذه الصيغة في بدايتها وعدًا مهما لأنها حاولت أن تمنح الساحل إطارًا خاصًا به لا مجرد امتداد تنظيمي لغرب إفريقيا أو الاتحاد الإفريقي لكن التجربة أظهرت أن المشكلة لم تكن في منطق المجموعة فقط بل في أن المجموعة نفسها بقيت رهينة هشاشة الدول الأعضاء واعتمادها الكبير على الدعم الخارجي وخاصة الفرنسي والأوروبي ومع انسحاب مالي منها ثم تآكل التماسك بين أعضائها لم تعد G5 Sahelتعبر عن مشروع إقليمي صاعد بل عن محاولة لم تستطع الصمود أمام تفكك البيئة السياسية التي أنشأتها وهنا تبرز دلالة صعود تحالف دول الساحلAES لأنه لا يمثل مجرد

[82] ISS Africa Futures, ECOWAS (Institute for Security Studies, 2025), sections on governance and regional cohesion; International Crisis Group, West Africa's Regionalism in Crisis (2024), 1–3.

[83]مصدر الخريطة : "خريطة دول الساحل الخمس الجغرافية والسياسية: موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد". الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمس، نواكشوط، 2014



خريطة توضح دول G5 في منطقة الساحل الافريقي

إطار تنسيق جديد بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو بل يعكس تحولًا أعمق في منطق التنظيم الإقليمي نفسه فهذا التحالف لا يقوم على فكرة الانفتاح على المنظومات القائمة بل على فكرة السيادة الدفاعية الجماعية ورفض الضغوط الخارجية وهو ما يمنحه طابعًا أكثر سياسيًا وأقل مؤسساتية من المنظمات السابقة ومن ثم فإن AES لا يملأ فقط فراغ G5 أو إيكواس بل يعبر عن إرادة إعادة كتابة الإقليم بمنطق سياسي جديد تكون فيه المنظمة أداة لتثبيت شرعية الأنظمة الجديدة بقدر ما تكون أداة للتنسيق الأمني ومن زاوية الجزائر فإن مثل هذا التحول يطرح معضلة مزدوجة : فهو من جهة يضعف النفوذ الغربي التقليدي لكنه من جهة ثانية قد يدفع الساحل نحو ترتيبات أكثر انغلاقًا وأقل قابلية للوساطة الإقليمية المتوازنة.[84]

أما **الاتحاد الإفريقي** فيملك شرعية قارية لا تتوفر لغيره لكنه ظل في الساحل أقل حضورًا من أن يتحول إلى الفاعل الحاسم. فالمشكلة الأساسية ليست في غياب النصوص أو المبادئ بل في ضعف القدرة التنفيذية وفي اعتماد الاتحاد في كثير من الحالات على توافقات الدول الأعضاء أو على شراكات دولية ولذلك فإن الاتحاد الإفريقي بدا في الساحل قويًا من حيث الشرعية محدودًا من حيث الأدوات وهو ما يفسر لماذا ظل دوره في كثير من الملفات أقرب إلى المرافقة السياسية أو التغطية القارية منه إلى القيادة الفعلية للأزمة ومن هنا فإن أثره في الساحل ظل مهمًا من ناحية الرمزية والمرجعية لكنه أقل حسماً من أثر إيكواس أو القوى الخارجية أو حتى بعض التحالفات الفرعية المستجدة.[85]

أما الأمم المتحدة فقد مثّلت من خلال **بعثة MINUSMA** التجربة الدولية الأضخم داخل الساحل وخاصة في مالي وقد عكست البعثة في بدايتها تصورًا أمميًا كلاسيكيًا يرى أن حفظ السلام يمكن أن يساعد على تثبيت الانتقال السياسي وحماية المدنيين ودعم الدولة لكن تطور البيئة المالية والساحلية كشف بسرعة حدود هذه الفكرة لأن البعثة وجدت نفسها في فضاء لم يعد فيه السلام قائمًا أصلًا حتى يحفظ بل في فضاء يشهد حربًا هجينة تتداخل فيها الجماعات الجهادية والتمردات المحلية والانقلابات والتنافس الدولي وتبدل موقف الدولة المضيفة نفسها ولهذا فإن انسحاب MINUSMA لم يكن مجرد نهاية بعثة بل كان اعترافًا ضمنيًا بأن

[84] International Crisis Group, The G5 Sahel at a Crossroads (2023), 1–4; Alexey Khlebnikov, "Confederation of Sahel States and Disintegration of ECOWAS," Russian International Affairs Council, September 18, 2024.
[85] International Peace Institute, The United Nations–African Union Partnership and the Protection of Civilians (2025), relevant sections on AU coordination; African Union Peace and Security Council documents on the Sahel.

نموذج حفظ السلام التقليدي لم يعد قادرًا على العمل داخل بيئة الساحل بالشكل الذي صمم له [86]والأهم من ذلك أن تجربة الأمم المتحدة في مالي كشفت مسألة منهجية بالغة الأهمية وهي أن المنظمات الدولية قد تتحول أحيانًا من أدوات لإدارة الأزمات إلى أطراف في أزمة الشرعية نفسها فعندما تفقد الدولة المضيفة ثقتها في البعثة أو ترى فيها امتدادًا لأجندات خارجية يصبح وجود المنظمة جزءًا من المشكلة لا فقط من الحل وهذا لا يعني أن البعثة كانت بلا أثر فقد ساهمت في الحماية والرصد والتنسيق وإبقاء بعض المساحات مفتوحة للعمل الإنساني، لكن دلالتها النهائية تكمن في أنها أظهرت أن الشرعية الدولية وحدها لا تكفي إذا لم تتوافر شرعية محلية قابلة للاستمرار ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال دور الشراكات والبعثات الأوروبية سواء من خلال **EUTM Mali** أو **EUCAP Sahel Niger** أو غيرها لأنها مثلت محاولة غربية لإدارة الإقليم عبر التدريب وبناء القدرات ودعم الأجهزة الأمنية غير أن هذه الأدوات رغم طابعها الفني لم تكن محايدة سياسيا بل ارتبطت بالمنظومة الغربية الأوسع ولذلك انهارت أو تقلصت بسرعة حين تبدلت الأنظمة السياسية في مالي والنيجر وهذا يعني أن المنظمات أو البعثات الدولية ليست مستقلة تمامًا عن البيئة الجيوسياسية بل كثيرًا ما تكون امتدادا لها ومن هنا فإن الأثر الحقيقي لهذه البعثات لم يكن فقط في ما قدمته من تدريب أو دعم بل في أنها أظهرت حدود التدويل الأمني حين يغيب التوافق المحلي والإقليمي.[87] وعليه فإن المنظمات الإقليمية والدولية في الساحل لم تكن مجرد فضاءات تنسيق محايدة بل أصبحت جزءًا من معادلة التنافس وإعادة التشكل فإيكواس مثلت شرعية إقليمية تراجعت قدرتها على الإلزام و G5 Sahel مثلت محاولة متخصصة لم تصمد أمام هشاشة أعضائها و AES يعبر عن تنظيم جديد قائم على السيادة المغلقة أكثر من المؤسساتية المفتوحة والاتحاد الإفريقي ظل مرجعية قارية أكثر منه مديرًا فعليًا للأزمة أما الأمم المتحدة فقد كشفت عبر MINUSMA حدود نموذج حفظ السلام التقليدي داخل بيئة شديدة السيولة وبذلك يمكن القول إن أزمة الساحل ليست أزمة دولة وجماعات مسلحة فقط بل هي أيضًا أزمة أطر إقليمية ودولية لم تعد قادرة على إنتاج استقرار يتناسب مع تعقيد المجال ومن زاوية الجزائر فإن هذا كله يعزز الفكرة القائلة إن استقرار الساحل لا يمكن أن يبنى بالاعتماد المفرط على الترتيبات

[86] . International Peace Institute, Emerging Lessons from MINUSMA's Experience in Mali (2024), 1–4.
[87] Rossella Marangio, "Sahel Reset: Time to Reshape the EU's Engagement," European Union Institute for Security Studies, no. 2 (February 2024);

الخارجية أو المؤسسية المستوردة بل يحتاج إلى مقاربة تجعل الشرعية الإقليمية والسيادة المحلية والتوازن الاجتماعي أساسًا لأي بناء مؤسسي قابل للحياة.

المبحث الثاني: ادوات النفوذ الدولي في المنطقة

المطلب الاول : الحضور العسكري والبعثات الاممية

لا يمكن فهم التنافس الدولي في الساحل الافريقي من دون التوقف عند مسالة الحضور العسكري لان هذه الاداة لم تكن مجرد وسيلة لحماية المصالح او دعم الانظمة المحلية بل تحولت الى لغة النفوذ نفسها داخل الاقليم فكل قوة كبرى او صاعدة حاولت ان تترجم حضورها في الساحل عبر شكل من اشكال التمركز العسكري او الامني او عبر البعثات متعددة الأطراف سواء في صورة قواعد او قوات خاصة مع بعثات تدريبية و اممية لتكون تعاون عسكري مباشر مع الجيوش المحلية ولذلك فان الحضور العسكري في الساحل لا ينبغي ان يقرأ بوصفه ترتيبا فنيا محايدا بل بوصفه اداة لاعادة ترتيب المجال السياسي والامني اي انه لا يحمي التوازنات القائمة فقط بل يسهم في انتاجها وتعديلها وفرضها.

ومن هذا المنطلق مثلت فرنسا لفترة طويلة الفاعل الاكثر حضورا في هذه المعادلة خاصة بعد عملية سرفال سنة 2013 ثم عملية برخان التي اعادت صياغة الانتشار الفرنسي على نطاق اوسع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وكان المنطق الفرنسي يقوم على ان مكافحة الجماعات المسلحة تقتضي بصمة عسكرية متقدمة داخل الساحل اي الانتقال من مجرد التعاون الثنائي مع الجيوش المحلية الى بناء شبكة انتشار ميداني تسمح بالتدخل السريع والمطاردة والاستخبارات غير ان هذه المقاربة لم تنتج فقط اثرا امنيا بل خلقت ايضا ازمة شرعية لان الوجود العسكري الفرنسي تحول تدريجيا في الوعي المحلي الى رمز لاستمرار الوصاية ما بعد الاستعمار وهو ما يفسر لماذا لم يؤد تراكم القوة العسكرية الى تراكم القبول السياسي. وقد لاحظت دراسة Ifri[88] الصادرة سنة 2024 ان فشل فرنسا في الساحل لم يكن فشلا عملياتيا فقط، بل فشل في بناء علاقة سياسية مقبولة مع المجتمعات والنخب الجديدة وهو ما جعل التواجد العسكري نفسه جزءا من ازمة النفوذ الفرنسي لا اداته الحاسمة ولهذا شهدت

[88] Alain Antil and Thierry Vircoulon, After the Failure in the Sahel, Rethinking French Policy in Africa (Paris: Ifri, 2024), 1–3.

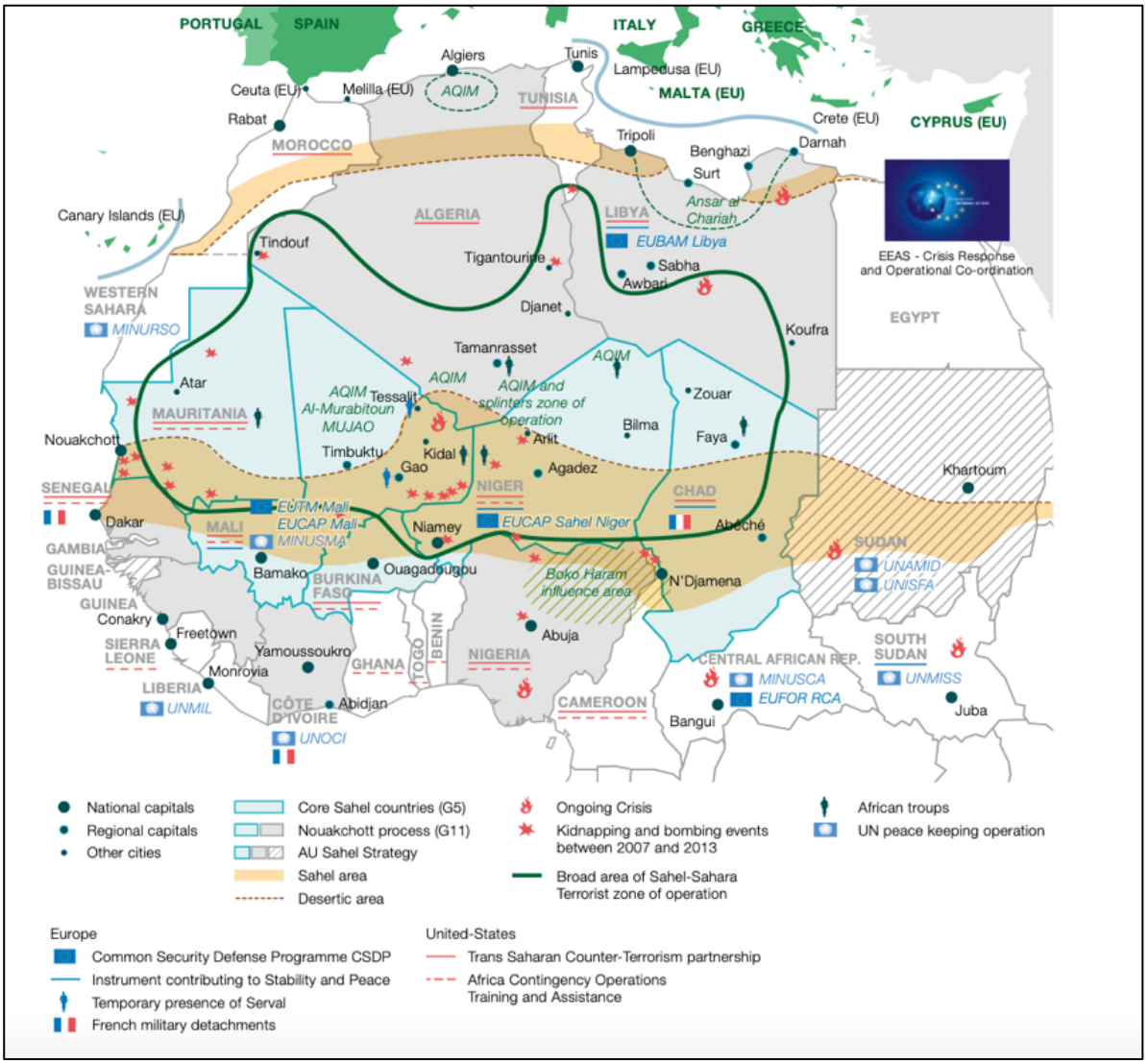

خريطة توضح اهم التدخلات العسكرية

و البعثات الأممية و تاثيراتها بمنطقة الساحل الافريقي

السنوات 2022 و2023 و2024 تفكك المنظومة العسكرية الغربية في الساحل المركزي فقد خرجت فرنسا من مالي ثم من بوركينا فاسو ثم من النيجر وتلقى نموذجها العسكري ضربة اخرى مع المسار التشادي اللاحق ومعنى ذلك ان الحضور العسكري الفرنسي فقد وظيفته القديمة كاداة لضبط الإقليم فبعد ان كان هذا الحضور يعبر عن مركزية فرنسا في ادارة الساحل اصبح يرمز الى حدود قدرتها على البقاء في بيئة تغيرت فيها السلطة والخطاب السياسي والتحالفات الخارجية. ومن هنا لم يعد السؤال في الساحل هو كم جنديا تمتلك فرنسا بل هل ما زال الوجود العسكري الفرنسي ينتج نفوذا فعليا ام صار عبئا سياسيا.

اما بخصوص الولايات المتحدة بدورها دخلت الساحل من زاوية مختلفة فهي لم تتحرك من منطق النفوذ التاريخي كما ذكرناه سابقا بل من منطق مكافحة الارهاب والرقابة الاستخباراتية والمراقبة الجوية ولهذا برزت اهمية القواعد والمنشات التي اقامتها او استخدمتها في النيجر، وخاصة في نيامي واغاديز حيث شكلت هذه البنية العمود الفقري للقدرات الاميركية في الاستطلاع والدعم والتموضع السريع غير ان التجربة الاميركية كشفت بدورها حدود المقاربة العسكرية حين لا تكون مسنودة بشرعية سياسية مستقرة فقد اكد تقرير مجموعة الدراسة العليا حول الساحل الصادر عن USIP[89] سنة 2024 ان الولايات المتحدة واجهت في الساحل معضلة اساسية تتمثل في التوتر بين المقاربات الامنية قصيرة المدى وبين الحاجة الى تسويات سياسية وحوكمة قابلة للاستمرار وهذا يعني ان القوة الأميركية على الرغم من تفوقها التقني، ظلت تصطدم بالسؤال نفسه الذي اصطدمت به فرنسا هل يكفي الحضور العسكري لضبط اقليم تتغذى ازماته من هشاشة الدولة والمظالم المحلية وتعدد الفاعلين ؟ ومن هنا فإن انسحاب الولايات المتحدة من النيجر سنة 2024 لا ينبغي قراءته كحدث اجرائي فقط بل كاشارة على ان الحضور العسكري الغربي في الساحل لم يعد يملك البيئة السياسية التي تسمح له بالبقاء بالشكل السابق. وبذلك انتقلت واشنطن من منطق التمركز المباشر الى البحث عن اشكال اخف من الانخراط. وهذا التحول يعني ان الاداة العسكرية الغربية لم تعد تمثل قاعدة النفوذ كما كانت في العقد السابق بل اصبحت اداة مشروطة بقبول النظم المحلية وبالقدرة على التكيف مع صعود تحالفات جديدة.

[89] Senior Study Group for the Sahel: Final Report and Recommendations (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2024), 7–11, 29–33.

اما على المستوى الاوروبي الاوسع فقد شكلت البعثات الاوروبية مثل EUTM Mali و EUCAP Sahel Niger و EUCAP Sahel Mali و EUMPM Niger نموذجا خاصا للحضور العسكري والامني يختلف عن الوجود الفرنسي المباشر وعن الانتشار الاميركي الاستخباراتي. فهذه البعثات لم تؤسس لتدخل قتالي واسع بل لما يمكن تسميته العسكرة المؤسساتية اي بناء النفوذ عبر التدريب وتاهيل القوات وتطوير العقائد الامنية والادارية. وبذلك حاول الاتحاد الاوروبي ان يقدم نفسه ليس كقوة تدخل حربي فقط بل كقوة اعادة هندسة القطاع الامني في دول الساحل غير ان هذه الصيغة انهارت بدورها حين انهار التوافق السياسي مع السلطات الجديدة في مالي والنيجر وتوضح ورقة EUISS[90] لسنة 2024 ان الاتحاد الاوروبي اضطر الى مراجعة انخراطه في الساحل بعد ان فقدت بعثاته ركائزها القانونية والسياسية في قلب الاقليم خاصة في النيجر ومالي وهذا الانهيار له دلالة ابعد من مجرد انهاء بعثة فهو يكشف ان النفوذ العسكري غير المباشر لا يقل هشاشة عن النفوذ العسكري المباشر حين يغيب التوافق المحلي فالتدريب وبناء القدرات والاصلاح المؤسسي كلها ادوات تبدو اقل صدامية من القواعد والقوات لكنها تظل مرتبطة بشرط سياسي اساسي هو قبول الدولة المضيفة بالرؤية التي تحملها هذه البعثات وعندما يتغير النظام السياسي او يعيد تعريف سيادته تصبح هذه البعثات مثلها مثل القوات عرضة للطرد او التقليص ومن هنا يمكن القول ان البعثات الاوروبية اظهرت حدود الحضور العسكري المقنع بالمؤسسية اي ان التخفف من البصمة القتالية لا يلغي حساسية التدخل الامني الخارجي.

وفي موازاة هذا التراجع الغربي تبرز روسيا بوصفها القوة التي استفادت من فراغ الحضور العسكري في الساحل المركزي لكن خصوصية الدور الروسي لا تكمن فقط في حلول موسكو محل باريس جزئيا بل في انها قدمت نموذجا مختلفا للحضور العسكري فروسيا لا تطرح نفسها من خلال بعثات اصلاح امني او حفظ سلام او دعم مشروط بل عبر التعاون القتالي المباشر والحماية السياسية والعسكرية للأنظمة وتشير ورقة Egmont[91] لسنة 2025 الى ان الوجود الروسي في دول AES اتخذ شكل تعاون رسمي وغير رسمي يشمل السلاح والمعدات والتدريب والانتشار

[90] Rossella Marangio, "Sahel Reset: Time to Reshape the EU's Engagement," European Union Institute for Security Studies, no. 2 (February 2024 3–5

[91] Nina Wilen, Russia, China, Turkey and the Gulf States (Brussels: Egmont Institute, 2025), 3–6; Kaan Devecioğlu, "Afrika'da Rus Askeri Varlığının Yeni Yüzü: Afrika Lejyonu," ORSAM (2024).

البشري مع انتقال جزء من ادوار فاغنر الى الفيلق الافريقي وهذا يعني ان روسيا لا تستخدم الحضور العسكري كاداة مساعدة فقط بل كاداة اعادة تعريف للتحالف السياسي نفسه غير ان هذا النموذج الروسي لا يمكن فصله عن حدود البيئة الساحلية نفسها فالحضور العسكري الروسي يمنح النظم الجديدة حماية وبدائل لكنه لا يحل بمفرده معضلات الدولة والمجتمع والاقتصاد ولهذا فإن نجاحه يكمن اساسا في تعطيل النموذج الغربي وفي تمكين الانظمة من هامش استقلال سياسي اكثر مما يكمن في بناء استقرار شامل ومن هذه الزاوية فان التنافس على الحضور العسكري في الساحل ليس تنافسا على من يملك العدد الاكبر من الجنود فقط بل على اي نموذج للامن يصبح مقبولا داخل الدول الساحلية سوى اكان نموذجا للاصلاح والتدريب الغربي ام نموذج الحماية والسيادة العسكرية كما تعرضه روسيا.

ومن جهة اخرى لا ينبغي اغفال ان الحضور العسكري في الساحل لم يعد يقتصر على القوى الكبرى وحدها بل اخذ ايضا بعدا اقليميا جديدا مع صعود تحالف دول الساحل AES فقد اعلنت الدول الثلاث مالي وبوركينا فاسو والنيجر عن قوة مشتركة قوامها خمسة الاف جندي في مطلع 2025 بما يعكس محاولة للانتقال من الاعتماد على المظلات الخارجية الى بناء ترتيب عسكري سيادي مغلق نسبيا ومع ان هذه القوة ما تزال في طور البناء فإن دلالتها السياسية شديدة الاهمية لانها تعبر عن انتقال من منطق المنظمات الاقليمية الواسعة كـ G5 و ECOWAS الى منطق التحالفات العسكرية السيادية المحدودة وهو تحول يعيد تعريف من يملك شرعية استخدام القوة داخل الاقليم.[92]

اما البعثات الاممية فتظل عنصرا محوريا في هذا المطلب لانها تمثل اكثر اشكال الحضور العسكري الدولي تعقيدا وقد كانت MINUSMA في مالي المثال الاوضح على ذلك فمنذ انشائها مثلت البعثة محاولة دولية للجمع بين حفظ السلام ودعم الدولة وحماية المدنيين ومواكبة الانتقال السياسي لكن التجربة المالية كشفت حدود هذا النموذج بصورة قاسية فبعثة الامم المتحدة وجدت نفسها داخل فضاء لم يعد يعرف سلاما مستقرا كي تحفظه بل حربا هجينة تتداخل فيها الجماعات الجهادية مع التمردات المحلية والانقلابات والتنافس الدولي ولهذا فإن تقرير IPI الصادر سنة 2024 حول الدروس المستفادة من تجربة MINUSMA يؤكد ان ازمة البعثة لم تكن فقط في نقص الوسائل بل في انهيار موافقة الدولة المضيفة وتغير

[92] "Junta-led Sahel states ready joint force of 5,000 troops, says minister," Reuters, January 22, 2025; "Russia vows military backing for Sahel juntas' joint force," Reuters, April 4, 2025.

البيئة السياسية والامنية وتكمن اهمية هذا الاستنتاج في انه يوضح ان البعثات الاممية في الساحل لم تعد فقط مسالة تقنية او لوجستية بل صارت مسالة شرعية سياسية فعندما تسحب الدولة موافقتها او تعيد تعريف البعثة باعتبارها عبئا او امتدادا لاجندات خارجية يصبح بقاء العملية الاممية نفسه جزءا من المشكلة وهذا ما يجعل MINUSMA تجربة مفصلية في تاريخ الساحل الحديث[93] لانها اظهرت ان حفظ السلام التقليدي لم يعد قابلا للاستنساخ في بيئة يتحول فيها الفاعلون المسلحون والدول والاطراف الدولية بسرعة وتصبح فيها الشرعية اكثر سيولة من التفويض الدولي نفسه ومن ثم فإن الحضور العسكري والبعثات الاممية في الساحل لا يمكن فصلهما عن منطق التنافس الدولي فهذه الادوات ليست محايدة فالقواعد الأميركية والانتشار الفرنسي والبعثات الأوروبية والتعاون الروسي والقوات الاقليمية الجديدة و البعثات الاممية كلها تعكس محاولات مختلفة لتعريف من يملك حق ضبط العنف داخل الإقليم وفي هذا المستوى يظهر ان التنافس في الساحل لم يعد على الموارد او النفوذ السياسي فقط بل على احتكار وظيفة الامن نفسها ومن هنا تتضح حساسية المقاربة الجزائرية لان الجزائر ترى في كثير من الاحيان ان المسالة هذه هي آلية للإعادة تدويل المجال الساحلي وتحويله الى فضاء تتصارع فيه نماذج الامن المستوردة بدل ان يبنى من الداخل وعلى قاعدة التوازن الاقليمي والسيادة المحلية فيمكن القول ان الحضور العسكري والبعثات الاممية في الساحل لم يؤديا فقط الى عسكرة الاقليم بل اسهما كذلك في تدويل ازمته واعادة تعريفها فبدل ان يكون الامن اداة لاستعادة الدولة والمجتمع تحول في كثير من الحالات الى ميدان تتقاطع فيه الاجندات الفرنسية والاميركية والاوروبية والروسية والاممية والاقليمية وهذا ما يفسر ان ازمة الساحل ليست ازمة غياب امن فقط بل ايضا ازمة فائض امن خارجي متنافس لم ينجح في انتاج استقرار مستدام ومن هذه الزاوية فإن المقاربة الجزائرية على الرغم من ما يحيط بها من حدود تكتسب معناها من كونها ترفض تحويل القوة الخارجية الى بديل عن الحل السياسي وترى ان عسكرة الاقليم من الخارج مهما بدت ناجعة على المدى القصير قد تفضي على المدى الابعد الى تكريس الهشاشة بدل تجاوزها.

[93] Emerging Lessons from MINUSMA's Experience in Mali (New York: International Peace Institute, 2024), 1–4.

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية

اذا كان الحضور العسكري يمثل الوجه الصلب للتنافس الدولي في الساحل الافريقي فان الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية يمثلان وجهه الاكثر هدوءا والاعمق اثرا ذلك ان النفوذ في هذا الاقليم لا يبنى فقط عبر القواعد والبعثات والتدريب بل كذلك عبر الطرق والموانئ والانابيب والاتصالات والطاقة والتمويل والمساعدات المشروطة وغير المشروطة ومن هنا فان المال في الساحل لا يعمل بوصفه موردا للتنمية فحسب بل بوصفه اداة لاعادة توجيه الجغرافيا السياسية نفسها اي انه يحدد مع من ترتبط الدول الساحلية وباي ممرات تتنفس واي شركاء يصبحون جزءا من بنيتها الاقتصادية والادارية والرمزية ولهذا لا يجوز قراءة المشاريع الاستثمارية في الساحل باعتبارها استجابات تقنية لحاجات التنمية فقط بل باعتبارها ايضا وسائل لانتاج التبعية او بناء الشراكة او خلق البدائل او اعادة تعريف المكانة الاقليمية للدول الحبيسة داخل منظومة اعادة التموضع الدولي.

ويظهر ذلك اولا في المقاربة الاوروبية التي حاولت ان تعوض تراجع النفوذ العسكري المباشر بتوسيع نفوذها عبر الاقتصاد والربط والتمويل. فالاتحاد الاوروبي لم يتخل عن الساحل حين تعثرت بعثاته الامنية بل حاول ان يعيد صياغة حضوره من خلال منطق الاستثمار في الاستقرار عبر Global Gateway وحزم التمويل التنموي والطاقوي والرقمي ويبين تقرير Africa-Europe Foundation[94] لسنة 2024 ان الحزمة الاستثمارية الافريقية الاوروبية التزمت بتعبئة 150 مليار يورو حتى 2027 في مجالات الطاقة والنقل والرقمنة والقطاع الخاص والصحة والتعليم وهو ما يكشف ان بروكسل لا تنظر الى الساحل بوصفه مجرد عبء امني بل بوصفه فضاء يمكن من خلاله ربط افريقيا جنوب الصحراء بالاقتصاد الاوروبي ضمن شروط تضمن ايضا مصالح القطاع الخاص الاوروبي وقواعده التنظيمية ومن هذه الزاوية فان الدعم الاقتصادي الاوروبي لا ينفصل عن الرغبة في منع انتقال الساحل كليا الى مدارات صينية او روسية او خليجية بل يسعى الى تثبيت نموذج اروبي للنفاذ عبر البنية التحتية والتنمية المعيارية غير ان المعضلة الاوروبية تكمن في ان المال وحده لا يكفي حين تتبدل البيئة السياسية فتقرير ETTG[95] لسنة 2025 يوضح ان التوتر بين الامن والتنمية في الساحل جعل العروض الاوروبية

[94] Africa-Europe Foundation, The Africa-Europe Foundation Report 2024 (2024), 16 Global Gateway Africa-Europe Investment Package 2027.

[95] European Think Tanks Group, The Nexus between Security and Development in the Sahel, 3–5; Eric Hall, Europe's Forthcoming Sahel Strategy (Tallinn: ICDS, 2025), 5–8.

تبدو لكثير من النخب المحلية وكأنها تحمل حمولة سياسية ومعيارية لا تنفصل عن التاريخ الغربي في المنطقة وهذا ما يفسر ان بعض المبادرات الاوروبية رغم حجمها المالي لم تتحول الى نفوذ حاسم داخل مالي والنيجر وبوركينا فاسو بعد الانقلابات وبعبارة ادق فان الاتحاد الاوروبي يملك رصيدا ماليا ومؤسسيا كبيرا لكنه لا يملك دائما القبول السياسي الذي يسمح بتحويل هذا الرصيد الى قدرة فعلية على اعادة توجيه المجال الساحلي لذلك تبدو اداته الاقتصادية قوية من حيث الموارد محدودة من حيث القدرة على الحسم خاصة عندما تواجه عرضا روسيا يقدم الامن من دون شروط ديمقراطية او عرضا صينيا يقدم البنية التحتية من دون خطاب معياري ثقيل.

اما الصين فهي تمثل النموذج الاوضح على تحويل الاستثمار الى نفوذ طويل المدى فحضورها في الساحل لا يقوم على التمويل المجرد بل على الربط بين الموارد والبنية التحتية والطاقة. وتوضح ورقة Egmont[96] لسنة 2025 ان الصين ركزت في الساحل على النفط والتعدين وخاصة في النيجر حيث طورت الشركة الوطنية الصينية للنفط حقل اغاديم ثم شرعت منذ 2019 في بناء خط انابيب تصدير النفط من اغاديم الى ميناء سيمي في بنين وهو مشروع يعيد تعريف موقع النيجر الاقتصادي اقليميا ويمنح بكين دورا بنيويا داخل احد اهم الموارد الاستراتيجية للدولة وهذا يعني ان الصين لا تدخل الساحل فقط كجهة تمويل بل كقوة قادرة على ربط الاستخراج بالممرات بالتصدير، اي انها تتحكم في سلسلة القيمة الجيوسياسية لا في العقدة المالية فقط ومن هنا فان التنافس بينها وبين الغرب لا يدور فقط على من يقدم قروضا افضل بل على من يربط الساحل بشبكة اقتصادية عالمية تكون الصين في مركزها او في احد مفاصلها الحاسمة لكن خصوصية النفوذ الصيني لا تكمن فقط في حجمه بل في طبيعته أيضا فبكين تحتاج الى حد ادنى من الاستقرار حتى تستمر مشاريعها في النفط والطرق والمناجم والموانئ، ولذلك فهي تميل الى الدفع الهادئ نحو الاستقرار الوظيفي لا نحو اعادة تشكيل السياسة المحلية علنا. وتبرز ورقة Egmont[97] نفسها ان الصين توسطت بهدوء في 2024 بين سلطات النيجر وبنين بسبب اغلاق الحدود الذي عرقل تصدير النفط من اغاديم الى الساحل البنيني ما يؤكد ان بكين لا تتحرك فقط كمستثمر بل كذلك كفاعل يحمي خطوطه الاقتصادية

[96] Nina Wilen, "Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States," Egmont Policy Brief 375 (April 2025): 3–4.
[97] المرجع السابق ص5-6

ويمنع تعطيلها عبر الدبلوماسية الهادئة وعليه فان الصين تنافس الغرب على البنية التحتية والممرات والموارد لكنها تختلف عنه في انها لا تقدم نفسها كحامل لمشروع اصلاح سياسي بل كحامل لمشروع تنمية مرتبطة بالسيادة الشكلية وبالمنفعة المتبادلة. وهذا ما يمنحها قابلية اكبر للقبول داخل بعض النظم الساحلية الجديدة.

وفي المقابل لا يمكن فهم الاداة الاقتصادية الروسية في الساحل بالمنطق نفسه الذي نفهم به الاداة الصينية فروسيا لا تتميز في الاقليم بقدرتها على تمويل البنية التحتية الكبرى او مشروعات الاندماج الطويل المدى بل في قدرتها على تحويل الامن الى منفذ اقتصادي اي ان النفوذ الروسي الاقتصادي لا يسبق الاداة العسكرية بل غالبا ما يأتي بعدها او معها وهذا ما يفسر لماذا اقترن الحضور الروسي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر بالحديث عن الذهب والموارد والعقود المرتبطة بالحماية والنخب الحاكمة لا عن مشاريع ربط قاري او خطط تنمية واسعة وعلى هذا الاساس فان التنافس الروسي في المجال الاقتصادي داخل الساحل ليس تنافسا على نموذج التنمية بل على من يملك حق الوصول الى الموارد تحت غطاء الشراكة الامنية والسيادية. ولهذا تبقى اداته الاقتصادية اقل اتساعا من الصين والاتحاد الأوروبي لكنها اكثر التصاقا بالبنية السلطوية والامنية للدول المتعاقدة معها. [98]

اما تركيا فتقدم حالة هجينة بين الاقتصاد والدفاع والربط اللوجستي فهي لا تملك التمويل الصيني ولا الامتداد المؤسسي الاوروبي ولا مقاربة روسيا الامنية الصرفة لكنها تستثمر في البنى المتوسطة التي تجمع بين النقل والتجارة والخدمات والاشغال العامة والدبلوماسية الدفاعية وتؤكد ورقة Egmont[99] ان الخطوط الجوية التركية الى باماكو و واغادوغو و نيامي ليست تفصيلا تقنيا بل جزء من بنية نفوذ تقوم على الربط المستمر وبناء الشراكات وتضيف الورقة ان تركيا تقوي موقعها في الساحل ايضا عبر الجمع بين مبيعات الدرون والانخراط في مجالات اقل حساسية مثل البنية التحتية والخدمات بما يجعلها شريكا جذابا للدول الساحلية لانه يقدم حزمة نفوذ مرنة لا تنحصر في السلاح ولا تنفصل عنه بالكامل ومن هنا فان تركيا تنافس فرنسا والاتحاد الاوروبي في بعض الاسواق والمجالات اللوجستية كما تنافس الصين في بعض

[98] Spain's IEEE, Russia's Strategic Projection in the Sahel and Its Regional Implications (2026), 3–5; Nina Wilen, "Stepping up Engagement in the Sahel," 2–3.
[99] Nina Wilen, "Stepping up Engagement in the Sahel," 6–7; "Turkey in Africa: The Growing Presence of the Sublime Porte," IEEE (2026), 8–10.

مشروعات الاشغال والخدمات لكنها تفعل ذلك من موقع القوة المتوسطة السريعة التكيف لا من موقع القوة القائدة.

وتأتي دول الخليج وخاصة الامارات وقطر لتقدم نمطا اخر من الاداة الاقتصادية في الساحل فهذه الدول لا تتحرك عادة من خلال منظومات تنموية شاملة مثل الاتحاد الاوروبي او الصين بل عبر تمويل انتقائي عالي الاثر يذهب الى الموانئ والذهب واللوجستيات والمشاريع الرمزية او الانسانية بحسب طبيعة كل دولة وتوضح ورقةEgmont[100] نفسها ان القدرات المالية الخليجية تمنح هذه الدول فرصة للعب دور متزايد في المشاريع التنموية والبنية التحتية داخل الساحل كما تتيح لها اسقاط نفوذ ديني ورمزي من خلال بناء المساجد وتدريب الائمة. لكن الفارق بين الفاعلين الخليجيين مهم هنا. فالإمارات تبدو اكثر ميلا الى ربط المال بالامن والموارد والنخب في حين تبدو قطر اكثر ميلا الى الوساطة والمشاريع الانسانية وهكذا فان المال الخليجي في الساحل لا يعمل كتدفق تنموي محايد بل كأداة لبناء قنوات نفوذ متمايزة بين من يشتري الوصول السريع ومن يبني الشرعية الناعمة.

واذا انتقلنا الى الفاعلين الاقليميين نجد ان المغرب يقدم مثالا واضحا على توظيف المشاريع الاستثمارية لاعادة تعريف موقع الساحل نفسه. فالمبادرة الاطلسية المغربية لا تعرض نفسها كتمويل مجرد بل كخطة لربط الدول الساحلية الحبيسة بالموانئ المغربية على الاطلسي، بما يحول المغرب الى بوابة استراتيجية لتلك الدول وهذا يعني ان المشروع الاستثماري هنا يؤدي وظيفة تتجاوز الاقتصاد الى اعادة توجيه الجغرافيا السياسية اي نقل مركز الجذب من العمق الصحراوي-المغاربي الشرقي الى الواجهة الاطلسية الغربية ومن زاوية التنافس مع الجزائر فان هذه الاداة ليست محايدة لانها تقترح على دول الساحل ممرا بديلا ومركز ربط بديلا وهو ما يمنحها معنى جيوسياسيا يتجاوزكثيرا مجرد الحديث عن التجارة او الموانئ اما نيجيريا فتظهر داخل هذا المطلب من خلال دورها في مشاريع الطاقة العابرة للصحراء وخاصة انبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بالنيجر والجزائر وتوضح دراسة Ifri[101] ل Benjamin Augeان هذا المشروع لا يحمل فقط قيمة تجارية بل بعدا جيوسياسيا يتصل بربط خليج

---

[100] المرجع السابق

[101] Benjamin Auge, The Trans-Saharan Gas Pipeline: Between Geopolitical Opportunities and Commercial Uncertainties (Paris: Ifri, 2010), 5–8.

غينيا بالصحراء والضفة المتوسطية ولذلك فان نيجيريا لا ترى في الساحل فضاء تهديد فقط بل ممرًا اقتصاديا قادرا على نقل ثقلها الطاقوي شمالا وهذا مهم لانه يكشف ان بعض الفاعلين الاقليميين لا يتنافسون في الساحل على الامن فقط بل على اتجاهات الربط القاري اي على السؤال التالي عبر اي شبكات ستتصل غرب افريقيا بالشمال والمتوسط والاسواق العالمية ؟ وعليه يمكن القول ان الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية في الساحل لا يعملان خارج منطق التنافس الدولي بل في صلبه فالاتحاد الاوروبي يوظف الاستثمار لابقاء الساحل ضمن دائرة المصالح الاوروبية والصين توظف البنية التحتية والطاقة لتثبيت نفوذ طويل المدى وروسيا تحول الامن الى منفذ للموارد وتركيا تبني نفوذها عبر الربط والخدمات والدفاع المرن ودول الخليج تستخدم المال لفتح ابواب النفاذ السياسي والديني واللوجستي والمغرب ونيجيريا يوظفان المشاريع العابرة للحدود لاعادة تعريف موقع الساحل داخل الخرائط الاقتصادية الاقليمية وبذلك يصبح الاستثمار في الساحل ليس فقط استثمارا في الطرق والطاقة والاتصالات بل استثمارا في شكل الاقليم نفسه من يربطه ؟ ومن يمر عبره ؟ ومن يستفيد من موارده؟ ومن يصوغ اتجاهه الجيوسياسي المقبل ؟

المطلب الثالث : التاثير السياسي والدبلوماسي على حكومات منطقة الساحل

لا يمارس الفاعلون الدوليون نفوذهم في الساحل الافريقي عبر السلاح والمال فقط بل ايضا عبر التاثير في عملية صنع القرار السياسي داخل الحكومات الساحلية نفسها وهذه النقطة هي الاكثر اهمية من الناحية التحليلية لان القوة الخارجية لا تصبح نافذة فعلا الا عندما تنجح في تعديل حسابات النخبة الحاكمة او توجيه اولوياتها او اعادة صياغة بيئتها الادراكية ومن هنا يكون اطار نظرية صنع القرار السياسي هو المدخل الانسب لفهم هذا المطلب لان السؤال المركزي ليس فقط من يملك النفوذ؟ بل كيف يترجم هذا النفوذ داخل قرار الدولة الساحلية فالدولة هنا ليست صندوقا اسودا بل ساحة تتفاعل داخلها ضغوط الامن والشرعية والموارد والانقلابات والنخب العسكرية والرأي العام المحلي والتاثير الخارجي وحين تنجح قوة خارجية في التأثير على ترتيب هذه العناصر فانها تكون قد اثرت فعلا في القرار لا في الخطاب فقط وفي الساحل تحديدا حيث ضعف المؤسسات وارتفاع هشاشة الشرعية يصبح القرار السياسي اكثر قابلية للاختراق واعادة التوجيه من قبل الفاعلين الخارجيين وهذا ما تؤكده قراءات حديثة

ترى ان الساحل لم يعد مجرد مسرح للتنافس العسكري بل اصبح فضاء تتنافس فيه القوى المختلفة على العقول الحاكمة ومنطق القرار داخل العواصم الساحلية.

ومن منظور نظرية صنع القرار السياسي يمكن القول ان الحكومات الساحلية لا تتخذ قراراتها الكبرى في فراغ بل تحت ضغط ثلاث دوائر متداخلة. الدائرة الاولى هي دائرة البقاء السياسي للنظام اي ما يضمن للنخبة الحاكمة الاستمرار في السلطة والدائرة الثانية هي دائرة التهديدات الامنية المباشرة سواء كانت جماعات مسلحة او انقلابات او ضغوطا حدودية اما الدائرة الثالثة فهي دائرة الموارد والشرعية الخارجيةا ي من يملك تمويل الدولة او تدريب جيشها او حمايتها دبلوماسيا وفي بيئة مثل الساحل كثيرا ما تطغى الدائرتان الاولى والثانية على الثالثة ما يعني ان الحكومات لا تختار شريكها الخارجي دائما بناء على الكفاءة التنموية او المردودية الاقتصادية بل بناء على سؤال اكثر حدة من يساعد النظام على البقاء ومن يمنحه هامش قرار اكبر ؟ ولهذا يمكن فهم لماذا تميل بعض الحكومات الجديدة في الساحل الى اعادة ترتيب تحالفاتها بسرعة بعد الانقلابات ولماذا قد تفضل عرضا روسيا امنيا على عرض اوروبي تنموي او دعما خليجيا مرنا على شراكة غربية مثقلة بالشروط[102] كما ان في هذا السياق بالذات تصبح نظرية الالعاب[103] ذات المستويين مفيدة كاطار مساعد فحكومات الساحل لا تتفاوض مع الخارج على مستوى واحد فقط بل على مستويين متزامنين فهي تفاوض القوى الدولية من جهة لكنها تفاوض جمهورها المحلي ونخبها العسكرية وشبكاتها الاجتماعية من جهة اخرى وهذا يعني ان قرار قبول بعثة عسكرية او رفضها او التقارب مع روسيا او الصين او فرنسا لا يصدر فقط عن تقدير دولي بل عن حساب داخلي يتعلق بكيف سيقرأ هذا القرار محليا فالحكومة التي تعجز عن تسويغ قرارها داخليا تخسر جزءا من قدرتها على توظيفه خارجيا والعكس صحيح أيضا كلما استطاع الفاعل الخارجي ان يجعل عرضه مقبولا داخل الجمهور المحلي زادت فرص تاثيره في القرار ولهذا فان الانظمة العسكرية الجديدة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو لم تتعامل مع روسيا او فرنسا او الاتحاد الاوروبي فقط باعتبارهم شركاء او خصوما بل باعتبار كل منهم ورقة في لعبة مزدوجة : كيف يستخدم الخارج لتعزيز الشرعية في الداخل ؟مما يعيي كيف يستخدم

[102] Cherkaoui Roudani, “Mali Kura, Mali Fanga: The Political Trajectory of Mali under Military Rule,” IRSEM, 2025; Rossella Marangio, “The Multi-Aligned Sahel,” EUISS, 2025.

[103] Robert Putnam, “Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games,” International Organization 42, no. 3 (1988): 427–460.

الداخل لاعادة التفاوض مع الخارج [104] ومن هنا نفهم لماذا لم يعد التاثير السياسي والدبلوماسي في الساحل مقتصرا على البيانات والقمم بل صار يشمل اعادة صياغة الادراك السياسي للحكومات ففرنسا مثلا كانت تاريخيا تعتمد على حضور سياسي ودبلوماسي عميق داخل العواصم الفرانكوفونية وكانت ترى ان قربها من النخب الحاكمة كفيل بالحفاظ على تاثيرها لكن هذا النموذج تعرض لتآكل كبير حين لم تعد الحكومات الجديدة ترى في باريس ضامنا للشرعية بل عبئا عليها وتوضح Ifri[105] ان ازمة فرنسا في الساحل لم تكن ازمة عسكرية فقط بل ازمة علاقة مع صانعي القرار الجدد الذين صاروا يعتبرون الابتعاد عن باريس جزءا من تثبيت شرعيتهم السياسية وهذا يعني ان فرنسا خسرت شيئا اعمق من القواعد او الاتفاقيات اي خسرت القدرة على جعل خيارها الخارجي قابلا للتسويق داخل القرار المحلي.

اما روسيا فقد فهمت هذه النقطة بسرعة واستثمرت فيها فهي لا تنافس الغرب في الساحل عبر تقديم نموذج مؤسساتي بديل فحسب بل عبر مخاطبة منطق القرار لدى النخب الحاكمة اي انها تعرض على الحكومات الساحلية ثلاثة اشياء في وقت واحد :

- حماية امنية
- اعترافا سياسيا
- خطابا سياديا ضد الغرب

وهذه العناصر الثلاثة تدخل مباشرة في صلب حسابات صنع القرار السياسي. فالنظام الذي يواجه عزلة خارجية او تمردا داخليا او ازمة شرعية يجد في الشراكة مع موسكو وسيلة لاعادة ترتيب بيئة القرار لصالحه وتلاحظ تقارير روسية وغربية حديثة ان روسيا لم تنجح فقط في ملء فراغ عسكري بل في بناء سردية سياسية تجعل التقارب معها علامة على الاستقلال عن الغرب وهنا يلتقي القرار مع القوة الناعمة، لا بمعناها الثقافي التقليدي بل بمعناها السياسي الرمزي اي القدرة على جعل خيار معين يبدو سياديا وجاذبا ومشرفا امام الرأي العام والنخب[106] ومن هذه الزاوية تحديدا يصبح مفهوم القوة الناعمة اداة تفسيرية ضرورية فالقوة الناعمة في الساحل لا تعمل فقط عبر الثقافة او التعليم بل عبر السرديات والرموز والقبول السياسي فروسيا

[104] Exploratory Research Report on the Sahel Media and Political Ecosystem (Riga: NATO StratCom COE, 2023), 10–12

[105] Alain Antil and Thierry Vircoulon, After the Failure in the Sahel, Rethinking French Policy in Africa (Paris: Ifri, 2024), 1–3.

[106] "Russia's Strategic Projection in the Sahel and its Regional Implications," IEEE, April 2026, 5–7..

تبني جزءا من نفوذها عبر خطاب الشراكة بلا شروط و احترام السيادة و رفض الهيمنة الغربية وتركيا تبني جزءا من نفوذها عبر صورة الشريك المسلم البراغماتي الذي يجمع بين الدرون والدبلوماسية والتجارة من دون ان يحمل عبء الاستعمار وقطر تستخدم الوساطة والمساعدات لتقديم نفسها كفاعل مقبول داخل البيئات المتوترة والمغرب يستخدم الدبلوماسية الدينية والاطلسية الاقتصادية لبناء صورة الدولة البوابة وحتى الاتحاد الاوروبي رغم تراجع حضوره الامني يحاول ان يحتفظ بجزء من تأثيره عبر خطاب التنمية والحوكمة والفرص وهذا كله يعني ان الحكومات الساحلية لا تستجيب فقط لمن يملك المال او السلاح بل ايضا لمن ينجح في تشكيل صورة اكثر جاذبية داخل مخيلة القرار السياسي.[107]

وفي هذا المستوى يمكن فهم كيف ان الدعم الاقتصادي والحضور العسكري يصبحان بدورهما عناصر في معادلة التاثير السياسي والدبلوماسي فالمساعدات لا تؤثر فقط لانها تمول مشاريع بل لانها تعيد ترتيب التحالفات داخل النخبة والقواعد لا تؤثر فقط لانها تقدم الحماية بل لانها تعطي الطرف الخارجي قدرة على الوصول الى دوائر القرار السيادي والبعثات لا تؤثر فقط لانها تدرب او تراقب بل لانها تعيد تشكيل المفاهيم التي تعمل بها الوزارات والاجهزة الامنية ومن ثم فان التاثير على الحكومات في الساحل لا يحدث في لحظة تفاوض واحدة بل عبر تراكم بطيء من الاختراق المؤسسي والرمزي والوظيفي وفي هذا المعنى تصبح ادوات النفوذ كلها مترابطة السلاح يهيئ القرار والمال يثبته والسردية تشرعنه.

اما على مستوى الفاعلين الإقليميين فيظهر المغرب ونيجيريا بوصفهما مثالين واضحين على كيف يمارس التاثير السياسي من دون تدخل عسكري مباشر كثيف فالمغرب يسعى الى جعل حكومات الساحل ترى في الرباط بوابة اقتصادية ودينية واطلسية يمكن ان تخفف عزلتها وهو بذلك يؤثر في القرار عبر توسيع مجال الخيارات امام هذه الحكومات لا عبر فرض خيار واحد عليها ونيجيريا تؤثر عبر وزنها داخل ايكواس وعبر قدرتها على ربط القرار الساحلي بمصالح غرب افريقيا الاوسع خصوصا في ما يتعلق بالشرعية والانقلابات والطاقة لكن الفارق بينهما مهم المغرب ينافس على جاذبية البديل بينما تنافس نيجيريا على شرعية القيادة الإقليمية وفي كلا

[107] Nina Wilen, “Russia, China, Turkey and the Gulf States,” Egmont Policy Brief 375 (2025), 6–7

الحالتين فان القرار الساحلي لا يتشكل فقط تحت ضغط القوى الكبرى بل ايضا تحت ضغط عروض اقليمية تحاول اعادة تعريف من يملك حق التاثير داخل الاقليم.[108]

ومن الناحية التطبيقية تكشف ازمات مالي والنيجر وبوركينا فاسو في السنوات الاخيرة ان الحكومات الساحلية لم تعد تتصرف كمتلق سلبي للنفوذ الخارجي بل كفاعل يحاول المناورة بين العروض الدولية فهي تستخدم التقارب مع روسيا لتحسين شروط التفاوض مع الغرب او لطرد جزء منه وتستخدم الخطاب السيادي لتحويل الاختيار الخارجي الى رصيد داخلي وتستخدم القطيعة مع بعض المنظمات لزيادة شرعيتها المحلية وهذا يعني ان التاثير الدولي مهما بلغ يظل خاضعا لقدرة الحكومات نفسها على توظيفه في لعبة مزدوجة داخلية وخارجية ومن هنا لا يمكن فهم القرار السياسي في الساحل فقط عبر منطق التبعية بل كذلك عبر منطق المساومة الاستراتيجية للنخب المحلية التي لا تستسلم للنفوذ بقدر ما تعيد توظيفه لحساب بقائها وفي القراءة الجزائرية تحديدا تتخذ هذه المسالة بعدا اكثر حساسية فالجزائر لا ترى التاثير السياسي والدبلوماسي على حكومات الساحل مجرد تفاعل طبيعي بين الدول بل تراه في كثير من الاحيان الالية الاخطر في تدويل القرار الساحلي فحين تنجح قوة خارجية في توجيه حسابات النخبة الحاكمة او في جعل بقاء النظام معتمدا على دعمها او في ادخال الحكومات في لعبة الاصطفاف ضد خصومها فان الساحل يتحول تدريجيا من فضاء جوار الى فضاء قرار مخترق ولهذا تتحفظ الجزائر على كل ما يجعل القرار الساحلي رهينة لاعتبارات خارجية سواء اتى ذلك عبر القواعد او السرديات السيادية التي تستخدمها بعض القوى الكبرى والصاعدة لتحقيق اختراق سياسي وهي في هذا المعنى تفضل ان يبقى القرار في دول الساحل نابعا من توازنات اقليمية وافريقية اكثر من كونه انعكاسا لتنافس دولي مفتوح وعليه يمكننا القول ان التأثير السياسي والدبلوماسي على حكومات الساحل لا يعمل في الهامش بل في قلب معادلة النفوذ ومن خلال نظرية صنع القرار السياسي نفهم ان جوهر المسالة هو من ينجح في توجيه حسابات النخبة الحاكمة ومن خلال نظرية الالعاب ذات المستويين نفهم ان كل قرار خارجي هو ايضا تفاوض داخلي على الشرعية والبقاء ومن خلال نظرية القوة الناعمة نفهم ان النفوذ لا ينجح فقط عندما يخشى بل ايضا عندما يقبل ويبرر ويسوق كخيار سيادي او تنموي او اخلاقي وفي هذا كله يتبين ان التنافس

[108] "West Africa at a Crossroads of Partnerships," Policy Center for the New South, April 8, 2025; The Emergence of the Alliance of Sahel States (2026), relevant sections on regional decision dynamics.

الدولي في الساحل لم يعد فقط تنافسا على الموارد او القواعد او الطرق بل صار في جوهره تنافسا على من يصوغ القرار السياسي نفسه داخل العواصم الساحلية.

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على الصراعات الداخلية والارهاب

المطلب الاول: تداعيات التنافس على الصراعات الداخلية والارهاب

لم يعد التنافس الدولي في الساحل الافريقي يقتصر على كونه صراعا بين قوى خارجية على النفوذ بل تحول الى عامل يعيد تشكيل بنية الصراع الداخلي نفسه فالصراعات التي كانت تبدو في ظاهرها نزاعات محلية على السلطة او الموارد او التمثيل صارت تتغذى من تعدد الرعاة الخارجيين ومن تبدل شبكات الدعم ومن اختلاف الخطابات التي تقدمها القوى الدولية والاقليمية للنخب الحاكمة وللمجتمعات المحلية في آن واحد وبهذا المعنى لم يعد العنف في الساحل مجرد نتيجة لهشاشة الدولة بل صار ايضا نتيجة لكون هذه الهشاشة نفسها تحولت الى موضوع استثمار دولي فكلما اشتد التنافس الخارجي ازداد ميل النخب المحلية الى استخدامه في صراعاتها الداخلية وازدادت قابلية الجماعات المسلحة لاستغلال التصدعات التي يحدثها هذا التنافس داخل الدولة والمجتمع.

ويظهر هذا بوضوح في ان الانقلابات العسكرية التي شهدها الساحل بين 2020 و2023 لم تكن مجرد تبدل في النخب الحاكمة بل فتحت مسارا جديدا لاعادة تموضع الصراعات الداخلية فدراسة OECD حول الانقلابات والجهادية في الساحل تؤكد ان انقلابات مالي وبوركينافاسو فاقمت التمردات الجهادية بدل ان تحتويها وان انقلاب النيجر مرشح بدوره لاثار سلبية طويلة المدى على الوضع الأمني والمغزى هنا ليس فقط ان الجيوش فشلت في الوفاء بوعد الاستقرار بل ان انتقال السلطة بالعنف ادخل الدول نفسها في مرحلة اعادة تعريف للتحالفات والاولويات والعدو الرئيسي وفي هذه المرحلة الانتقالية بالذات تنفتح فجوات القرار وتضعف استمرارية التنسيق بين الاجهزة وتفقد الدولة جزءا من قدرتها على الضبط المحلي وهو ما يسمح للجماعات المسلحة بان تتحرك داخل هوامش اوسع من السابق.[109]

ومن ثم فان التنافس الدولي لا يزيد العنف فقط عبر الدعم المباشر لهذا الطرف او ذاك بل ايضا عبر تفكيك البيئة الاقليمية للتعاون الأمني فعندما دخلت دول الساحل في مسارات قطيعة مع فرنسا وبعض الاطر الغربية ثم دخلت في توتر مع ايكواس وبعض صيغ التعاون الإقليمي و

[109] OECD/SWAC, Military Coups, Jihadism and Insecurity in the Central Sahel, 7–14, 19–25.

تضررت منظومات تبادل المعلومات والضبط الحدودي والتنسيق المشترك وقد نبهت ورقة Africa Center[110] الى ان التهديدات العابرة للحدود ومنها التطرف العنيف والتهريب والجريمة المنظمة تتضاعف اثارها حين تتراجع اشكال التعاون بين الدول وحين تتداخل التوترات المجتمعية مع ضعف الخدمات الحكومية والدعاية المعادية للدولة وهذا يعني ان التنافس الخارجي لا يعيد فقط اصطفاف النخب بل يضعف ايضا الشبكة الاقليمية التي كانت تحد جزئيا من سيولة الجماعات المسلحة.

وفي هذا السياق لا تتحرك الجماعات المسلحة كفاعل مستفيد عرضي من الفوضى بل كفاعل يتقن تسييس الفراغات ويبرز هنا بوجه خاص جماعة نصرة الاسلام والمسلمين JNIM التي لم تتوسع فقط بقوة السلاح بل بقدرتها على التغلغل في المظالم المحلية واستثمار النزاعات على الارض والرعي والجباية والتمثيل الاجتماعي ويشير تقرير Crisis Group[111] الصادر في ابريل 2026 الى انه بين مارس 2017 ونهاية 2025 ارتبطت الجماعة بـ 16,023 حادثة عنف نتج عنها 39,850 قتيلا كما يوضح ان تمددها خارج قلب الساحل لا يقوم اساسا على الانتشار السريع بل على الاختراق التدريجي للبيئات المحلية وتوظيف التوترات القائمة داخلها وهذه نقطة محورية لانها تكشف ان الارهاب في الساحل لم يعد مجرد نشاط عسكري ضد الدولة بل صار محاولة لاحتلال مساحات السلطة والتحكيم والجباية والحماية داخل المجتمع نفسه.

ومن هنا يتضح ان التنافس الدولي يؤثر في الارهاب من زاويتين مترابطتين فمن جهة أولى يؤدي تعدد الفاعلين الخارجيين الى تشتيت تعريف العدو داخل الحكومات الساحلية بحيث يصبح جزء من جهد الدولة موجها الى تثبيت التحالفات الخارجية والدفاع عن شرعيتها بدلا من تركيزه على بناء استراتيجية داخلية متماسكة ضد الجماعات المسلحة ومن جهة ثانية تمنح الاستقطابات الدولية لهذه الجماعات فرصة لتقديم نفسها بوصفها الطرف الوحيد القادر على استثمار تناقضات الدولة وحلفائها ولهذا لم تعد الجماعات المسلحة في الساحل تتحرك فقط ضد الدولة بل ايضا بين الدول وداخل الشقوق التي يخلقها تنافس رعاتها الخارجيين كما ان التنافس الدولي يعيد تعريف العلاقة بين الصراع الداخلي والارهاب عبر عسكرة الاستجابات على نحو قد يزيد منسوب العنف بدل ان يطوقه فحين تصبح كل قوة خارجية حريصة على

[110] Africa Center for Strategic Studies, Recalibrating Coastal West Africa's Response to Violent Extremism, 2–4.

[111] International Crisis Group, Understanding JNIM's Expansion beyond the Sahel, Report no. 321 (2026), 1–4.

اثبات جدوى نموذجها الخاص سواء كان غربيا او روسيا او غير ذلك تميل الحلول الى تغليب الفعل العسكري على بناء التسويات السياسية والاجتماعية. وتنبّه ورقة SIPRI[112] حول ادارة الصراع في بيئة دولية متزايدة التعقيد الى ان الاستثمار العالمي في بناء السلام غير العسكري تراجع بشدة، في وقت يتزايد فيه الاعتماد على المقاربات المسلحة وداخل الساحل تحديدا يعني ذلك ان الصراعات الداخلية تغدو اكثر قابلية للاستمرار، لان جذورها الاجتماعية والمؤسسية لا تعالج بالقدر نفسه الذي تدار به نتائجها العسكرية ولا ينبغي هنا اختزال الظاهرة في العلاقة بين الانقلابات والجهادية فقط بل يجب التنبه الى ان التنافس الدولي يضفي على الصراع الداخلي مستويات جديدة من المعنى. فالحكومات الجديدة توظف الخطاب السيادي لتبرير خياراتها الخارجية وبعض القوى الدولية تستخدم خطاب مكافحة الارهاب لتثبيت مواقعها والجماعات المسلحة بدورها تستثمر هذا كله لتقديم الدولة كوكيل لقوى اجنبية او ككيان عاجز عن حماية السكان. وعندما تتكاثر هذه السرديات، يتحول الارهاب من تحد امني الى جزء من حرب شرعيات، يصبح فيها السؤال ليس فقط من يسيطر على الارض بل من ينجح في تعريف من هو الحامي ومن هو الخائن ومن هو الشريك المشروع ومن هو الطرف التابع للخارج و يمكن القول ان التنافس الدولي في الساحل لم يؤد فقط الى زيادة عدد الفاعلين داخل الصراع بل ادى الى تحويل الصراعات الداخلية نفسها الى صراعات متعددة الطبقات فهي محلية من حيث المظالم، واقليمية من حيث الامتداد الحدودي، ودولية من حيث الرعاة والخطابات والموارد والنتيجة ان الارهاب لم يعد ظاهرة منفصلة عن السياسة بل صار في كثير من الحالات احد اشكال اعادة توزيع السلطة داخل فضاء تتزاحم فيه الدول والجماعات والمنظمات والرعاة الخارجيون. ومن زاوية المقاربة الجزائرية، تتأكد هنا فكرة أساسية هي ان عسكرة الساحل من الخارج وتدويل صراعاته لا يضعفان الارهاب بالضرورة بل قد يمنحانه بيئة اكثر ملاءمة للتكيف والتمدد ما دام بناء الدولة والشرعية المحلية والتسوية الاجتماعية يظل مؤجلا امام ضغط الجيوسياسة والتنافس الدولي.

[112] SIPRI, Conflict Management in an Increasingly Complex World (Stockholm: SIPRI, 2025), 3–5.

المطلب الثاني: تاثير التنافس على السيادة الوطنية لدول الساحل

لا يمكن تناول مسالة السيادة الوطنية في الساحل الافريقي وفق معناها القانوني الضيق فقط، لان المشكلة في هذا الاقليم لا تتعلق بوجود دول معترف بها شكلا بل بمدى قدرة هذه الدول فعلا على احتكار القرار والامن والموارد وتحديد شراكاتها الخارجية من موقع الارادة لا من موقع الاضطرار ومن هنا فان التنافس الدولي في الساحل لا يهدد السيادة فقط عندما يفرض تدخلا عسكريا مباشرا بل يهددها ايضا حين يجعل القرار الوطني نفسه نتاجا لموازين قوى خارجية او حين يحول الدولة الى ساحة مساومة بين رعاة متنافسين او حين يدفعها الى استبدال تبعية باخرى تحت شعار التحرر والاستقلال ولذلك فان السيادة في الساحل ليست معطى ثابتا بل مجال صراع دائم بين الدولة والنخب الحاكمة والجماعات المسلحة والقوى الدولية والاقليمية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان التنافس الدولي اعاد تعريف السيادة في الساحل صغتها في ثلاث زوايا مترابطة:

- الزاوية الأولى: هي سيادة القرار السياسي اي قدرة الدولة على اتخاذ خياراتها الخارجية والداخلية من دون ارتهان لحماية او تمويل او ضغط خارجي حاسم.
- الزاوية الثانية: هي سيادة الامن اي قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة داخل حدودها ومنع تحول الحماية الخارجية الى بديل دائم عن جيشها ومؤسساتها.
- الزاوية الثالثة: فهي سيادة الموارد والممرات اي قدرة الدولة على ادارة ذهبها ونفطها ويورانيومها وحدودها وممراتها التجارية بما يخدم اولوياتها الوطنية لا اولويات الرعاة الدوليين وفي الساحل تحديدافنادرا ما تبقى هذه الزوايا منفصلة لأن من يؤثر في الامن يؤثر في القرار ومن يمسك بالممرات والموارد يؤثر في طبيعة الشراكات والتحالفات.

وقد ظهرت هشاشة هذه السيادة بوضوح مع التحولات التي عرفتها مالي والنيجر وبوركينا فاسو بعد الانقلابات فهذه الانظمة الجديدة رفعت خطابا سياديا حادا ضد فرنسا وبعض الاطر الغربية وقدمت خياراتها الجديدة بوصفها استعادة للاستقلال الوطني غير ان السؤال التحليلي هنا ليس هل انسحبت فرنسا او تقلص حضور الاتحاد الاوروبي فقط بل هل تحول ذلك فعلا الى سيادة مستقلة ام الى اعادة تموضع داخل توازنات خارجية جديدة فدراسة SIPRI حول الترسخ العسكري في مالي والنيجر تشير الى ان الانقلابات لم تعن فقط تغيير الحكومات بل

كرست نمطا من الحكم العسكري المتمركز حول المؤسسة الأمنية بحيث اعيدت صياغة العلاقة بين الداخل والخارج على اساس بقاء السلطة أولا وهذا يعني ان بعض شعارات السيادة قد تتحول عمليا الى سيادة السلطة لا سيادة الدولة اي الى استقلال النخبة الحاكمة عن خصومها الخارجيين مع بقاء الدولة نفسها رهينة تحالفات امنية وموارد خارجية جديدة.[3]

ومن هنا فإن احد اخطر آثار التنافس الدولي على السيادة الوطنية هو انه يدفع الدول الساحلية الى المفاضلة بين السيادة والنجاة فالحكومة التي تواجه جماعات مسلحة وتمردات داخلية وعزلة خارجية قد تجد نفسها مضطرة الى استدعاء داعم خارجي يوفر لها الحماية او السلاح او التمويل. لكن هذا الدعم لا يأتي عادة بلا كلفة فالحضور الفرنسي في السابق والاميركي جزئيا والروسي لاحقا وكذلك بعض اشكال التمويل الخليجي او الصيني كلها تعيد ترتيب القرار الوطني بما يتجاوز ظاهر الشراكة وهكذا تدخل الدولة في معادلة قاسية لكي تحمي ما تبقى من بقائها قد تضطر الى تقليص بعض مظاهر سيادتها الفعلية وفي هذه النقطة تحديدا لا يعود السؤال من هو الشريك الافضل بل من هو الشريك الذي يجعل التبعية اقل وضوحا او اكثر قابلية للتسويق الداخلي ويظهر هذا بوجه خاص في سيادة الامن فالدولة الساحلية التي تعتمد على بعثة اجنبية او على مستشارين عسكريين او على قوات خاصة او على قدرات استخباراتية اجنبية لا تفقد سيادتها بالمعنى الرمزي فحسب بل تتنازل جزئيا عن احتكارها لوظيفة الحماية وهذا ما كشفته تجربة فرنسا سابقا ثم تجربة روسيا لاحقا ثم البعثات الاوروبية والاممية بدرجات مختلفة فكلما اتسعت وظيفة الحماية الخارجية تراجع مبدأ ان الجيش الوطني هو المرجع الوحيد في انتاج الامن والمشكلة هنا ليست فقط في الاعتماد على الخارج بل في ان هذا الاعتماد قد يعيد تشكيل الجيش والنخبة الحاكمة نفسها على نحو يجعلها اكثر ولاء للتحالف الخارجي من ولائها لميزان المجتمع والدولة وقد بينت دراسة SIPRI[113] عن مالي والنيجر ان الترسخ العسكري بعد الانقلابات لا يقوي السيادة بالضرورة بل قد يخلق نمطا من الاستقلال السلطوي المقترن بالاعتماد الامني.

اما على مستوى سيادة الموارد فان التنافس الدولي يجعل من الذهب والنفط واليورانيوم والممرات اللوجستية عناصر شديدة الحساسية فدراسة OECD[114] عن حوكمة الموارد الطبيعية والهشاشة في الساحل توضح ان الموارد لا تتحول تلقائيا الى مصدر قوة للدولة بل قد

[113] SIPRI, Military Entrenchment in Mali and Niger: Praetorianism in Practice? (2024), 5–9, 16–20.
[114] OECD, Natural Resource Governance and Fragility in the Sahel, 20–24, 38–41

تصبح مصدر ضعف حين تكون مؤسسات الحوكمة هشة وحين تتقاطع المصالح المحلية مع الرعاة الخارجيين والجماعات المسلحة والاقتصاد غير الرسمي. وفي مثل هذه الحالة لا تفقد الدولة مواردها فقط بل تفقد ايضا حقها في تحديد من ينتفع بها وباي شروط ولذلك فان التنافس الدولي على الموارد في الساحل لا يهدد السيادة فقط لانه يفتح شهية الخارج بل لانه يربط بقاء بعض النظم او الجماعات او الشبكات بقدرتها على الوساطة بين الداخل والخارج في الوصول الى تلك الموارد.

كما ان السيادة الوطنية في الساحل تتعرض لاعادة صياغة من خلال تعدد الاصطفافات لا من خلال الاحتلال المباشر. وتوضح ورقة EUISS [115] حول الساحل متعدد الاصطفافات ان المنطقة لم تعد محكومة بمنطق الانحياز الكامل لمعسكر واحد بل بمنطق الموازنة بين عروض مختلفة غربية وروسية وخليجية وتركية وصينية وهذا يبدو في ظاهره تعزيزا لحرية الدولة الساحلية في الاختيار لكنه يحمل وجها آخر لان الدولة قد تتحول من فاعل مستقل الى ساحة تفاوض بين الاصطفافات فهي لا تفرض شروطها على الشركاء بقدر ما تعيد توزيع تبعياتها بينهم ومن هنا فإن التعدد في الشراكات لا يساوي دائما ارتفاعا في السيادة بل قد يعني احيانا تشظي التبعية بدل تجاوزها

وفي هذا السياق نفسه يصبح خطاب السيادة جزءا من المعركة السياسية لا مجرد توصيف قانوني فالانظمة الجديدة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو تستخدمه لتبرير القطيعة مع فرنسا ومع بعض الاطر الإقليمية كما تستخدمه لتسويغ التقارب مع روسيا او مع غيرها وهنا تظهر مفارقة مهمة فكلما ارتفع الخطاب السيادي ازدادت الحاجة الى داعم خارجي جديد يحمي هذا الخطاب من الانهيار وبذلك قد تتحول السيادة من مبدأ للتحرر الى اداة لاعادة تدوير الشرعية داخليا بينما يظل القرار الفعلي محكوما بقيود الامن والموارد والرعاة وهذا لا يعني ان الخطاب السيادي وهم كامل لكنه يعني ان السيادة في الساحل كثيرا ما تشتغل بوصفها مورد شرعية سياسية بقدر ما تشتغل بوصفها حقيقة مؤسساتية مكتملة.

اما من زاوية المنظمات الاقليمية والدولية فان ازمة ايكواس و G5 Sahel وMINUSMA تؤكد ان السيادة الساحلية باتت تتخذ ايضا بعدا تنظيميا فحين ترفض دولة ما بعثة اممية او

[115] . Rossella Marangio, "The Multi-Aligned Sahel: Reframing the EU's Role in a Crowded Region," European Union Institute for Security Studies, November 25, 2025; idem, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations," EUISS, May 23, 2025.

تقلص تعاونها مع منظمة إقليمية يبدو ذلك في الظاهر استعادة للقرار الوطني لكن هذا القرار نفسه قد يفضي الى عزلة او الى انتقال نحو ترتيبات اكثر ضيقا مثل AES بما يعيد تعريف السيادة من منطق الانفتاح المؤسسي الواسع الى منطق السيادة الدفاعية المنغلقة وهكذا لم يعد التنافس الدولي يضغط فقط على الدولة من الخارج بل يدفعها ايضا الى اعادة تحديد اي نوع من التنظيم الاقليمي تقبل به سوى التنظيمات المفتوحة نسبيا كايكواس والامم المتحدة ام التحالفات الضيقة التي تفضلها النظم العسكرية الجديدة وفي القراءة الجزائرية تمثل هذه المسالة واحدة من اخطر نتائج التنافس الدولي في الساحل فالجزائر لا تنظر الى السيادة هنا كمفهوم قانوني فقط بل كشرط لازم لاستقرار الجوار الجنوبي ومن ثم فهي ترى ان اخطر ما يفعله التنافس الدولي ليس فقط جلب المزيد من الفاعلين الى الساحل بل تحويل القرار الساحلي نفسه الى قرار قابل للاختراق فحين تعتمد دولة ساحلية في حمايتها او اقتصادها او شرعيتها على الخارج تصبح سيادتها شكلية اكثر منها فعلية ويغدو الاستقرار رهينا بتوازنات لا تتحكم فيها الدولة وحدها ولهذا تميل الجزائر الى تفضيل المقاربات التي تحفظ الحد الادنى من القرار الوطني والإقليمي حتى عندما تختلف مع بعض الحكومات الساحلية في اختياراتها التفصيلية وبكلمة أخرى ترى الجزائر ان السيادة في الساحل ليست ترفا خطابيا بل خط الدفاع الاول ضد تحويل الاقليم الى مجال مفتوح لاعادة توزيع النفوذ الدولي اي ان التنافس الدولي في الساحل لا يمس السيادة الوطنية في مستوى واحد فقط بل في مستويات القرار والامن والموارد والتنظيم الاقليمي معا وهو لا ينتج دائما احتلالا مباشرا او وصاية معلنة بل قد ينتج اشكالا اكثر تعقيدا من السيادة المقيدة حيث ترفع الدولة خطاب الاستقلال بينما تتحرك عمليا داخل شبكات اعتماد جديدة ومن هنا فان معضلة الساحل لا تكمن فقط في ضعف الدولة بل في ان القوى المتنافسة حولها قد تحول هذا الضعف الى بنية دائمة وعندما يحدث ذلك لا تعود السيادة مسالة حدود واعتراف دولي فقط بل تصبح مسالة من يملك فعلا حق القرار والحماية والتصرف في الموارد داخل الدولة الساحلية.

المطلب الثالث : المخاطر والفرص للمقاربة الجزائرية في مواجهة التنافس الدولي

لا يمكن تحليل المخاطر والفرص التي يطرحها التنافس الدولي على المقاربة الجزائرية في الساحل من زاوية وصفية فقط لأن المسألة لا تتعلق بمجرد تعدد الفاعلين الخارجيين بل بكيفية تأثير هذا التعدد في المجال الامني الاقليمي الملاصق للجزائر وفي قدرة الدولة الجزائرية

على الحفاظ على دورها ووظيفتها ومجال مناورتها ولهذا يبدو اطار مركب هو الانسب هنا فنظرية المركب الامني الاقليمي تسمح بفهم الساحل بوصفه امتدادا مباشرا للبيئة الامنية الجزائرية لا فضاء خارجيا منفصلا بينما تساعد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على تفسير كيف تتفاعل الضغوط الخارجية مع ادراك النخبة الجزائرية وموارد الدولة ومحدداتها الداخلية في حين يتيح مفهوم التحوط الاستراتيجي فهم الطريقة التي تحاول بها الجزائر تجنب الانخراط في اصطفاف دولي واحد مع الابقاء على هامش تعاون انتقائي مع قوى متعددة وبهذا المعنى فالتنافس الدولي لا يظهر فقط كتهديد للمقاربة الجزائرية بل ايضا كاختبار لقدرتها على تحويل موقع الجزائر من دولة جوار الى دولة ترجيح إقليمي و من منظور المجمع الامني الاقليمي تكمن اولى المخاطر في ان تعدد الفاعلين الخارجيين داخل الساحل يعيد صياغة البيئة المحيطة بالجزائر من خارج منطقها التقليدي فالمقاربة الجزائرية تأسست تاريخيا على ثلاث فرضيات ضمنية تقول ان استقرار الساحل شرط لاستقرار الجنوب الجزائري وان الحلول السياسية والاقليمية افضل من عسكرة الخارج وان الجزائر تملك بحكم الجغرافيا والخبرة والحجم موقعا طبيعيا في ادارة هذا المجال لكن التغيرات الاخيرة ولا سيما صعود روسيا داخل مالي والنيجر وتزايد الوزن التركي والخليجي واتساع العروض المغربية الاطلسية جعلت البيئة الامنية المحيطة بالجزائر اكثر تزاحما واقل قابلية للاحتواء عبر الادوات التقليدية ولذلك صار الخطر لا يتمثل فقط في وجود قوى منافسة بل في تحول الساحل الى فضاء تتراجع فيه مركزية الجزائر لصالح فاعلين يعيدون تعريف طرق الربط والامن والشرعية في الاقليم.[116] ويتضح هذا الخطر بصورة اكبر حين ننظر اليه من خلال الواقعية الكلاسيكية الجديدة فالجزائر لا تستجيب للتنافس الدولي انطلاقا من الجغرافيا وحدها بل من خلال ادراك النخبة الحاكمة لماهية التهديد وماهية الفرصة وتظهر الورقة الصادرة عن البرلمان الاوروبي سنة 2013 [117] ان الجزائر كانت تعد حتى في التقديرات الأوروبية قوة اقليمية ذات قدرة غير مستثمرة بالكامل في التعاون الامني في الساحل بما يعني ان المشكلة لم تكن يوما في غياب الموارد او الموقع بل في حدود التوظيف السياسي لهذه الموارد وبعد عقد من الزمن صارت الجزائر تواجه معضلة اشد تعقيدا فهي تملك جيشا كبيرا وخبرة معتبرة وحدودا شاسعة لكنها تواجه بيئة اقليمية تتآكل فيها

[116] International Crisis Group, Managing Tensions between Algeria and Morocco (2024), 21–24.
[117] sabelle Werenfels, Algeria's Underused Potential in Security Cooperation in the Sahel Region (Brussels: European Parliament, 2013),

فعالية الوساطة وتتعدد فيها مراكز النفوذ وتتزايد فيها حساسية النخب الساحلية تجاه اي دور خارجي حتى لو كان اقليميا ومن هنا فان الخطر لا يكمن فقط في الضغط الخارجي بل ايضا في احتمال الفجوة بين القدرة المادية الجزائرية والقدرة على تحويلها الى نفوذ مقبول وفعال وتضاف الى ذلك مخاطر مباشرة تمس جوهر المقاربة الجزائرية نفسها فكلما اتسع التنافس الدولي في الساحل ازداد الضغط على مبدأ عدم التدخل الذي شكل احد اعمدة السياسة الجزائرية ذلك ان البيئة الجديدة لم تعد تسمح دائما بالفصل الواضح بين احترام السيادة ومقتضيات الردع الوقائي فحين تتحول حدود مالي والنيجر الى فضاءات تعبرها جماعات مسلحة وطائرات مسيرة وقوات مدعومة خارجيا يصبح التمسك الحرفي بعدم التدخل اكثر صعوبة بينما يظل التخلي عنه مكلفا على مستوى العقيدة والخطاب والشرعية الداخلية وهذا ما يجعل الجزائر مهددة بان تجد نفسها بين خيارين مكلفين اما الاستمرار في مقاربة تحفظية قد تظهر احيانا كعجز عن التكيف او الانزلاق الى حضور امني اكثر صلابة يضعها في تعارض مع مرتكزات خطابها التاريخي. وتؤكد تطورات 2025 بين الجزائر وبعض دول AES ان هذا التوتر لم يعد نظريا فقط، بل بات يضغط فعليا على علاقة الجزائر بجوارها الجنوبي.[118]

غير ان التنافس الدولي لا ينتج مخاطر فقط بل يفتح ايضا فرصا بنيوية للمقاربة الجزائرية اذا احسنت الجزائر توظيفها فأول هذه الفرص ان تراجع فرنسا وانكفاء بعض الادوات الغربية المباشرة خلق فراغا في الشرعية الاقليمية اكثر منه في القوة فقط وهذا الفراغ يمكن للجزائر نظريا ان تستثمره لتقديم نفسها بوصفها فاعل استقرار اقليمي غير استعماري اي دولة تملك من الجوار والخبرة ما لا تملكه القوى البعيدة وتملك في الوقت نفسه شرعية افريقية وعربية قد تسمح لها باداء دور الوسيط او الموازن المقبول وهنا تحديدا تظهر قيمة مفهوم التحوط الاستراتيجي فالجزائر ليست مضطرة الى الانخراط في محور غربي او روسي او صيني بل تستطيع من حيث المبدأ ان تبني سياسة تقوم على تعدد الشراكات دون الارتهان لاي منها مستفيدة من تنافس الفاعلين الدوليين لتحسين موقعها لا للانخراط في اصطفافاتهم وثاني هذه الفرص يتصل بالبعد التنموي الربطي فالمقاربة الجزائرية لم تعد كما توضح مقالات ودراسات حديثة انها مقاربة امنية صرفة بل صارت تربط الامن بالتنمية والتعاون الثنائي والربط الاقتصادي بما يعني ان البعد التنموي في الاستراتيجية الامنية الجزائرية يبرز ان الجزائر باتت تقدم التنمية

[118] Associated Press, “Drone downing sparks diplomatic fallout between Algeria and Sahel countries,” April 2025; Francis Ghilès, “As Algeria Returns Cautiously to the World Stage,” 3–4.

كجزء من عقيدتها الاقليمية في الساحل لا كملحق ثانوي و يبرز اضا ان الجزائر ترى نفسها عنصرا رئيسيا في امن واستقرار المنطقة وعلى انها تدعم قدرات شركائها في الساحل في اطار تعاون ثنائي واحترام للسيادة وهذا يمنح الجزائر فرصة لتقديم نموذج مختلف عن النماذج الخارجية الاخرى نموذج يدمج الامن بالتنمية والسيادة بالتعاون واذا نجحت في ترجمة ذلك الى مشاريع ملموسة في الطرق والتكوين والتبادل والطاقة فقد تتحول من دولة تتأثر بالتنافس الدولي الى دولة تعيد توجيه جزء من هذا التنافس نحو مصالحها الاقليمية.

وتبرز فرصة ثالثة في مجال الوساطة والترتيب السياسي صحيح ان الدور الجزائري التقليدي في مالي تعرض للتآكل وصحيح ان بعض العواصم الساحلية الجديدة باتت تنظر بعين الريبة الى جزء من هذا الدور لكن ذلك لا يلغي ان التفتت الاقليمي الحالي يجعل الحاجة الى طرف يملك قنوات متعددة مع الفاعلين المختلفين حاجة قائمة فالجزائر ما تزال تملك حدودا مباشرة وعلاقات مع موريتانيا والنيجر ونيجيريا وصلات مع الاتحاد الافريقي وقدرة على التواصل مع قوى دولية متعددة من دون الارتهان الكامل لاي منها ومن ثم فالتنافس الدولي قد يمنح الجزائر فرصة لاعادة تعريف وساطتها لا بصيغة الهيمنة او الوصاية بل بصيغة الوساطة الوظيفية المرنة التي تركز على منع الانهيار الاقليمي لا على احتكار الحل وهنا تلتقي الواقعية الكلاسيكية الجديدة مع التحوط فالدولة التي تدرك حدود نفوذها قد تكون اقدر على توظيفه بفاعلية من دولة تتصرف بعقلية الهيمنة لكن تحويل هذه الفرص الى مكاسب فعلية يظل مشروطا بعدة امور اولها ان تعيد الجزائر صياغة حضورها في الساحل على نحو اكثر تنوعا من المقاربة الامنية التقليدية بحيث لا يبقى دورها محصورا في الوساطة او الضبط الحدودي بل يمتد الى الاقتصاد والربط والبنى الاجتماعية والتكوين وثانيها ان تتجنب الوقوع في ثنائية زائفة بين الرفض المطلق لكل حضور خارجي وبين القبول السلبي به لان التحدي الحقيقي ليس طرد الجميع ولا الارتهان لاحد بل ادارة التعدد الخارجي بما يحمي المصلحة الجزائرية وثالثها ان تدرك ان جزءا من تراجعها النسبي في الساحل لا يرجع الى قوة المنافسين وحدها بل الى بطء تحديث ادواتها مقارنة بسرعة تحولات الإقليم ومن هذه الزاوية يصبح الخطر الاكبر على المقاربة الجزائرية ليس فقط في صعود روسيا او المغرب او الامارات او غيرها بل في بقاء الجزائر نفسها اسيرة ادوات لم تعد كافية وحدها لادارة فضاء صار اكثر تعقيدا من ذي قبل.

مما يعني ان التنافس الدولي في الساحل يضع المقاربة الجزائرية امام معادلة مزدوجة فهو من جهة يهددها عبر تقليص احتكارها النسبي للشرعية الإقليمية أي عبر تعقيد البيئة الامنية المحيطة بها وعبر ادخال فاعلين جدد يعيدون تعريف الممرات والتحالفات والموارد لكنه من جهة ثانية يفتح لها فرصة لاعادة بناء دورها على اسس اكثر واقعية ومرونة مستفيدة من موقعها الجغرافي و خبرتها الأمنية ووزنها الإقليمي وامكانية اتباع سياسة تحوط استراتيجي لا تنخرط في محور واحد وبهذا المعنى لا تكمن المسالة في ما اذا كان التنافس الدولي خطرا او فرصة بل في كيف تعيد الجزائر ترجمة هذا التنافس داخل استراتيجيتها الخاصة ؟يعني ان تظل في موقع رد الفعل الدفاعي ام تنتقل الى موقع الفاعل الذي يوظف التعدد الدولي لترسيخ مركزه في المجمع الامني الاقليمي للساحل والمغرب العربي.

خاتمة الفصل الثاني :

خلص هذا الفصل إلى أن منطقة الساحل الإفريقي لم تعد مجرد فضاء أمني هامشي أو نطاقا جغرافيا معزولا عن التحولات الدولية بل تحولت إلى ساحة تنافس متعددة المستويات تتقاطع فيها رهانات الأمن والطاقة والموارد الطبيعية والممرات الجيوسياسية وإعادة تشكيل موازين النفوذ داخل القارة الإفريقية ومن ثم فإن فهم ديناميكيات الساحل لم يعد ممكنا عبر اختزالها في ظاهرة الإرهاب أو الهشاشة السياسية فقط بل يقتضي مقاربة أشمل تربط بين البنى الداخلية للمنطقة وبين حسابات القوى الدولية والإقليمية المتنافسة عليها.

وقد بين الفصل أن التنافس الدولي في الساحل لم يعد حكرا على الفاعلين الغربيين التقليديين رغم استمرار الحضور الفرنسي والأوروبي والأمريكي بأشكال متفاوتة بل أصبح المجال يشهد تصاعد حضور قوى دولية وإقليمية جديدة مثل روسيا والصين وتركيا ودول الخليج واليابان وإيران وغيرها حيث تسعى كل جهة إلى بناء موطئ قدم يخدم مصالحها الاستراتيجية عبر أدوات متنوعة تشمل التعاون العسكري، والشراكات الاقتصادية والاستثمارات الطاقوية والدبلوماسية الأمنية وأدوات القوة الناعمة والرمزية.

كما أوضح الفصل أن هذا التنافس لا يتحرك في فراغ سياسي أو اجتماعي وإنما يتفاعل مع هشاشة البنى السوسيوثقافية والاقتصادية لدول الساحل ومع طبيعة الجماعات المسلحة والشبكات العابرة للحدود، ومع تعقيدات الانقسامات الإثنية والهوياتية، وهو ما يجعل المنطقة بيئة قابلة لاستقبال النفوذ الخارجي وإعادة تدوير التدخلات الدولية بصورة مستمرة وفي هذا

السياق، لا تمثل الجماعات المسلحة مجرد فاعل أمني معزول بل أصبحت في كثير من الأحيان جزءا من المشهد الجيوسياسي المركب الذي تتقاطع عنده رهانات الدولة والاقتصاد غير الرسمي والتدخل الخارجي والصراعات المحلية.

ومن جهة أخرى أظهر التحليل أن التنافس الدولي في الساحل لا يقوم فقط على منطق الصراع المباشر بين القوى الكبرى بل يأخذ في كثير من الأحيان شكل التعايش التنافسي أو المنافسة المرنة حيث تتداخل المصالح وتتقاطع الادوات وتتغير التحالفات وفقا لمعادلات الظرف السياسي والاقتصادي والأمني. ولهذا لم تعد المنطقة محكومة بثنائية شرق وغرب أو شمال وجنوب، بل أصبحت مجالا لتعدد الفاعلين وتداخل الاستراتيجيات وتنازع التصورات حول شكل النظام الاقليمي المطلوب داخل الساحل.

كما كشفت الدراسة أن الفاعلين الاقليميين بدورهم لم يعودوا مجرد متلقين سلبيين لهذا التنافس بل يحاول بعضهم توظيفه لتعظيم هوامش المناورة أو إعادة صياغة مواقعهم داخل البيئة الإقليمية سواء عبر تنويع الشركاء أو عبر استثمار الخطاب السيادي أو عبر البحث عن بدائل للنفوذ التقليدي غير أن هذا التعدد في الشراكات لا يؤدي بالضرورة إلى بناء استقرار دائم بل قد يتحول أحيانا إلى مصدر إضافي للتشظي المؤسسي والتنافس الأمني وتعميق هشاشة المنطقة.

وعليه يمكن القول إن الساحل الإفريقي يعيش اليوم مرحلة إعادة تشكل جيوسياسي تتجاوز الأبعاد الأمنية التقليدية حيث تتنافس القوى المختلفة على النفوذ والموارد والتموقع الاستراتيجي داخل فضاء يعاني أصلا من ضعف الدولة وتفكك البنى التنموية وتعقيد البنى المجتمعية وفي ضوء ذلك يصبح تأثير هذه التحولات على المقاربة الجزائرية أمرا حتميا بحكم الارتباط البنيوي بين أمن الجزائر واستقرار الساحل ومن هنا تبرز أهمية الانتقال إلى الفصل الثالث الذي يتناول انعكاسات التنافس الدولي والتحولات الإقليمية على استقرار المقاربة الجزائرية ومستقبل دورها في منطقة الساحل مع استشراف المسارات الممكنة لتكيفها مع البيئة الاستراتيجية المتغيرة.

الفصل الثالث :
انعكاسات التحولات الدولية و التنافس الدولي على مستقبل المقاربة الجزائرية

الفصل الثالث : انعكاسات التحولات الدولية و التنافس الدولي على مستقبل المقاربة الجزائرية

تمهيد :

إذا كان الفصلان السابقان قد أرسيا الإطار المفاهيمي والنظري للمقاربة الجزائرية من جهة ورسما خريطة التنافس الدولي المتعدد الأقطاب في الساحل من جهة أخرى فإن هذا الفصل يأتي ليطرح السؤال الأكثر إلحاحاً في هذه الدراسة كيف تتفاعل هذه التحولات البنيوية مع ثوابت المقاربة الجزائرية وإلى أي حد تبقى هذه الثوابت صالحة للاستمرار في بيئة إقليمية ودولية تعاد صياغتها بوتيرة متسارعة؟ فالتنافس الدولي والتحولات الإقليمية لم تعد في ضوء ما تقدم مجرد متغيرات خارجية تؤثر بصورة غير مباشرة في المقاربة الجزائرية بل أصبحت عوامل بنيوية تعيد تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها الجزائر نفسها.

ولمعالجة هذا الإشكال يتوزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث يتناول أولها تأثير التنافس الدولي على استقرار المقاربة الجزائرية، وتحديداً على مبدأ عدم التدخل وعلى فاعلية الوساطات الجزائرية في ظل الوجود العسكري الأجنبي المتصاعد؛ ويعالج ثانيها سبل تعديل أدوات هذه المقاربة في ظل التحولات الراهنة من التكيف الأمني إلى التكيف الاقتصادي عبر توظيف مشاريع الربط والطاقة وصولاً إلى التكيف الدبلوماسي عبر تعزيز الحضور داخل الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية في حين يخصص المبحث الثالث لبناء سيناريوهات استشرافية لمستقبل الدور الجزائري في المنطقة تتراوح بين تعزيز هذا الدور كقوة إقليمية موازنة وبين احتمال التهميش التدريجي إذا ما تعثرت الجزائر في مواكبة وتيرة التحول وبذلك يشكّل هذا الفصل الحلقة الختامية للتحليل والممهد الطبيعي للخاتمة العامة ولمصفوفة النتائج والتوصيات التي تختتم بها الدراسة.

المبحث الاول: تاثير التنافس الدولي على استقرار المقاربة الجزائرية

المطلب الاول: انعكاس التنافس الدولي على مبدأ عدم التدخل

لا يمكن فهم مبدأ عدم التدخل في المقاربة الجزائرية تجاه الساحل باعتباره مجرد قاعدة اخلاقية او تكرارا خطابيا لادبيات عدم الانحياز بل ينبغي النظر اليه بوصفه نتاجا لتاريخ الدولة الجزائرية ولتصورها للامن الإقليمي نعيد التذكير ان السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال تشكلت حول جملة من المرتكزات : احترام السيادة، رفض الوصاية الخارجية، تفضيل الحلول السياسية، واولوية التسويات الاقليمية على التدخلات العسكرية الدولية وقد وصفت الباحثة لويسا دريس ايت حمادوش[119] هذه العناصر بانها تمثل العمود الفقري للمقاربة الجزائرية في الساحل حيث يقوم التصور الجزائري على عدم الانغماس في منطق التدخل

[119] Louisa Dris-Ait Hamadouche, "L'Algerie et la securite au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale," Confluences Mediterranee 90 (2014): 105-109.

الخارجي المباشر وعلى تقديم الحل السياسي والاقليمي بوصفه البديل الشرعي عن عسكرة الازمات .

ومن الناحية النظرية يمكن تفسير هذا المبدأ عبر نظرية المجمع الامني الاقليمي لان الجزائر لا تنظر الى الساحل كحيز خارجي منفصل بل كجزء من بيئتها الامنية المباشرة فكل اهتزاز في مالي او النيجر او ليبيا لا يقرأ في الجزائر بوصفه حدثا خارجيا فقط بل بوصفه اهتزازا في المجال الحيوي للدولة ولهذا تبدو مفارقة عدم التدخل واضحة ان الجزائر ترفض مبدئيا التدخل العسكري الخارجي لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع التعامل مع الساحل ببرود دولة بعيدة وهنا تحديدا يتجلى الطابع المركب للمبدأ فهو ليس عزوفا عن المجال بل صيغة مخصوصة للحضور فيه كما تساعد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على فهم كيف يتحول هذا المبدأ من قاعدة ثابتة الى خيار يعاد تفسيره في ضوء الضغوط الخارجية وادراك النخبة الجزائرية لمخاطر الفوضى المحيطة بها فالمسألة ليست ان الجزائر تؤمن بعدم التدخل وحسب بل انها ترى ان كلفة خرق هذا المبدأ قد تكون على المدى البعيد اكبر من كلفة التمسك به لكن التنافس الدولي في الساحل جعل هذا المبدأ يتعرض لاختبار حقيقي فخلال ازمة مالي 2012 و2013 وجدت الجزائر نفسها في مواجهة بيئة دولية واقليمية دفعت بقوة نحو التدخل العسكري خاصة بعد تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة في شمال مالي قد اظهر تقرير البرلمان الاوروبي لسنة 2013 [120] ان الجزائر عارضت في البداية التدخل الخارجي بل و اصرت على استنفاد كل فرص الحوار السياسي قبل ان تضطر لاحقا الى قدر من التعاون العملي مع فرنسا بما في ذلك فتح المجال الجوي بعد هجوم ان امناس وتعزيز الحدود الجنوبية هذا التحول مهم لانه لم يعن تخلي الجزائر عن مبدأ عدم التدخل بل كشف ان هذا المبدأ دخل مرحلة المرونة القسرية اي البقاء عليه خطابيا واستراتيجيا مع ادخال تعديلات عملية محدودة تفرضها البيئة الامنية .

وهنا يظهر التوتر النظري والعملي معا فمن جهة بقيت الجزائر متمسكة برفض التدخلات العسكرية الخارجية واسعة النطاق سواء في مالي سابقا او في النيجر بعد انقلاب 2023 وقد نقلت رويترز في اغسطس 2023 عن الرئيس عبد المجيد تبون رفضه القاطع لاي تدخل عسكري في النيجر وتحذيره من ان ذلك قد يشعل كامل الساحل الافريقي ومن جهة ثانية تكشف

[120] . Isabelle Werenfels, Algeria's Underused Potential in Security Cooperation in the Sahel Region (Brussels: European Parliament, 2013), 3-6, 12-14.

الكتابات الفرنسية نفسها مثل مقالة [121] "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question" ان هذا الموقف لم يعد سهلا كما كان في السابق لان البيئة المحيطة بالجزائر صارت تدفعها باستمرار نحو اشكال من الانخراط الامني غير المباشر سواء عبر الوساطة او الضبط الحدودي او التعاون الاستخباراتي وهذا يعني ان مبدأ عدم التدخل لم يعد يعمل في ساحل اليوم بوصفه حاجزا صلبا بل بوصفه مبدأ يجري الدفاع عنه داخل بيئة تدفع الى تقليصه والاهم من ذلك ان التنافس الدولي لم يضغط على المبدأ من الخارج فقط بل اضعف ايضا البيئة الاقليمية التي كانت تمنح الجزائر القدرة على تطبيقه ففي السابق كانت الجزائر تراهن على ان الحلول الافريقية والاقليمية ولو بطيئة افضل من التدخلات الدولية اما اليوم ومع تراجع بعض الاطر الاقليمية وصعود قوى مثل روسيا وتركيا والامارات وتفكك الثقة بين بعض العواصم الساحلية والجزائر نفسها صار مبدأ عدم التدخل مهددا من زاوية جديدة ليس فقط بسبب الضغوط الغربية بل بسبب تعدد الفاعلين الذين يعسكرون الاقليم من اتجاهات مختلفة وهذا ما يجعل التحدي الحالي اعمق من مجرد رفض تدخل فرنسي او اميركي لانه يتعلق بسؤال كيف يمكن للجزائر ان تحافظ على مبدأ عدم التدخل في فضاء لم يعد فيه الخارج واحدا بل خوارج متعددون و ومن منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة فان هذا التحدي لا يعكس فقط شدة التهديد الخارجي بل ايضا حدود تحويل القدرة الجزائرية الى نفوذ فعلي فالجزائر تملك جيشا قويا وحدودا شاسعة وخبرة معتبرة في مكافحة التمرد والإرهاب لكن النخبة الجزائرية ظلت تنظر الى الانخراط العسكري المباشر خارج الحدود بعين الحذر سواء لاسباب عقائدية او مؤسسية او مرتبطة بذاكرة الحرب الاهلية وهنا تتضح المفارقة فكلما زادت فوضى الساحل بدا مبدأ عدم التدخل اكثر صعوبة في التطبيق لكن كلما زادت الضغوط لتجاوزه بدا التراجع عنه اكثر كلفة على تماسك المقاربة الجزائرية نفسها و بذلك يتحول المبدأ من مجرد قاعدة سلوكية الى عنصر من عناصر استقرار العقيدة الاستراتيجية الجزائرية و من هنا يمكننا القول ان التنافس الدولي في الساحل لم ينسف مبدأ عدم التدخل الجزائري لكنه وضعه في حالة تآكل وظيفي فما زالت الجزائر تعلن تمسكها وما زالت ترى ان الحلول العسكرية الخارجية الواسعة تزيد الازمات تعقيدا لكن في نفس الوقت قدرتها على الاكتفاء بالتفسير التقليدي لهذا المبدأ تراجعت ومن

[121] Hélene Claudot-Hawad Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algerie en question," Politique etrangere 153, no. 3 (2015): 43-49.

هنا لم يعد السؤال هل ستتخلى الجزائر عن عدم التدخل بل كيف ستعيد تكييفه وفي هذا المستوى بالذات يظهر اثر التنافس الدولي انه لا يدفع الجزائر فقط الى الدفاع عن مبدأها بل الى اعادة تعريفه كي يظل قابلا للحياة في بيئة لم تعد تسمح بالثبات العقائدي الصرف .

المطلب الثاني: التحديات الناجمة عن الوجود العسكري الاجنبي على الامن الحدودي

لا يمكن فهم حساسية الجزائر تجاه الوجود العسكري الاجنبي في الساحل من زاوية الموقف المبدئي فقط بل من زاوية البنية الجغرافية والامنية التي تجعل حدودها الجنوبية الطويلة جزءا من معادلة بقائها الاستراتيجي فالجزائر لا تتعامل مع مالي والنيجر وليبيا بوصفها مجرد دول جوار، بل بوصفها احزمة تماس امني يتحدد عبرها قدر كبير من استقرارها الداخلي ومن هنا فإن الوجود العسكري الاجنبي في هذه البيئات لا يقرأ في الجزائر كترتيب خارجي بعيد بل كعامل يعيد تشكيل مجالها الحيوي نفسه وهذا ما يجعل نظرية المجمع الامني الاقليمي اطارا مناسبا لفهم هذا المطلب لانها تنطلق من ان التهديدات الامنية لا تتوزع بالتساوي في الفراغ الدولي بل تتكثف داخل اقاليم مترابطة يكون فيها امن كل دولة متصلا اتصالا مباشرا بامن جيرانها وفي حالة الجزائر يعني هذا ان كل قاعدة اجنبية وكل بعثة وكل تمركز مسلح قرب الحدود الجنوبية لا يؤثر فقط في مالي او النيجر، بل في معادلة الردع واليقظة والتوازن داخل الدولة الجزائرية نفسها ومن هذا المنطلق لا يظهر الوجود العسكري الاجنبي في الساحل كعنصر استقرار تلقائي في النظر الجزائري بل كعامل يحمل في الوقت نفسه وعودا امنية ومخاطر استراتيجية فحين انتشرت فرنسا عسكريا في مالي ثم عبر عملية برخان في المجال الساحلي الاوسع كانت تقدم حضورها باعتباره ضروريا لمحاربة الجماعات المسلحة لكن الجزائر حتى عندما تعاونت عمليا في بعض اللحظات لم تتعامل مع ذلك الانتشار بوصفه حلا مستداما بل بوصفه ادارة خارجية لازمة اقليمية قد تنقلب على اصحابها وعلى جوارهم المباشر وقد بينت لويسا درا ايت حمادوش ان المقاربة الجزائرية تجاه الساحل ظلت شديدة التحفظ تجاه عسكرة الخارج لانها رأت في ذلك تهديدا لاحتمال توسع الازمة وامتدادها عبر الحدود بدل احتوائها سياسيا وامنيا من الداخل الاقليمي.[122]

[122] Louisa Dris-Ait Hamadouche, "L'Algerie et la securite au Sahel : 105–109. المرجع السابق

وتزداد خطورة هذه المسالة حين ننظر الى الامن الحدودي لا باعتباره مجرد مراقبة حدود بل باعتباره ادارة لتداخلات معقدة تشمل التهريب والجماعات المسلحة والتنقلات البشرية والاقتصاد غير الرسمي والبنى الاجتماعية العابرة للحدود فالحدود الجنوبية للجزائر خاصة مع مالي والنيجر ليست خطوطا صماء بل فضاءات واسعة تتقاطع فيها شبكات الرعي والتجارة المحلية والتنقلات القبلية والتدفقات غير النظامية وفي مثل هذه البيئات يؤدي الوجود العسكري الاجنبي الى اعادة ترتيب انماط الحركة والتموضع والاشتباك لا فقط عبر استهداف الجماعات المسلحة بل ايضا عبر تغيير الجغرافيا العملياتية كلها فكل عملية عسكرية كبيرة وكل مطاردة عابرة و تمركز خارجي يمكن ان يدفع تلك لتهديدات الى اعادة التموضع باتجاه فضاءات حدودية جديدة بما يجعل العبء الامني ينتقل تدريجيا نحو الجزائر حتى عندما لا تكون هي طرفا في العمليات ذاتها ومن هنا فإن احد اخطر التحديات الناجمة عن الوجود العسكري الاجنبي يتمثل في ما يمكن تسميته اثر الازاحة الحدودية للتهديد فالقوة الخارجية حين تضرب جماعة مسلحة في منطقة معينة قد لا تقضي عليها بل تدفعها الى الانسحاب نحو مناطق اخرى اقل تعرضا للضغط وغالبا ما تكون هذه المناطق اقرب الى الحدود المفتوحة والفضاءات الصحراوية وهذا ما يجعل الجزائر معنية لا فقط بنتائج العمليات العسكرية بل ايضا بجغرافيتها الجانبية،اي بالكيفية التي يعاد بها توزيع التهديد في المجال الساحلي بفعل تدخلات لا تملك الجزائر قرارها ولا تحدد قواعدها ومن هذه الزاوية فإن الحضور العسكري الاجنبي قد ينتج احيانا مفارقة واضحة يحقق ضغطا آنيا على جماعة ما لكنه يوسع في الوقت نفسه منسوب السيولة الامنية قرب الحدود الجزائرية وتظهر هذه المعضلة بشكل اوضح اذا استعملنا الواقعية الكلاسيكية الجديدة فالتهديد الخارجي لا ينتقل مباشرة الى سلوك الدولة بل يمر عبر ادراك النخبة الحاكمة له وعبر تقديرها لموازين الكلفة والمخاطر وفي الحالة الجزائرية لم يكن الوجود العسكري الفرنسي ثم الغربي في الساحل يقرأ فقط بوصفه حضورا لمحاربة الإرهاب بل ايضا بوصفه تمركزا لقوى خارجية داخل فضاء ملاصق للجزائر وهذا ما يفسر الحساسية الجزائرية التاريخية تجاه القواعد والمنشآت العسكرية الاجنبية في جوارها فهي لا تخشى فقط الجماعات المسلحة بل تخشى ايضا ان يتحول الجنوب الساحلي الى مجال مراقبة خارجي دائم يعيد تشكيل توازناتها الامنية ويحد من استقلال قرارها في محيطها المباشر وقد اشار تقرير السابق لبرلمان الاوروبي سنة 2013 السابق ذكرج بوضوح الى ان الجزائر تنظر بريبة الى التوسع

الامني الخارجي في الساحل وترى ان القوى الغربية كثيرًا ما تتعامل مع المنطقة من منظور لا ينسجم مع تصور الجزائر لامنها الإقليمي كما ان الوجود العسكري الاجنبي لا يهدد الامن الحدودي من زاوية العسكرة فقط بل من زاوية التاثير في سلوك الدول الساحلية نفسها فالدولة التي تعتمد على داعم عسكري خارجي قد تعيد بناء عقيدتها الامنية وتنسيقها الحدودي بما يتلاءم مع مصالح هذا الداعم اكثر مما يتلاءم مع منطق التعاون الاقليمي المتوازن وفي هذه الحالة لا تصبح الحدود مجرد خطوط مراقبة بل تتحول الى حدود سياسية للتنافس بين الرعاة وهذا ما برز بوضوح في التوترات التي لحقت بالعلاقات بين الجزائر وبعض دول AES بعد تعمق التعاون العسكري لتلك الدول مع روسيا وتغير اولوياتها الاستراتيجية فالمشكلة بالنسبة الى الجزائر ليست فقط ان هناك حضورا عسكريا روسيا او غربيا بل ان هذا الحضور قد يعيد صياغة حسابات الجيوش والسلطات المجاورة بما يضعف منطق الثقة والتنسيق الحدودي الذي تحتاج اليه الجزائر اكثر من حاجتها الى استعراضات القوة ويتعاظم هذا التحدي حين يكون الوجود العسكري الاجنبي مقترنا بفاعلين غير تقليديين او بصبغ هجينة كما في حالة فاغنر سابقا ثم الفيلق الافريقي لاحقا فهذه الاشكال لا تعمل بقواعد الجيوش النظامية ولا بشفافية البعثات متعددة الأطراف بل تمزج بين الحماية العسكرية والعقود والمرونة العملياتية والغموض السياسي وهذا يجعل تاثيرها على الامن الحدودي اكثر تعقيدا لان الجزائر لا تواجه مجرد دولة واضحة المعالم بل تواجه فاعلا شبه عسكري عابرا للمؤسسات و يصعب توقع سلوكه او ضبط تداعياته على المجال الحدودي و تشير دراسات اسبانية حديثة [123] الى ان التحول من الانتشار الفرنسي الكلاسيكي الى الشراكات الروسية الهجينة لم يخفف من هشاشة الساحل بل غير فقط طبيعة التحدي من حضور دولي معلن الى حضور اقل انتظاما واكثر التصاقا بالنظم العسكرية الجديدة واذا اضفنا الى ذلك البعد الجوي والتقني اتضح ان التحدي الحدودي لم يعد بريا فقط فالطائرات المسيرة والمراقبة الجوية كلها حولت الامن الحدودي في الساحل الى امن متعدد الطبقات ولم يعد السؤال فقط من يمر عبر الصحراء بل ايضا من يراقبها ومن يملك القدرة على التحليق فيها ومن يحدد قواعد الاشتباك فوقها وهذا البعد تحديدا اصبح شديد الحساسية بالنسبة الى الجزائر لان المجال الجوي الصحراوي بات جزءا من التنافس الاقليمي والدولي وما وقع في 2025 من توتر حاد بين الجزائر وبعض دول AES

[123] "Wagner en el Sahel: una evaluacion geopolitica," Instituto Espanol de Estudios Estrategicos (2025), 3–7.

عقب حادثة الطائرة المسيرة المالية اسقط بوضوح هذا التحول فالحدود لم تعد مجرد خط ارضي بل صارت مجالا يتقاطع فيه الردع الجوي والسيادة والدعاية السياسية والتنافس بين الرعاة الخارجيين ومن زاوية نظرية امن الحدود فان الخطر الاكبر هنا لا يتمثل فقط في اختراق الحدود بل في تآكل قابلية الحدود للادارة التعاونية فالحدود الصحراوية تحتاج حكم اتساعها وطبيعة مجتمعاتها الى تعاون وثيق وتبادل معلومات وثقة سياسية وعندما يدخل الوجود العسكري الاجنبي على الخط خاصة في بيئات تشهد انقلابات وتبدل تحالفات يضعف هذا النمط من الادارة المشتركة لتحل محله حسابات الشك والاصطفاف والاتهام المتبادل وهذا ما يجعل التحدي الحدودي بالنسبة الى الجزائر اعمق من خطر تسلل جماعة او تهريب سلاح لانه يتعلق ايضا بامكانية تفكك البيئة الاقليمية التي تسمح للحدود بان تكون قابلة للضبط العقلاني لهذا تظهر معضلة المقاربة الجزائرية فهي من جهة ترى ان الوجود العسكري الأجنبي ايا كان مصدره يفاقم هشاشة الفضاء الحدودي على المدى المتوسط ويقلص استقلالية الدول الساحلية ويحول الجنوب الجزائري الى فضاء يقظ باستمرار لكنها من جهة ثانية لا تستطيع تجاهل ان تراجع بعض اشكال الحضور الخارجي لم يؤد تلقائيا الى استقرار الجوار بل في بعض الحالات فتح المجال امام شركاء اخرين او امام تدهور امني اكبر ومن ثم فإن الجزائر تجد نفسها امام معادلة دقيقة : هي ترفض تدويل الامن الحدودي لكنها لا تستطيع ايضا ان تراهن على انسحاب الخارج وحده ما لم يقترن ذلك ببناء ترتيبات اقليمية اكثر صلابة وهنا تكمن خصوصية التحدي ليس في وجود العسكري الاجنبي فقط بل في غياب البديل الاقليمي الفعال الذي يسمح بتجاوز مما يفسر ان الوجود العسكري الاجنبي في الساحل يضغط على الامن الحدودي الجزائري عبر خمس قنوات مترابطة :

- عبر ازاحة التهديدات نحو الفضاءات الصحراوية
- عبر تقليص استقلالية الجيوش والدول المجاورة
- عبر ادخال فاعلين هجينيين يصعب التنبؤ بسلوكهم
- عبر عسكرة المجال الجوي والمراقبة
- عبر اضعاف الثقة الاقليمية الضرورية لادارة الحدود.

ومن هنا فإن الخطر على الجزائر لا يكمن في وجود قوة اجنبية قرب حدودها فحسب بل في ان يتحول هذا الوجود الى بنية دائمة تعيد تعريف الجنوب الجزائري بوصفه هامشا تابعًا لازمة

اقليمية مفتوحة وفي هذا المعنى تصبح حماية الحدود ليست فقط مسالة امنية بل مسالة دفاع عن استقلال المجال الاستراتيجي الجزائري في وجه تعدد التدخلات وغياب الترتيب الاقليمي المستقر.

المطلب الثالث : تاثير التنافس الدولي على فاعلية وساطات الجزائر

لا يمكن قياس فاعلية الوساطة الجزائرية في الساحل من خلال نجاح اتفاق بعينه او تعثره فق لان الوساطة في هذا الاقليم لا تعمل داخل نزاع ثنائي بسيط بل داخل بنية صراعية متعددة المستويات تتداخل فيها الدولة والجماعات المسلحة والفاعلون الاقليميون والقوى الدولية والمنظمات متعددة الأطراف ولهذا فإن المدخل النظري الانسب هنا هو **نظرية الدور** لان الجزائر لم تتحرك تاريخيا في الساحل بوصفها مجرد دولة مجاورة بل بوصفها دولة تتصور لنفسها دورا اقليميا محددا يقوم على التهدئة والوساطة ومنع التدويل المفرط للازمات كما تساعد **نظرية نضج النزاع** على فهم حدود هذه الوساطة ذلك ان نجاح الوسيط لا يرتبط فقط بحسن نواياه او مكانته بل ايضا بوجود اطراف وصلت الى قناعة بان كلفة استمرار الصراع اصبحت اعلى من كلفة التسوية وفي المقابل كلما دخل التنافس الدولي على خط النزاع وكلما توافرت للاطراف بدائل خارجية متعددة تراجعت فرص بلوغ هذا النضج الضروري للتسوية وبذلك فإن التنافس الدولي لا يضغط على الوساطة الجزائرية من الخارج فقط بل يعيد تشكيل البيئة التي تجعل الوساطة ممكنة او مستحيلة فمن حيث المبدأ بنت الجزائر وساطاتها في الساحل وخاصة في مالي على ركيزتين الآولى ان الشرعية الجغرافية والسياسية الناتجة عن الجوار المباشر والخبرة الطويلة في التعامل مع الشمال المالي وامتلاك قنوات تواصل مع الدولة المركزية ومع بعض الفاعلين المحليين و الثانية عن الشرعية المعيارية القائمة على رفض التدخل العسكري الخارجي وتفضيل الحلول السياسية والافريقية ولهذا اكتسبت الجزائر موقع رئيس فريق الوساطة في المسار الذي انتهى الى اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015 كما نصت وثيقة الاتفاق نفسها على أن فريق الوساطة برعاية الجزائر كقائد هو الضامن السياسي للاتفاق واحترام اطرافه لالتزاماتهم وهذه المكانة لم تكن تفصيلا اجرائيا بل تعبيرا عن اعتراف اقليمي ودولي بان الجزائر تملك رأسمالا تفاوضيا لا يتوافر بالقدر نفسه لغيرها داخل المجال الساحلي غير ان القيمة الحقيقية للوساطة الجزائرية لا تكمن فقط في لحظة التوقيع سنة 2015 بل في ما سبقها من قدرة على جمع اطراف متشظية داخل اطار تفاوضي

واحد ويشير فصل SIPRI[124] عن عملية السلام في مالي سنة 2015 الى ان من اهم انجازات الوساطة التي قادتها الجزائر نجاحها في المساعدة على بناء ائتلافين تفاوضيين رئيسيين هما التنسيقية والمنصة بما سمح بتحويل مشهد مليء بالجماعات المسلحة المتفرقة الى مسار تفاوضي قابل للادارة وهذا الانجاز يؤكد ان الوساطة الجزائرية لم تكن مجرد استضافة لمحادثات بل ممارسة فعلية لوظيفة الوسيط الذي يعيد تنظيم المجال التفاوضي قبل ان يدير التفاوض نفسه غير ان هذا النجاح التأسيسي لم يكن كافيا لضمان الاستدامة لان الاتفاق منذ بدايته كان مشروطا بقدرة الدولة المالية والفاعلين المسلحين والوسطاء الدوليين على حماية توازنه الهش داخل بيئة سرعان ما ازدادت عسكرة وتدويلا .

وهنا تبدأ المشكلة المركزية التي يثيرها التنافس الدولي فكلما تكاثر الرعاة الخارجيون وتعددت عروض الحماية والتسليح والتمويل والشرعية تراجعت حاجة الاطراف المحلية الى الاستثمار الجدي في الوساطة ذلك ان الطرف الذي يملك راعيا دوليا او اقليميا جديدا لا يعود مضطرا الى تقديم التنازلات نفسها التي كان سيقدمها في سياق تفاوضي مغلق نسبيا ومن ثم فإن التنافس الدولي يضعف الوساطة عبر خفض كلفة التعطيل على اطراف النزاع ففي الحالة المالية لم يعد الصراع محكوما فقط بعلاقة باماكو مع الحركات المسلحة الشمالية بل دخلته حسابات فرنسا سابقا ثم روسيا لاحقا والامم المتحدة وبعض الفاعلين الإقليميين المجاورين وهو ما جعل الوساطة الجزائرية تعمل داخل فضاء لم تعد تملك فيه القدرة على ضبط مسارات التأثير كلها ومن هذا المنظور فإن التراجع اللاحق في فاعلية مسار الجزائر لا يفسر فقط بضعف التنفيذ بل ايضا بان الوسط التفاوضي نفسه فقد وحدته تحت ضغط الاصطفافات الدولية الجديدة وقد كشفت السنوات اللاحقة بصورة اوضح حدود هذه الوساطة تحت ضغط التنافس الدولي فالتقرير الفرنسي في[125] Politique africaine حول مرحلة ما بعد اتفاق

نظرية الدور : نظرية تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي والدور هومجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية

نظرية نضج النزاع : هي إطار تحليلي وضعه ويليام زارتمان يشير إلى أن النزاعات تصبح قابلة للحل فقط عندما تصل إلى لحظة النضج وهي اللحظة التي يدرك فيها أطراف الصراع أنهم في مأزق مؤلم متبادل لا يمكن كسبه عسكرياً وأن تكلفة الاستمرار في الحرب أصبحت تفوق تكلفة التسوية السياسية.

[124] Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process (Algiers/Bamako, 2015), art. 52; SIPRI, "The Mali Peace Process and the 2015 Peace Agreement," in SIPRI Yearbook 2016, 179-181

[125] Boubacar Ba, "Le Mali post 'Accord d'Alger' : une periode interimaire sans horizon," Politique africaine 150, no. 2 (2018): 179-193.

الجزائر يبين ان الاتفاق كان متعدد الابعاد وشمل اصلاحات سياسية ومؤسساتية وامنية وتنموية وثقافية لكنه ظل يواجه منذ البداية ترددات الاطراف واختلالات التطبيق ومع صعود الحكم العسكري في مالي وتدهور العلاقة مع الجزائ وتنامي النفوذ الروسي صار الاتفاق نفسه يقرأ داخل باماكو لا كاطار وطني للتسوية فقط بل كأحد رموز المرحلة السابقة التي تريد السلطة الجديدة تجاوزها وقد بلغ هذا المسار ذروته حين اعلنت السلطات المالية في يناير 2024 إنهاء الاتفاق متهمة الحركات الموقعة بعدم الالتزام ومتحدثة عن اعمال عدائية من جانب الجزائر وهو تطور عكس ليس فقط انهيار اتفاق بل تآكل مكانة الوسيط نفسه في نظر الدولة التي كان يفترض ان يرعى تسويتها ومن منظور نظرية الدور فإن ما حدث لا يعني فقط فشل وساطة بعينها بل يكشف ازمة اعمق في الدور الجزائري نفسه داخل الساحل فالوسيط الناجح يحتاج الى ثلاثة عناصر :

- قبول الأطراف
- اعتراف البيئة الاقليمية والدولية بوظائفه
- قدرته على الحفاظ على صورة الحياد النسبي او على الاقل صورة الضامن المقبول

لكن التنافس الدولي اضعف العناصر الثلاثة معا فقبول بعض الاطراف المالية للجزائر تراجع مع التحولات السياسية في باماكو والبيئة الاقليمية لم تعد موحدة حول مركزية الدور الجزائري كما كانت خلال مسار 2014- 2015 كما ان صعود اصطفافات جديدة جعل الحياد النسبي اكثر صعوبة لان كل دور وساطة بات قابلا للتأويل بوصفه جزءا من توازنات اعمق بين معسكرات متنافسة وعندما يفقد الوسيط صورته بوصفه مرجعا فوق الصراع يتحول تدريجيا من مسهل للحل الى طرف يختلف عليه داخل الصراع كما ان التنافس الدولي لم يضعف الوساطة الجزائرية فقط عبر ادخال قوى جديدة بل ايضا عبر عسكرة البيئة السياسية التي تعمل داخلها الوساطة فكلما ارتفع وزن الرهان العسكري سواء من طرف الدولة او من طرف الحركات المسلحة او من طرف الرعاة الخارجيين تراجع الجاذبية العملية للمسارات التفاوضية وفي هذا السياق تبرز اهمية ما اوردته دراسة SIPRI لسنة 2024 [126]عن الترسخ العسكري في مالي حيث لاحظت ان التخلي عن اتفاق 2015 جاء بعد استعادة عسكرية للشمال وبالتوازي مع تصور متزايد داخل جزء من النخبة المالية بان مسألة الشمال ينبغي ان تدار وطنيا لا عبر

[126] SIPRI, Military Entrenchment in Mali and Niger: Praetorianism in Practice? (2024), 16-20.

الوساطات الدولية او الاقليمية وهذا يعني ان التنافس الدولي ساعد بصورة غير مباشرة على انتاج بيئة ترى في الحسم العسكري او في التحالفات الجديدة بديلا عن الوساطة وهو ما يضرب في العمق المنطق الذي قامت عليه المقاربة الجزائرية منذ البداية ومع ذلك لا ينبغي اختزال المسألة في صورة ان التنافس الدولي أنهى نهائيا امكان الوساطة الجزائرية فالواقع ان تعدد الفاعلين على الرغم من اضراره قد يخلق في بعض اللحظات حاجة متجددة الى وسيط اقليمي يملك قنوات مع الجميع ولا يحمل عبئ التدخل الاستعماري او الاصطفاف العقائدي الحاد وهنا تظهر فرصة جزائرية كامنة شرط ان تعيد الجزائر تعريف وساطتها نفسها فبدل ان تكون الوساطة ذات سقف عالي و تفترض قيادة كاملة للمسار قد تكون الانسب هو الانتقال الى وساطة وظيفية مرنة تركز على منع الانهيار لبناء الثقة وفتح القنوات وربط المسارات المحلية بالنمذجة الافريقية من دون افتراض احتكاركامل لادارة التسوية وبعبارة اخرى قد تكون فاعلية الوساطة الجزائرية المقبلة مشروطة بالتخلي عن منطق الوسيط القائد الوحيد لصالح منطق الوسيط المرجح داخل فضاء مزدحم بالفاعلين وهذا التكيف لا يناقض دور الجزائر بل قد يكون الطريقة الوحيدة للحفاظ عليه في بيئة جديدة وفي القراءة الجزائرية يشكل هذا التحول تحديا بالغ الحساسية لان الوساطة ليست مجرد اداة تقنية في السياسة الجزائرية بل جزء من هوية الدور الخارجي نفسه فالجزائر لطالما ربطت مكانتها الاقليمية بقدرتها على انتاج التسويات لا على فرض الاصطفافات ولذلك فإن تراجع فاعلية وساطاتها في الساحل يعني عمليا تراجع احد اهم الموارد الرمزية والاستراتيجية في سياستها الخارجية ومن هنا فإن التنافس الدولي لا يهدد الجزائر فقط عبر القواعد او التحالفات او النفوذ الاقتصادي بل يهددها ايضا عبر تقليص القيمة العملية لدورها الوساطي وهذه خسارة لا تقاس فقط بما يحدث في مالي او النيجر بل بما تعنيه على مستوى صورة الجزائر كقوة اقليمية تملك وظيفة تتجاوز حدودها ولهذا فإن استعادة فاعلية الوساطة الجزائرية لا تتطلب فقط تحسين الادوات الدبلوماسية بل تقتضي ايضا اعادة بناء البيئة الاقليمية التي تجعل الوساطة نفسها قابلة للعمل ما يمكننا من القول ان التنافس الدولي اثر في فاعلية وساطات الجزائر على ثلاثة مستويات مترابطة فقد قوض شرط النضج التفاوضي عبر منح الاطراف بدائل خارجية تقلل حاجتها الى التسوية واضعف دور الجزائر كوسيط مقبول عبر تسييس موقعها في نظر بعض الاطراف كما عزز منطق العسكرة والتحالفات على حساب منطق التسوية التدريجية ومع ذلك لم يغلق هذا التنافس الباب نهائيا امام

الوساطة الجزائرية بل جعل استمرارها رهينا بقدرتها على التكيف من وساطة تقود العملية من اعلاها الى وساطة تعيد وصل المسارات المقطوعة داخل اقليم تتنازع عليه قوى كثيرة وفي هذا المعنى فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في الدفاع عن وساطات الجزائر كما كانت بل في اعادة ابتكارها كما يجب ان تكون داخل ساحل لم يعد يشبه ساحل 2015 .

المبحث الثاني: تعديل ادوات المقاربة في ظل التحولات

المطلب الاول : التكيف الامني عبر تفعيل دور الجزائر كقوة اقليمية ضابطة للاستقرار بعد انسحاب القوة التقليدية

لا تعني التحولات التي شهدها الساحل في السنوات الاخيرة ان المقاربة الجزائرية فقدت مبررها بل تعني اساسا انها لم تعد قادرة على العمل بالادوات نفسها وبالوتيرة نفسها فانسحاب او تراجع القوة التقليدية الغربية من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وصعود تحالف دول الساحل وتزايد الحضور الروسي وتبدل علاقات المغرب والساحل عبر المبادرة الأطلسية كلها عناصر دفعت الجزائر الى مواجهة سؤال جديد كيف يمكن الحفاظ على منطق الاستقرار الاقليمي من دون الركون الى الادوات القديمة وحدها ؟ ومن هنا يظهر ان التكيف الامني لم يعد خيارا ثانويا بل صار شرطا لاستمرار المقاربة الجزائرية نفسها ويؤكد ذلك التحول الذي ان السياسة الجزائرية في الساحل كانت دائما مشدودة بين ثوابتها المعيارية وبين ضرورات البيئة الامنية المتغيرة وان ازمة الساحل تكشف حدود الاكتفاء بالموقف المبدئي عندما يصبح المحيط الاقليمي اكثر تفككا وعسكرة و يمكن فهم هذا المطلب عبر نظرية المجمع الامني الاقليمي والواقعية الكلاسيكية الجديدة في آن واحد فالمجمع الامني الاقليمي يفسر لماذا لا تستطيع الجزائر التعامل مع الساحل كملف خارجي عادي بل كامتداد مباشر لبيئتها الأمنية بحيث يصبح كل فراغ في مالي او النيجراو ليبيا متصلا اتصالا مباشرا بامنها الوطني ، اما عن الواقعية الكلاسيكية الجديدة فتساعد على تفسير كيف تترجم الجزائر هذه الضغوط الخارجية في ضوء ادراك نخبها وحدود مواردها وحساسيتها التاريخية من التورط العسكري المباشر ولذلك فان التكيف الامني الجزائري لا يعني الانتقال من عدم الفعل الى الفعل بل يعني الانتقال من الضبط الدفاعي التقليدي الى الضبط الاقليمي المرن الذي يدمج والوساطة والدعم التنموي المرفوق مع بناء الشراكات الثنائية مع الدول الساحلية من دون التخلي الكامل عن مبدأ عدم التدخل

وقد كان التحدي الاكبر امام الجزائر هو ان انسحاب القوة التقليدية الذي لم ينتج فراغا بسيطا يمكن ملؤه بل انتج فراغا مضطربا دخلته قوى متعددة باجندات متنافسة فوثيقة البرلمان الاوروبي حول "Sahelexit"[127] تبين بوضوح ان انسحاب مالي والنيجر وبوركينا فاسو من ايكواس مع خروج القوات الاممية والغربية من بعض هذه الدول رافقه صعود نفوذ روسي وتراجع في اليات التعاون القائمة ما رفع منسوب المخاطر الامنية والهجرة والتفكك الإقليمي وهذا يعني ان الجزائر لم تعد تواجه ساحلا تراجع فيه الغرب فقط بل ساحلا دخل مرحلة اعادة تركيب غير مستقرة ومن هنا فإن تفعيل دور الجزائر كقوة اقليمية ضابطة للاستقرار لا يمكن ان يفهم على انه ملء مباشر لفراغ القوة الفرنسية بل على انه محاولة لبناء توازن اقليمي مانع للانهيار في بيئة باتت اكثر تزاحما واقل قابلية للاحتواء لهذا لم يعد الضبط الامني الجزائري قائما فقط على تحصين الحدود بل صار يقوم على ثلاث دوائر متكاملة.

- الدائرة الاولى : هي الدائرة الدفاعية الصلبة اي تعزيز السيطرة على الحدود الجنوبية وتكثيف اليقظة الجوية والبرية والاستخباراتية
- الدائرة الثانية : هي الدائرة التعاونية أي توسيع التعاون الثنائي مع الدول الساحلية التي ما تزال الجزائر ترى امكان بناء ثقة معها، وخاصة النيجر وموريتانيا بدرجات مختلفة.
- الدائرة الثالثة : فهي الدائرة السياسية-التنموية اي محاولة منع تحول الجنوب الجزائري الى مجرد خط صد عبر ربط الامن بالتنمية وبالاستقرار الاقليمي.

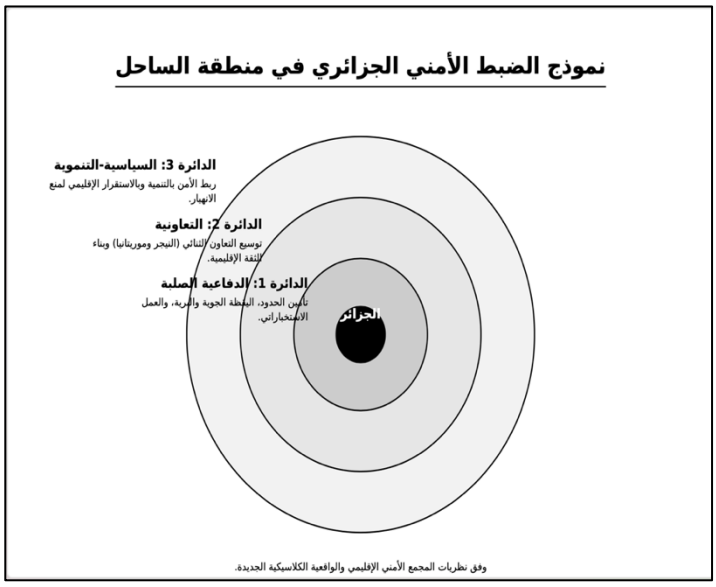

وهذا الترتيب يكشف ان الجزائر لا تسعى الى ان تكون قوة تدخل خارجي على النمط الغربي بل قوة ضبط اقليمي تحاول تقليل الفوضى المحيطة بها من دون ان تتحول هي نفسها الى قوة احتلال او وصاية وهنا تبرز معضلة مهمة فلكي تتكيف الجزائر امنيا عليها ان تفعل دورها الاقليمي بدرجة اكبر لكن تفعيل هذا الدور يضعها تلقائيا امام حدود ثقافتها الاستراتيجية التقليدية فتظهر الجزائر انها كانت واعية

[127] Eric Pichon, 'Sahelexit' in West Africa: Implications for ECOWAS and the EU (European Parliamentary Research Service, April 2024), 1, 5, 8.

منذ وقت مبكر الى ان الانتقال من مجرد الدفاع عن الحدود الى اسقاط القوة الاقليمية يحمل[128] كلفة سياسية ومؤسسية ونفسية سواء داخل النخبة او داخل المجتمع او على مستوى صورة الجزائر في الجوار ولهذا فإن التكيف الامني الجزائري لا يتم عبر قطيعة مع الثوابت،بل عبر توسيع تفسيرها فعدم التدخل لم يعد يعني السكون بل يعني رفض الاحتلال المباشر مع قبول اشكال اوسع من الدعم الحدودي والتنسيق الاستخباراتي وتكثيف الحضور الدبلوماسي واللوجستي وربما تهيئة بيئة اقليمية تجعل الجزائر طرفا لا غنى عنه في ادارة الاستقرار

ومن هذه الزاوية و يبدو ان انسحاب القوة التقليدية منح الجزائر فرصة ومخاطرة في آن واحد فالفرصة تتمثل في ان تراجع فرنسا وانكفاء بعض الادوات الغربية المباشرة حرر جزءا من المجال الرمزي الذي طالما قيد الدور الجزائري داخل الساحل فالدول الساحلية لم تعد كلها تنظر الى الحلول الغربية بوصفها المرجع الوحيد وهو ما يفتح نظريا مجالا اكبر للفاعلين الاقليميين اما المخاطرة فتتمثل في ان هذا التراجع لم يؤد الى تقوية الترتيبات الإقليمية بل الى اتساع نفوذ فاعلين جدد بعضهم ينافس الجزائر في المجال الاقتصادي وبعضهم في المجال الامني وبعض الاخر في المجال الرمزي فبذلك فان الجزائر لا ترث فراغا منظما بل تدخل في ساحة تنافس على وظيفة الضبط نفسها مما يعني ان تفعيل دور الجزائر كقوة اقليمية ضابطة للاستقرار لا يمكن ان ينجح اذا بقي محصورا في الاداة العسكرية او الحدودية فالتحليل الاكاديمي الحديث حول الادوار الاقليمية للجزائر يشير الى ان فاعلية الجزائر لا تنبع فقط من جيشها او من جغرافيتها بل من قدرتها على الجمع بين الردع والوساطة والتعاون والتنمي[129] وهذا يعني ان التكيف الامني الحقيقي يفترض الانتقال من المقاربة التي ترى الامن في الساحل بوصفه منع تسلل الخطر فقط الى مقاربة ترى الامن بوصفه ادارة للبيئة المنتجة للخطر بالتالي في هذا المستوى تصبح مشاريع الربط والطاقة والعلاقات مع النيجر ونيجيريا وموريتانيا و دعم التكوين و التعاون الحدودي كلها اجزاء من سياسة امنية موسعة لا تنفصل عن الدور الإقليمي غير ان هذا المسار يظل مشروطا بحدين واضحين الاول هو ان الجزائر لا تستطيع ان تتحول ابدا الى قوة بديلة بالمعنى الذي كانت تمثله فرنسا لان عقيدتها السياسية وتاريخها وبيئتها الداخلية معروفة انها لا تسمح بذلك بسهولة والثاني هو ان الجوار الساحلي نفسه لم يعد متجانسا ولا مستقرا بما

[128] Louisa Dris-Ait Hamadouche, "L'Algerie et la securite au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale," Confluences Mediterranee 90 (2014): 107-114.

[129] طيطي محمد, "الامن القومي الجزائري في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي," مجلة اكاديمية, 2025.

يكفي ليستقبل دورا جزائريا تقليديا بلا تحفظ ولهذا فان افضل وصف لهذا التكيف ليس انه انتقال الى الهيمنة بل انه محاولة لبناء قيادة تمارس الترجيح من دون السقوط في منطق السيطرة المباشرة وهذا بالذات ما يجعل دور الجزائر اذا فعل بمرونة مختلفا عن القوة التقليدية المنسحبة وعن القوى الصاعدة المتزاحمة في الإقليم لهذا يمكننا القول ان تعديل ادوات المقاربة الجزائرية في ظل التحولات لا يعني التخلي عن مرجعياتها بل يعني اعادة ترتيبها فالتكيف الامني عبر تفعيل دور الجزائر كقوة اقليمية ضابطة للاستقرار بعد انسحاب القوة التقليدية يمر من ثلاث محطات :

- أولا : توسيع وظيفة الامن من حماية الحدود الى ادارة الجوار.
- ثانيا : تحويل التعدد الدولي في الساحل من مصدر ضغط خالص الى مجال للموازنة والتحوط.
- وثالثا : بناء صورة الجزائر لا كفاعل يملأ الفراغ العسكري بل كفاعل يحاول منع تحويل الساحل الى فراغ دائم أصلا

بهذا المعنى فان نجاح الجزائر لن يقاس بقدرتها على تكرار نموذج القوة التقليدية بل بقدرتها على تقديم نموذج اقليمي مختلف يحول الجغرافيا والخبرة والشرعية الى ادوات استقرار لا الى ادوات وصاية .

المطلب الثاني : التكيف الدبلوماسي عبر تنويع الشراكات واعادة بناء الحضور الاقليمي

اذا كان التكيف الامني يمثل استجابة الجزائر الاولى لتحولات الساحل بعد تراجع القوة التقليدية فان التكيف الدبلوماسي يمثل استجابتها الاكثر عمقا واستدامة لان ازمة الساحل لم تعد ازمة حدود وسلاح فقط بل صارت ايضا ازمة اصطفافات وتحالفات وممرات وشرعيات ومن هنا لم يعد كافيا ان تحصن الجزائر حدودها او تكثف يقظتها الاستخباراتية بل صار مطلوبا منها ان تعيد صياغة شبكة علاقاتها ووظائفها الاقليمية داخل الساحل والمغرب العربي وغرب افريقيا وهذا يقتضي الانتقال من دبلوماسية الوساطة التقليدية وحدها الى دبلوماسية اكثر تنوعا تستوجب اعادة ادماج الجزائر في المساحات التي تراجع حضورها فيها خلال السنوات الماضية وتلتقي هذه الفكرة ان الجزائر صارت مطالبة بتوسيع ادواتها اذا ارادت الحفاظ على موقعها داخل الساحل .

يمكن فهم هذا التكيف وفق نظرية الدور و **نظرية التحوط الاستراتيجي** فوفق نظرية الدور فلا يكفي ان تمتلك الدولة موقعا جغرافيا او قدرات مادية حتى تؤدي دورا اقليميا بل يجب ايضا ان تعيد تعريف هذا الدور بما يتناسب مع تغير البيئة المحيطة والجزائر ظلت زمنا طويلا ترى نفسها وسيطا وضابطا للاستقرار في الساحل لكن التغيرات التي عرفتها المنطقة خاصة منذ 2020 جعلت هذا الدور يتعرض الى تآكل نسبي لا بسبب غياب الموارد فقط بل بسبب تحول توقعات الآخرين وبروز عروض منافسة من روسيا وتركيا والمغرب والامارات.

اما التحوط الاستراتيجي فيفسر كيف يمكن للجزائر ان تتجنب الارتهان لمحور واحد فتحتفظ بعلاقات مع قوى متعددة وتعيد توزيع رصيدها الدبلوماسي على اكثر من اتجاه من دون ان تدخل في اصطفاف كامل مع اي منها وهذا مهم في بيئة الساحل حيث لم يعد الفاعل القادر على الصمود هو من يختار معسكرا واحدا فقط بل من يحسن ادارة التعدد لمصلحته .

ومن هذا المنطلق يبدو ان اول عناصر التكيف الدبلوماسي الجزائري يتمثل في الانتقال من مركزية الملف المالي الى تنويع ساحات الحضور فالمقاربة الجزائرية ارتبطت لسنوات طويلة بمالي وباتفاق 2015 وبالوساطة في الشمال المالي لكن تدهور العلاقة مع باماكو وانهيار اتفاق الجزائر جعلا الاستمرار في حصر الحضور الجزائري في هذه البوابة امرا مكلفا وغير منتج ولهذا برز توجه نحو اعادة تقوية العلاقات مع النيجر وموريتانيا سواء عبر مشاريع الطرق او التبادل او المناطق الحرة او التنسيق السياسي، وهو ما رصدته ورقة EUISS[130] عن استراتيجيات التحوط في العلاقات المغاربية الساحلية حين اشارت الى اطلاق مشروع الطريق بين تندوف والزويرات سنة 2024 مع خطط لمنطقة حرة والى تحسن العلاقة الجزائرية النيجرية بعد توترات 2023 مما يعني ان الجزائر لم تعد تراهن فقط على الوساطة في الشمال المالي بل على اعادة نسج حزام من الشراكات الثنائية يخفف من خسارتها النسبية في باماكو ويمنع عزلها عن المجال الساحلي وتنبع اهمية هذا التحول من كونه يعكس انتقالا من الدبلوماسية المتمركزة حول النزاع الى الدبلوماسية المتمركزة حول المجال ففي النموذج الاول كان حضور الجزائر يقاس بقدرتها على جمع اطراف النزاع المالي وصياغة تسوية بينها اما في النموذج الثاني

نظرية التحوط الاستراتيجي : هي منهج سياسي وخارجي تتبعه الدول خاصة المتوسطة والصغيرة لتحقيق نظرية التحوط الاستراتيجي التوازن بين القوى العظمى عبر الدمج بين التعاون و المواجهة و التحوط تهدف الدول من خلاله إلى تجنب صراعات غير متكافئة لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قوة واحدة وتعزيز الأمن الوطني عبر تنويع التحالفات وتطوير القدرات الذاتية

[130] Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations," European Union Institute for Security Studies, May 23, 2025.

فالحضور يقاس بقدرتها على ان تبقى طرفا لا غنى عنه في الممرات والحدود والتجارة والوساطة والاتصال السياسي داخل الاقليم ككل وهذا تطور مهم لانه يعني ان الجزائر قد تعوض جزءا من تراجعها في ملف بعينه عبر توسيع حضورها في ملفات أخرى اي انها تعيد تعريف نفوذها من نفوذ الوسيط الى نفوذ الدولة الرابطة بين دوائر الساحل والمغرب العربي وغرب افريقيا ويجد هذا التفسير ما يسنده في القراءة التي قدمها فرانسيس غيليس [131]لمسار عودة الجزائر الحذرة الى المسرح الإقليمي حيث اشار الى ان الجزائر بدأت تستثمر مجددا في دبلوماسيتها الاقليمية عبر الاقتصاد والحدود والطاقة لا عبر الخطاب فقط.

ثاني عناصر هذا التكيف يتمثل في ادماج الدبلوماسية الاقتصادية داخل المقاربة الأمنية فالجزائر لا تستطيع ان تنافس المغرب في المبادرة الاطلسية ولا الصين في البنية التحتية العابرة للقارات لكنها تستطيع ان تقدم عرضا مختلفا يقوم على ربط الامن بالتنمية وبالربط الحدودي الواقعي وفي هذا السياق تكتسب مشروعات مثل طريق تندوف-الزويرات ومشاريع الطاقة مع نيجيريا والنيجر والتعاون مع موريتانيا قيمة تتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر لانها تعيد للجزائر وظيفة لم تعد عسكرية او وساطية فقط بل وظيفة الربط الإقليمي كما ان المقال الاكاديمي حول البعد التنموي في الاستراتيجية الامنية الجزائرية في الساحل [132] يبين ان التنمية لم تعد في الرؤية الجزائرية مجرد ملحق للمقاربة الأمنية بل صارت جزءا من ادواتها الاساسية وهذا يعني ان التكيف الدبلوماسي لا يمر فقط عبر وزارة الخارجية او القمم بل عبر تحويل المشاريع نفسها الى لغة نفوذ ويزداد هذا الامر اهمية اذا نظرنا اليه في ضوء المنافسة المغربية فالمغرب يقدم لدول الساحل عرضا قائما على الواجهة الاطلسية والموانئ والربط الاقتصادي والدبلوماسية الدينية وهو عرض يهدف في جوهره الى جعل الرباط بوابة الساحل نحو الخارج ومن ثم فان رد الجزائر لا يمكن ان يكون خطابيا فقط بل لا بد ان يكون وظيفيا اي ان تقدم بدورها ممرات وادوات ربط وشراكات قادرة على اقناع الدول الساحلية بان العمق الجزائري ما يزال ذا قيمة عملية لا رمزية فقط وهنا يتضح ان التكيف الدبلوماسي الجزائري هو ايضا رد على المنافسة الاقليمية لا على القوى الكبرى وحدها فالمسألة لا تتعلق فقط بروسيا وفرنسا والصين بل كذلك بمن ينجح في اعادة تعريف اتجاهات الاندماج داخل الساحل نفسه.

[131] Francis Ghilès, "As Algeria Returns Cautiously to the World Stage," CIDOB Notes Internacionals 284 (2025): 2-4.

[132] Y. Attiche, "The Development Dimension of the Algerian Security Strategy in the Sahel Region," ASJP (2025).

وثالث عناصر التكيف يتمثل في اعادة ضبط العلاقة مع القوى الدولية من دون الارتهان لها فالجزائر لا تستطيع تجاهل روسيا ولا الاتحاد الاوروبي ولا الولايات المتحدة، لكنها لا تريد في الوقت نفسه ان تجعل مقاربتها في الساحل تابعة لاي منها ومن هنا تتضح فائدة التحوط الاستراتيجي فالجزائر تستطيع ان تتعاون مع الاتحاد الاوروبي في ملفات الهجرة والطاقة والاستقرار الحدودي، وتحافظ في الوقت نفس على روابطها العسكرية والسياسية مع روسيا وتبقي قنواتها مفتوحة مع الصين وتركيا من دون ان تجعل هذا التعدد يتحول الى تبعية وتلاحظ EUISS المرجع السابق ذكره ان جزءا من سلوك الجزائر في فضاء الساحل-المغرب العربي خلال 2024 و2025 يمكن فهمه فعلا بوصفه سياسة تحوط تهدف الى تقليل المخاطر الناجمة عن بيئة شديدة الازدحام بالفاعلين و هذا النمط اذا احسن تشغيله يمنح الجزائر فرصة لاستعادة جزء من وزنها لا عبر الاصطفاف بل عبر القدرة على لعب الادوار بين الاصطفافات .

غير ان هذا التكيف الدبلوماسي يواجه حدودا واضحة فاول هذه الحدود هو ان الجزائر تتحرك داخل بيئة ساحلية لم تعد ترى كلها في الجزائر الوسيط الطبيعي او المرجع السياسي كما كان الحال في مراحل سابقة وثانيها ان التكيف الدبلوماسي يحتاج الى ادوات اقتصادية ومؤسساتية مرنة في حين ان جزءا من الجهاز الدبلوماسي والاقتصادي الجزائري ما يزال يتكيف ببطء مع سرعة التحولات الإقليمية وثالثها ان التنافس الدولي في الساحل لا يمنح الجزائر فقط فرصة للتحوط بل يفرض عليها ايضا ضغوطا متزايدة قد تدفعها احيانا الى ردود فعل دفاعية بدل المبادرة ولهذا فان نجاح هذا المطلب لا يتوقف على وضوح الرؤية فقط على سرعة تحديث الادوات التي تحمل هذه الرؤية [133] فتعديل ادوات المقاربة الجزائرية في ظل التحولات لا يمر فقط عبر التكيف الأمني بل كذلك عبر التكيف الدبلوماسي والوظيفي فالجزائر مطالبة بان تعيد بناء دورها من خلال تنويع شراكاتها وتوسيع حضورها الثنائي وادماج الاقتصاد والربط في استراتيجيتها الإقليمية وممارسة تحوط مدروس بين القوى الكبرى والصاعدة والانتقال من دبلوماسية تتركز حول نزاع بعينه الى دبلوماسية تشتغل على المجال الاقليمي ككل بهذا المعنى لا يكون نجاح الجزائر في الساحل رهينا بقدرتها على استعادة ما كان لها فقط بل بقدرتها على

[133] Jean-Francois Daguzan, "La politique etrangere de l'Algerie : le temps de l'aventure?" Politique etrangere 80, no. 3 (2015): 31-45.

انتاج صيغة جديدة لدورها تجعلها فاعلا رابطا وموازنا لا مجرد وسيط تقليدي تآكلت شروط عمله .

المطلب الثالث : اعادة هندسة المقاربة الجزائرية عبر مقاربة شاملة متعددة الابعاد

لم تسمح التحولات التي يشهدها الساحل الافريقي للمقاربة الجزائرية بالاكتفاء بالتكيف الجزئي سواء عبر تشديد الضبط الامني او عبر تنويع الشراكات الدبلوماسية فقط لان طبيعة الازمة نفسها تجاوزت هذا الفصل التقليدي بين الادوات فالساحل اليوم صار فضاء تتداخل فيه العديد من المتغيرات ازمة الدولة و تنامي الجماعات المسلحة و التنافس على الموارد والممرات و تعدد الفاعلين الخارجيين و تفكك بعض الاطر الإقليمية و الكثير منها ومن ثم فإن الاستجابة الجزائرية لم تعد مطالبة فقط بتعديل اداة هنا او هناك بل باعادة هندسة المقاربة نفسها على نحو يجعلها قادرة على العمل في بيئة اكثر سيولة وتعقيدا من ذي قبل وهذا ما يجعل هذا المطلب بمثابة الخلاصة المنهجية للمبحث كله فالتكيف الحقيقي لا يعني فقط تقوية عنصر من عناصر المقاربة بل بناء نسق متكامل يربط الامن بالدبلوماسية والتنمية والوساطة والربط الاقليمي داخل رؤية واحدة فيمكن فهم هذا التحول عبر ثلاثة مداخل مترابطة :

- الأول : هو نظرية المركب الامني الاقليمي التي تجعل من الساحل امتدادا للبيئة الامنية الجزائرية لا ملفا خارجيا منفصلا
- الثاني : هو الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تفسر كيف يعاد ترجمة الضغوط الخارجية في ضوء ادراك النخبة الجزائرية وموارد الدولة وحدودها الداخلية.
- الثالث : هو منطق الامن الشامل الذي لم يعد يرى الاستقرار نتاجا للتفوق العسكري فقط بل ثمرة تفاعل بين الامن والتنمية والشرعية والضبط الحدودي والتعاون الاقليمي.

واذا جمعنا هذه المداخل ظهر بوضوح ان ما تحتاجه الجزائر ليس مجرد رد فعل على التحولات بل اعادة تركيب لمقاربة الساحل نفسها بحيث تصبح قادرة على استيعاب التعدد الدولي من دون السقوط في الارتهان له وقادرة على حماية الجنوب الجزائري من دون حصر المقاربة كلها في وظيفة الصد الحدودي.

ومن هنا فإن اول ما تقتضيه اعادة هندسة المقاربة الجزائرية هو الانتقال من مقاربة الدفاع عن المجال الى مقاربة تنظيم المجال ففي المرحلة السابقة كان الهم المركزي يتمثل في منع انتقال التهديد من مالي او ليبيا او النيجر الى الداخل الجزائري اما اليوم وبعد اتساع التنافس

الدولي لم يعد منع التسرب كافيا ذلك ان التهديد لم يعد فقط في تحرك الجماعات المسلحة بل ايضا في اعادة تشكيل الممرات والتحالفات والشرعيات في الجوار وهذا يعني ان الامن الجزائري لم يعد يحفظ فقط عبر تحصين الحدود بل ايضا عبر القدرة على التاثير في كيفية تشكل المجال الساحلي نفسه ومن هنا تصبح مشاريع الطرق و التعاون مع الجوار و دعم الاستقرار المحلي والوساطة والعلاقات مع المنظمات الافريقية كلها اجزاء من سياسة امنية موسعة لا تقل اهمية عن الانتشار العسكري الحدودي.[134]

وثاني ما تقتضيه هذه الهندسة الجديدة هو الانتقال من منطق الوساطة الظرفية الى منطق الحضور الوظيفي المستدام فالجزائر اكتسبت وزنا مهما في الساحل عبر وساطتها في مالي لكن التطورات اللاحقة بينت ان الرهان على وساطة كبرى واحدة في ظل بيئة اقليمية متغيرة لا يكفي وحده لضمان النفوذ او الاستقرار ولهذا فإن المقاربة الجديدة لا ينبغي ان تربط الدور الجزائري بملف مالي وحده ولا باتفاق بعينه بل ببناء شبكة وظائف اقليمية تجعل الجزائر طرفا لا غنى عنه في مجالات متعددة مثل (الوساطة التكوين، الربط الطاقوي، الدعم اللوجستي، تبادل المعلومات، التعاون الحدودي، والحضور الاقتصادي)[135] وبهذا المعنى فإن الدبلوماسية الجزائرية تحتاج الى التحول من دبلوماسية الحل عند الازمة الى دبلوماسية الحضور قبل الازمة وبعدها وهذا هو الفارق بين وسيط يرتبط بملف محدد ودولة اقليمية تعيد توزيع تأثيرها على اكثر من مستوى.

وثالث ما تقتضيه هذه الهندسة هو ادماج البعد التنموي في صلب المقاربة الاستراتيجية لا في هامشها فالكتابات الاكاديمية الجزائرية الحديثة حول البعد التنموي في الاستراتيجية الامنية الجزائرية في الساحل توضح ان التنمية لم تعد مجرد خطاب مواز للآمن بل جزءا من منطقه وتكمن اهمية هذا التحول في انه يسمح للجزائر بتقديم عرض مختلف عن العروض الدولية المنافسة فهي ليست قوة استعمارية سابقة ولا قوة مالية ضخمة ولا قوة تبحث عن قواعد بل يمكنها ان تقدم نفسها كدولة جوار ترى في التنمية وسيلة لضبط المجال لا وسيلة لاختراقه لكن في نفس الوقت هذا البعد لن يكون فعالا ما لم يتحول الى مشاريع قابلة للرؤية والقياس تتمثل

[134] Y. Attiche, "The Development Dimension of the Algerian Security Strategy in the Sahel Region," ASJP (2025), 1-6.
[135] Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, "Alger au Sahel : stabilite et securite," Politique etrangere 87, no. 2 (2022): 119-130.

في طرق و مناطق و شبكات نقل ومبادرات اجتماعية محلية فالمشكلة في المقاربات التنموية ليست في صحتها النظرية بل في انها تفقد قيمتها حين لا تتحول الى ادوات محسوسة داخل المجال الساحلي.

ورابع ما تقتضيه المقاربة الجديدة هو اعتماد تحوط استراتيجي محسوب في التعامل مع القوى الدولية والصاعدة فالجزائر لا تستطيع تجاهل روسيا ولا الاتحاد الأوروبي ولا الصين ولا تركيا ولا حتى العروض المغربية والخليجية داخل الساحل لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع ان تجعل نفسها تابعة لاي منها لأن جوهر دورها الاقليمي يقوم على الاستقلال النسبي وعلى القدرة على المناورة ومن هنا فإن التحوط لا يعني الغموض او التردد بل يعني توزيع الانفتاح الخارجي على نحو يمنع الاحتكار تعاون امني محدود مع بعض القوى مرفوق ببعض الشراكات الاقتصادية مع قوىاخرى موازبة عبو تنسيق سياسي دون السماح لاي منها بان يعيد تعريف المقاربة الجزائرية من الداخل وقد رصدت ورقة EUISS [136] هذا المنحى حين اشارت الى ان الجزائر تتحرك في فضاء الساحل و المغرب العربي بمنطق يقترب من التحوط اي موازنة العلاقات وتقليل الاعتماد على مركز واحد لكن اعادة الهندسة هذه تصطدم بحدود موضوعية لا يمكن تجاهلها فالجزائر لا تتحرك في فراغ بل في بيئة ساحلية لم تعد ترى كلها في الجزائر المرجع الطبيعي كما ان منافسيها باتوا يملكون ادوات سريعة الأثر تتمثل في :

- المال الخليجي
- الدرون التركي
- الحماية الروسية
- الممرات المغربية
- العروض الصينية

ولهذا فإن المقاربة الجديدة لا ينبغي ان تبنى على افتراض استعادة المكانة القديمة فقط بل على وعي بان المجال الاقليمي نفسه تغير والمطلوب هنا ليس ان تعود الجزائر الى الماضي بل ان تعيد تعريف دورها وفق ما يتيحه الحاضر وهذا يعني ان عنصر النجاح الحاسم لم يعد فقط في صحة المبادئ بل في مرونة الادوات وسرعة التكييف فالدولة التي تتأخر في تحديث ادواتها

[136] Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations," European Union Institute for Security Studies, May 23, 2025.

قد تملك الجغرافيا والتاريخ لكنها تفقد القدرة على ترجمتها الى نفوذ فعلي ولهذا يمكن القول ان اعادة هندسة المقاربة الجزائرية تقتضي بناء مقاربة شاملة متعددة الابعاد تقوم على خمسة اعمدة مترابطة :

1. الامن الحدودي الذكي لا الامن الحدودي الدفاعي الصرف.
2. الشراكات الثنائية الوظيفية مع الدول الساحلية القابلة للتعاون.
3. الدبلوماسية الاقتصادية والربط الطاقوي واللوجستي.
4. استعادة الوساطة ولكن بصيغة مرنة وغير احتكارية.
5. التحوط بين الفاعلين الدوليين بما يمنع ارتهان القرار الجزائري لمحور واحد.

وما لم تتكامل هذه الاعمدة ضمن رؤية واحدة سيظل كل تعديل جزئي غير كاف لاحتواء التحولات الجارية فلهذا فإن المطلب الثالث لا ينتهي الى القول بان الجزائر تحتاج فقط الى المزيد من الامن او المزيد من الدبلوماسية بل ينتهي الى استنتاج اوسع ان التحدي الحقيقي اليوم هو الانتقال من مقاربة قطاعية الى مقاربة مركبة ومن رد الفعل على تحولات الساحل الى المشاركة في اعادة تشكيله بما ينسجم مع المصالح الجزائرية فالتنافس الدولي لم يعد يسمح للدول المحورية بالاكتفاء بادوات متفرقة لان المجال نفسه صار يعاد بناؤه عبر تفاعل الامن والاقتصاد والشرعية والممرات والتحالفات ومن هنا فإن بقاء الجزائر فاعلا مركزيا في الساحل لن يقاس فقط بقدرتها على منع التهديد بل ايضا بقدرتها على تقديم صيغة اقليمية بديلة تجعل الاستقرار نتيجة لادماج الامن بالتنمية والسيادة بالتعاون والحدود بالربط لا نتيجة لتراكم التدخلات الخارجية وحدها.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية وتحديات بنيوية

المطلب الاول: التحديات البنيوية والضعف الاقتصادي لدول الساحل وتاثيرها الامني في المنطقة

لا يمكن فهم ازمة الساحل من خلال زاوية الصراع المسلح وحدها لان العنف هنا ليس سببا مستقلا بقدر ما هو تعبير عن بنية هشاشة عميقة تتداخل فيها عدة متغيرات و لهذا يمكننا فهم هذه التحديات البنيوية عبر الهشاشة متعددة الابعاد معززة بالاقتصاد السياسي للصراع كالاطار نظري للتحليل فالهشاشة لا تعني فقط قصور المؤسسات بل تعني ايضا عجز الدولة والمجتمع

عن امتصاص الصدمات وادارتها عدة ابعاد وفي الساحل تحديدا لا تنتج هذه الابعاد ازمات منفصلة بل تنتج دائرة تراكمية ينتقل فيها الضعف الاقتصادي الى توتر اجتماعي ويتحول التوتر الاجتماعي الى قابلية للتجنيد والعنف ثم يعود العنف ليقوض الاقتصاد والدولة من جديد وهذا ما يجعل التحديات البنيوية في الساحل ليست مجرد خلفية للازمة بل المادة الاولية التي تعيد انتاجها باستمرار .

ومن هذا المنطلق فان اولى التحديات البنيوية تتمثل في الفقر الهيكلي وضعف التنوع الاقتصادي فالبنك الدولي يصف دول G5 الساحلية بانها من بين الاقل نموا في العالم ويؤكد ان المنطقة تواجه في الوقت نفسه عدم استقرار سياسي متزايدا وارتفاعا في انعدام الامن وازمة غذائية تتفاقم بفعل الصدمات المناخية وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة كما يبين التقرير نفسه ان الصدمات المناخية المنتظمة والمتزايدة تؤدي الى خسائر في الإنتاج وتضعف تراكم راس المال البشري وتدفع الاقليم نحو نقاط تحول بيئية واقتصادية خطرة وفي هذا السياق لا يصبح الاقتصاد مجرد قطاع متعثر بل يصبح بنية عجز تدفع الدولة الى الانكشاف امام المساعدات الخارجية وتدفع المجتمع الى مزيد من الهشاشة وتخلق داخل الهوامش الريفية والحدودية بيئات اكثر قابلية للاحتقان والانفجار.

وتزداد خطورة هذا الضعف الاقتصادي حين يقترن بالضغط الديمغرافي والاجتماعي فالساحل ليس فقيرا فقط بل هو ايضا فضاء شاب ومتسارع النمو السكاني ما يعني ان حاجاته الى الشغل والتعليم والخدمات والبنى التحتية تتوسع بوتيرة تفوق قدرة الدول على الاستجابة ومن منظور الاقتصاد السياسي للصراع لا تكمن المشكلة في الفقر المجرد بل في الفجوة بين التوقعات والقدرة المؤسسية على الاشباع وحين تعجز الدولة عن تلبية الحد الادنى من المطالب الاجتماعية لا يظهر الاحتقان في شكل احتجاج حضري فقط بل في كل هجرة وانخراط في الاقتصاد غير الرسمي وتوسع في انشطة التهريب وانضمام الى جماعات مسلحة توفر موردا او حماية او معنى بديلًا. وقد اظهرت دراسة UNDP [137] عن رحلة التطرف في افريقيا ان الساحل هو الاكثر تضررا من التطرف العنيف في افريقيا جنوب الصحراء وان المنطقة شهدت ارتفاعا بعشرة اضعاف في وفيات الارهاب منذ 2007 كما شددت على ان الاستثمار في الوقاية وبناء السلام يظل اقل بكثير من الاستثمار في المقاربات العسكرية التفاعلية.

[137] United Nations Development Programme, Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement (New York: UNDP, 2023), 7, 47-49.

وثاني التحديات البنيوية يتمثل في الهشاشة البيئية والمناخية فالساحل من اكثر اقاليم العالم تعرضا لتقلبات المناخ وشح المياه وتدهور الاراضي، وهذه ليست مجرد مسالة بيئية بل مسالة امنية واجتماعية بامتياز فحين تتقلص الاراضي الصالحة للزراعة والرعي وتزداد ندرة المياه وتتراجع انتاجية الاقتصاد الريفي و تتصاعد النزاعات بين الرعاة والمزارعين وتصبح الحدود المحلية والاهلية اكثر هشاشة من الحدود الدولية نفسها ويشير تقرير OECD حول الهشاشة البيئية في الساحل الى ان ضعف التنظيم في الصناعات الاستخراجية والتعدين، وخاصة التعدين الحرفي، يزيد مخاطر الهشاشة في ابعادها السياسية والاقتصادية والامنية كما يعزز الاقتصادات غير المشروعة العابرة للحدود التي تعتمد عليها جماعات مسلحة في التمويل وفي بعض المناطق كما يذكر التقرير نفسه يؤدي تدهور التربة والموارد الى جعل التعدين الحرفي او الانضمام الى جماعات مسلحة من الخيارات القليلة المتبقية امام الشباب وهذا يعني ان البيئة هنا لا تعمل كعامل خارجي على الصراع، بل كجزء من بنية توليده. [138]

وثالث هذه التحديات يتصل بضعف حوكمة الموارد الطبيعية فالساحل ليس فقيرا بالمعنى الطبيعي البسيط بل هو غني بالذهب والنفط واليورانيوم والمعادن لكنه يعاني في الوقت نفسه من فجوة كبيرة بين وجود المورد وقدرة الدولة على ادارته وتوضح دراسة OECD[139] عن حوكمة الموارد الطبيعية والهشاشة في الساحل ان مواطن الضعف في هذا المجال لا تقتصر على الفساد او ضعف الرقابة بل تمتد الى كون الموارد نفسها قد تتحول الى بؤر لتغذية الاقتصادات المسلحة والجباية غير الرسمية والنزاعات المحلية على التوزيع والتمثيل وبهذا المعنى لا يخلق المورد السيادة تلقائيا بل قد يخلق اقتصادا موازيا للعنف اذا لم توجد مؤسسات قادرة على ضبطه وتوزيع عوائده واحتواء اثره المحلي. ولذلك فان ضعف الاقتصاد الساحلي لا يعني دائما غياب الثروة بل كثيرا ما يعني فشل تحويل الثروة الى دولة. ورابع التحديات البنيوية يتمثل في تحول الحدود الى فضاءات اقتصاد غير رسمي اكثر منها فضاءات سيادة فالدولة الساحلية الضعيفة لا تفقد السيطرة على حدودها فقط عسكريا بل تفقدها ايضا اقتصاديا ومع اتساع شبكات التهريب والتجارة غير النظامية والتنقلات القبلية والعشائرية يصبح الاقتصاد الحدودي نفسه بديلا وظيفيا عن الاقتصاد الرسمي ومن ثم لا

[138] OECD, Environmental Fragility in the Sahel (Paris: OECD, 2022), 12-13.
[139] OECD, Natural Resource Governance and Fragility in the Sahel (Paris: OECD, 2022), 2-3, 12, 29-33.

تعود الجماعات المسلحة مجرد تنظيمات ايديولوجية بل تتحول الى فاعلين داخل شبكات النقل والجباية والحماية والوساطة المحلية وهذا ما يفسر لماذا يصعب القضاء عليها بالحلول العسكرية وحدها لانها تتحرك داخل بنية اقتصادية اجتماعية تغذيها الهشاشة البنيوية ومن هنا يصبح التهديد الامني في الساحل تهديدا مركبا لا يقتصر على العمليات والهجمات بل يشمل ايضا تآكل احتكار الدولة لوظائف التنظيم والتوزيع والحماية.[140]

اما اثر هذه التحديات في الامن الإقليمي وبخاصة بالنسبة الى الجزائر فهو اثر يتجاوز منطق التسرب البسيط فالضعف الاقتصادي البنيوي في الساحل لا ينتج فقط موجات هجرة او تهريب او تجنيد بل يعيد تشكيل المجال الامني جنوب الجزائر على نحو يجعل الاستقرار فيه هشا بنيويا لا ظرفيا فكلما ضعفت الدولة الساحلية اقتصاديا زادت حاجتها الى الرعاة الخارجيين وضعف استقلال قرارها واتسع هامش الجماعات المسلحة والاقتصادات الرمادية وبهذا المعنى، فان الخطر على الجزائر لا يكمن فقط في اقتراب جماعة من حدودها بل في تشكل حزام هشاشة مزمن جنوبها يعيد انتاج العنف والتهريب والاعتماد على الخارج بوتيرة مستمرة ومن منظور المجمع الامني الاقليمي لا يبقى ذلك شانا ساحليا داخليا بل يتحول الى جزء من معادلة الامن الوطني الجزائري نفسها.[141]

وعليه يمكن القول ان التحديات البنيوية في الساحل لا تمثل مجرد ظروف مرافقة للازمة بل تمثل القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تجعل الصراع قابلا للاستمرار والتجدد فالفقر وضعف التنوع الاقتصادي والانفجار الديمغرافي وتدهور البيئة ورداءة حوكمة الموارد وتحول الحدود الى اقتصاد موازٍ كلها لا تنتج الارهاب او الانقلابات بشكل ميكانيكي لكنها تخلق المجال الذي تصبح فيه الدولة اضعف من ان تدير التعدد والمجتمع اكثر قابلية للاحتقان و النخب اكثر ارتهانا للخارج والجماعات المسلحة اكثر قدرة على التجذر ومن هنا فان اي مقاربة جزائرية او اقليمية تريد التعامل الجدي مع الساحل لا يمكن ان تراهن على الردع الامني وحده

[141] OECD, States of Fragility 2025 (Paris: OECD, 2025) World Bank, G5 Sahel Country Climate and Development Report, 4.

بل يجب ان ترى في معالجة الهشاشة البنيوية نفسها جزءا من صلب المعادلة الأمنية لا هامشها التنموي فقط. [142]

المطلب الثاني : سيناريوهات تعزيز الدور الاقليمي للجزائر كقوة اقليمية موازية

لا يمكن تناول مستقبل الدور الاقليمي للجزائر في الساحل بمنطق التنبؤ الخطي لان البيئة التي تتحرك فيها الجزائر اليوم هي بيئة لايقين عميق يتعذر معها افتراض مستقبل واحد مرجح يمكن البناء عليه بثقة ومن هنا يصبح المدخل الانسب هو نظرية السيناريوهات التي تنظر الى المستقبل بوصفه فضاء لمسارات متعددة لا امتدادا للحاضر ثم يضاف اليها مدخل اتخاذ القرار تحت اللايقين العميق الذي طورته ادبيات الاستشراف المعاصرة وفي مقدمتها اعمال مركز التفكير RAND حيث دائما لا يكون السؤال لهم: ما المستقبل الاكثر احتمالا ؟ بل اي الخيارات اكثر صمودا عبر اكبر عدد من الاحتمالات الممكنة ... [143]

وبهذا المعنى لا تتحول السيناريوهات الى وصف فقط بل الى اداة لاختبار السياسات لتكشف نقاط الضعف و نستطيع ان نحدد المؤشرات المبكرة التي تسمح بتعديل القرار قبل ان يتحول الانكشاف الى خسارة استراتيجية ويعزز هذا كله مدخل التحوط الاستراتيجي السابق ذكره بوصفه سلوكا عقلانيا للدول الواقعة في بيئات تنافسية كما يمكن ان ندعمه بنظرية الدور التي فسرت لنا كيف تعيد الدولة تعريف وظيفتها الاقليمية حين تتغير البيئة المحيطة بها و ايضا وفق نظرية المجمع الامني الاقليمي لان هذا التحليل عمقه بنيوي اكثر و لان الجزائر لا تواجه الساحل كسياسة خارجية بعيدة بل كامتداد مباشر لامنها القومي و الوطني .

وانطلاقا من هذا التاطير لا يكون سؤالنا الاستشرافي هل ستصبح الجزائر القوة الاولى في الساحل؟ لان هذا السؤال يفترض ترتيبا هرميا مبسطا لا ينسجم مع الواقع بل يمكننا ان نطرح سؤالا ادق هو تحت اي شروط يمكن للجزائر ان تتحول الى قوة اقليمية موازية او مرجحة داخل بيئة تتراجع فيها القوة التقليدية وتتعدد فيها القوى الصاعدة؟ وهنا يفيدنا التحليل المورفولوجي [144] في بناء السيناريو اي تفكيك المستقبل الى متغيرات حاكمة مثل درجة تراجع

---

[142] World Bank, G5 Sahel Country Climate and Development Report, 4, 8; UNDP, Journey to Extremism in Africa, 7, 47-49

[143] Vincent A. W. J. Marchau et al., Decision Making under Deep Uncertainty: From Theory to Practice (Cham: Springer Open, 2019), 1112-

[144] Tom Ritchey, General Morphological Analysis, Swedish Morphological Society, Stockholm, 2011, pp. 14–21

النفوذ الغربي و مستوى تماسك تحالف دول الساحل و اتجاه العلاقات الجزائرية المالية و مصير المبادرة المغربية الأطلسية مع ربطهم باستقرار الدول المجاورة و مستوى الطلب الطاقوي الاوروبي والافريقي دون ان ننسى قدرة الجزائر الذاتية على تحديث ادواتها فالسيناريو لا يعتبر حدثا واحدا بل تركيبة ممكنة لهذه المتغيرات حين تتفاعل بترتيبات كل منها بترتيبات مختلفة [145]وهذا ما يجعلنا نقول ان الاستشراف العلمي اقرب الى بناء خرائط للإمكانات منه الى ادعاء معرفة ما سيقع حتما وفي ضوء ذلك يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لتعزيز الدور الجزائري لا باعتبارها نبوءات بل باعتبارها مسارات مشروطة :

اولا: سيناريو القوة المرجحة امنيا

يقوم هذا السيناريو على فرضية ان استمرار هشاشة الساحل مع تراجع جزء من الوجود الغربي المباشر سيدفع الدول الساحلية والفاعلين الخارجيين على السواء الى الاعتراف بحاجة المنطقة الى قوة جوارية ضابطة للاستقرار لا تحمل عبء الهيمنة الاستعمارية ولا منطق الاحتلال وفي هذه الحالة يمكن للجزائر ان تتحول الى قوة ترجيح امني عبر توسيع التعاون الاستخباراتي والحدودي وبناء قنوات تنسيق اكثر انتظاما مع النيجر وموريتانيا ونيجيريا وربط الضبط الحدودي بالردع الوقائي لا بالتدخل المباشر وهذا السيناريو يجد ما يدعمه في الدراسات التي رأت منذ وقت مبكر ان الجزائر تملك قدرة غير مستثمرة بالكامل في التعاون الامني في الساحل كما تؤكد الادبيات الجزائرية الحديثة ان الجوار الساحلي ما يزال يمثل مجالا حيويا لأمن الجزائر القومي لكن هذا السيناريو لا ينجح تلقائيا بل يتوقف على متغيرات حاسمة : عدم تحول التوتر مع مالي الى قطيعة استراتيجية دائمة وبقاء الدور الروسي في بعض العواصم الساحلية داعما لا مزاحما للوظيفة الامنية الجزائرية وقدرة الجزائر على قراءة المؤشرات المبكرة التي تنذر بتحول الخطر الحدودي الى اختلال اقليمي أوسع وبلغة مراكز التفكير فإن قيمة هذا السيناريو لا تقاس بكونه الاكثر بريقا بل بكونه قد يظل robust عبر عدد معتبر من البيئات المستقبلية اذا اقترن بتكيف مؤسسي سريع داخل الجزائر نفسها .

ثانيا: سيناريو القوة الرابطة اقتصاديا وطاقويا

هذا السيناريو لا ينطلق من السلاح بل من منطق الربط الجيو اقتصادي فالدور الاقليمي الموازن للجزائر قد يتعزز اذا نجحت في تحويل موقعها الى عقدة عبور لا غنى عنها بين الساحل

[145] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, pp. 43–47.

والضفة المتوسطية وهنا تصبح مشاريع مثل انبوب الغاز العابر للصحراء وتكثيف الارتباط مع النيجر ونيجيريا وتعميق الشراكة مع موريتانيا ليست مجرد ملفات تنموية بل ادوات لاعادة تعريف موقع الجزائر في الخريطة الإقليمية ومن منظور نظرية الدور يعني هذا الانتقال من دور الوسيط السياسي وحده الى دور الدولة الرابطة التي تمنح الجوار الساحلي منفذا واستقرارا ومصلحة متبادلة ومن منظور التحوط الاستراتيجي يمنح هذا المسار الجزائر قدرة اكبر على الموازنة بين العروض الدولية المتنافسة لان الدولة التي تصبح ممرا للطاقة والتبادل لا تعود مجرد متلق لتداعيات التنافس بل تغدو طرفا يملك اوراقا تفاوضية مستقلة وهذا السيناريو يجد ما يسنده في بعض الكتابات العربية والجزائرية السابق ذكرها و التي تربط مستقبل مكانة الجزائر الاقليمية بقدرتها على تحويل الجغرافيا والموارد الى سياسة اقليمية فعالة لا الى مجرد ميزات كامنة لكنه يظل مشروطا باستقرار النيجر واستمرار الطلب على الربط الطاقوي وعدم نجاح المغرب في تحويل الواجهة الاطلسية الى البديل الاقتصادي المهيمن للدول الساحلية الحبيسة .

ثالثا: سيناريو الوسيط الوظيفي متعدد المسارات

هذا السيناريو يعيد تعريف الوساطة الجزائرية لا كعودة الى نموذج 2015 بحرفيته بل كتحول من وساطة كبرى مرتبطة بملف واحد الى وساطة وظيفية مرنة تعمل في اكثر من مستوى فبدل ان ترتبط الجزائر حصريا بملف مالي واحد او باتفاق شامل واحد يمكن ان تعزز دورها عبر تعدد المسارات في تيسير امني محدود و عبر دعم حواري و تنسيق افريقي مع ربط بين الساحل والمغرب العربي وغرب افريقيا وتدخل دبلوماسي انتقائي حين تتعطل القنوات الاخرى ومن منظور نظرية السيناريوهات فإن هذا هو السيناريو الاكثر مرونة سياسيا لانه لا يفترض توافر بيئة مثالية بل يبني على فكرة ان الجزائر تستطيع ان تكون الطرف الذي يفتح المسارات حين تتعطل ومن منظور نظرية الدور فإنه ينقل الجزائر من دور الوسيط القائد الى دور الوسيط المرجح داخل بيئة مزدحمة بالفاعلين غير ان هذا السيناريو هو ايضا الاكثر حساسية تجاه المتغيرات الادراكية والرمزيةفهو يتطلب حدا ادنى من قبول الجزائر لدى العواصم الساحلية ويشترط عدم تغلب سرديات الشك والاتهام على صورة الجزائر ويحتاج داخليا الى تحديث الالة الدبلوماسية نفسها كي تصبح الوساطة جزءا من سياسة مستمرة لا استجابة ظرفية وتفيد هنا ادبيات

اللايقين العميق في ان نجاح هذا السيناريو لا يتعلق فقط بما تريده الجزائر بل ايضا بمدى قدرتها على رصد التحولات الصغيرة في ادراك الفاعلين قبل ان تتحول الى عوائق بنيوية .

- **القراءة التركيبية للسيناريوهات :**

ووفق المعايير الاستشرافية الصارمة لا يكون السيناريو الجيد هو الاكثر جاذبية خطابيا بل الاكثر فائدة في اختبار الخيارات ومن هذه الزاوية لا يبدو ان واحدا من هذه السيناريوهات يكفي وحده لتعزيز الدور الجزائري فسيناريو الترجيح الامني من دون قاعدة اقتصادية قد يتحول الى استنزاف دفاعي وسيناريو الربط الطاقوي من دون غطاء امني ودبلوماسي قد يظل هشا امام تقلبات الانظمة الساحلية وسيناريو الوساطة من دون حضور مادي ووظيفي قد يبقى رمزا بلا اثر كاف ولهذا فإن السيناريو الاكثر واقعية ليس سيناريو احاديا بل سيناريو مركب تتداخل فيه وظيفة الضبط الامني مع وظيفة الربط الاقتصادي مع وظيفة الوساطة المرنة وهنا بالذات تصبح الجزائر قوة اقليمية موازية لا قوة بديلة مطلقة اي قوة لا تحتكر الاقليم لكنها تجعل تجاوزه اصعب وتجعل حضورها ضروريا في معظم الترتيبات المعقولة وهذا الفهم ينسجم تماما مع منطق الدكتور وليد عبد الحي في قراءة موازين القوى حيث تكون القيمة الحقيقية للدولة في قدرتها على الترجيح والتعديل ومنع الاختلال لا في ادعاء السيطرة الكاملة .

لهذا فإن تعزيز الدور الاقليمي للجزائر في الساحل لا ينبغي ان يقرأ بوصفه عودة ميكانيكية الى مكانة سابقة بل بوصفه اعادة تركيب للدور تحت شروط اللايقين العميق فالمستقبل الاكثر ملاءمة للجزائر ليس ذلك الذي تختفي فيه كل القوى المنافسة لان هذا لم يعد واقعي بل ذلك الذي تنجح فيه الجزائر في تحويل التعدد الدولي من مصدر ضغط الى مورد للموازنة وتنجح فيه في جعل دول الساحل ترى فيها شريكا وظيفيا لا مجرد جار قلق وتترجم فيه الجغرافيا والخبرة والربط والمبادرة الدبلوماسية الى نفوذ فعلي ومن ثم فإن السؤال الاستشرافي الدقيق ليس هل ستصبح الجزائر القوة الاولى في الساحل؟ بل :

هل ستنجح في ان تكون القوة المرجحة التي لا يمكن تجاوزها عندما يعاد تشكيل الإقليم ؟

وجه المقارنة	سيناريو القوة المرجحة أمنياً	سيناريو القوة الرابطة جيو-اقتصاديا	سيناريو الوسيط الوظيفي المرن
المنطق الحاكم	**منطق الردع والضبط** :منع الانكشاف الأمني الحدودي وتحويل الخبرة العسكرية إلى اداة استقرار.	**منطق المنفعة المتبادلة** :تحويل الجغرافيا إلى عقدة عبور إلزامية للطاقة والتجارة.	**منطق الدبلوماسية المتعددة** :ملء الفراغات السياسية وتيسير الحوار في بيئة متعددة الأقطاب.
المتغير الحاكم	مستوى التنسيق مع النيجر وموريتانيا و طبيعة العلاقة مع الوجود الروسي في مالي (فاغنر/الفيلق الإفريقي)	نجاح أنبوب الغاز العابر للصحراء واستقرار المسارات البرية في النيجر	مدى قبول صورة الجزائر لدى النخب الحاكمة الجديدة في دول الساحل.(AES)
الافتراض الاستراتيجي وفق RAND	أن الأمن هو الأولوية القصوى لدول الساحل وأن الفاعل الجاري أضمن من الفاعل البعيد	أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل سيقلل من فرص العداء السياسي أو الاستقطاب الدولي	أن الأزمات المعقدة في الساحل لا تحل بصفقات شاملة بل بتفاهمات وظيفية صغيرة و متراكمة
نوع التحوط	تحوط دفاعي تعزيز المناعة الذاتية ومنع انتقال العدوى الأمنية.	تحوط اقتصادي تنويع الشراكات وربط مصالح أوروبا بمصالح الساحل عبر الجزائر.	تحوط دبلوماسي عدم وضع كل ثقة في سلة اتفاق مثال : تجاوز نموذج مالي 2015.
المؤشر المبكر	تزايد طلبات التدريب العسكري أو التنسيق الاستخباراتي من دول الجوار.	تقدم و توسع الأشغال في الطريق العابر للصحراء مع دول اخرى أو توقيع عقود توريد طاقوية طويلة الأمد	طلب دولي أو إقليمي للوساطة في ملفات محددة مثل ملف المختطفين أو الهجرة غير شرعية

وجه المقارنة	سيناريو القوة المرجحة أمنياً	سيناريو القوة الرابطة جيو-اقتصاديا	سيناريو الوسيط الوظيفي المرن
نقطة الضعف البنيوية	خطر الاستنزاف الدفاعي وتحمل أعباء أمنية دون عائد سياسي ملموس.	المنافسة مع المبادرة الأطلسية المغربية أو تعرض المنشآت الطاقوية لتهديدات إرهابية	خطر العزلة الدبلوماسية إذا نجحت سرديات التشكيك في دور الجار القائد

تحليل المصفوفة سيناريوهات :

تكشف المصفوفة الاستشرافية أن مستقبل الدور الإقليمي للجزائر في الساحل لا يتحدد بقدرتها على التفوق داخل مسار واحد وإنما بمدى قدرتها على إدارة التوازن بين ثلاثة أنماط للقوة : القوة الأمنية والقوة الجيواقتصادية والقوة الدبلوماسية الوظيفية فسيناريو القوة المرجحة أمنيا يمنح الجزائر أفضلية فورية بحكم خبرتها العسكرية وموقعها الحدودي لكنه يبقى معرضا لمعضلة الاستنزاف إذا لم يتحول التفوق الأمني إلى مكاسب سياسية واقتصادية في المقابل يظهر سيناريو القوة الرابطة جيواقتصاديا كخيار طويل المدى وأكثر قدرة على إنتاج نفوذ بنيوي مستدام لأن ربط الساحل بشبكات الطاقة والتجارة عبر الجزائر يجعل حضورها ضرورة استراتيجية لا مجرد خيار سياسي غير أن نجاحه يظل رهين استقرار البيئات العابرة وقدرة الجزائر على حماية الممرات الحيوية.

أما سيناريو الوسيط الوظيفي المرن فيوفر للجزائر هامش حركة دبلوماسي أكبر داخل بيئة إقليمية متقلبة خاصة مع تغير النخب الحاكمة في دول الساحل لكنه يبقى الأكثر حساسية تجاه التحولات الإدراكية وصراعات السرديات الإقليمية.

كما يمكن ان نقرئ المصفوفة بمنطق الاستراتيجية الصامدة (Robust Strategy) وفق مفهوم مركز RAND للتحليل الاستراتيجي ذلك بأن الخيار الأكثر عقلانية ليس المفاضلة بين السيناريوهات بل بناء دور هجين متعدد الأدوات يسمح للجزائر بالانتقال بين الردع والربط الاقتصادي والوساطة الوظيفية وفق تغير نقاط التحول والإنذارات المبكرة الممكنة وهو ما

يعزز قدرتها على التحوط أمام اللايقين العميق ويحول حضورها الإقليمي من حضور ظرفي إلى نفوذ بنيوي مستدام.

المطلب الثالث : سيناريو التهميش الجزائري وخروج التنافس عن نطاق السيطرة

لا يقوم هذا السيناريو على فرضية بسيطة مفادها تراجع دور الجزائر فقط بل على فرضية اكثر عمقا هي ان المجال الساحلي قد يدخل مرحلة تفكك استراتيجي يصبح فيها التنافس الدولي نفسه مولدا للفوضى لا مجرد متغير داخلها ومن هنا فإن مقاربة هذا السيناريو لا ينبغي ان تبنى على التنبؤ الخطي بل على نظرية السيناريوهات مدعومة بمدخل اللايقين العميق وتحليل نقاط التحول الحرجة فالسؤال هنا ليس هل تتراجع الجزائر ام لا؟ بل اكثر من ذلك في اي شروط قد يتحول التراجع الجزائري من تراجع نسبي قابل للاحتواء الى تهميش بنيوي يخرج معه التنافس في الساحل عن نطاق الضبط الاقليمي؟ وهذا النوع من الاسئلة هو ما تعالجه ادبيات الاستشراف الحديثة حين تنظر الى المستقبل بوصفه مجالا لاحتمالات متراكبة لا مسارا واحدا و لهذا فان كان مقاربة RAND في القرار تحت اللايقين لا تركز على المستقبل الاكثر ترجيحا بل على اكتشاف البيئات التي تجعل الاستراتيجية القائمة هشة اي البيئات التي تتعرض فيها الدولة لـ strategic surprise و تفقد قدرتها على التكيف في الوقت المناسب[146].

ومن هذا المنطلق فإن سيناريو التهميش الجزائري لا يعني غياب الجزائر من الساحل ماديا بل يعني فقدانها تدريجيا لوظيفة الترجيح داخل الإقليم ووفق نظرية الدور لا تتراجع الدولة فقط عندما تضعف قدراتها بل ايضا عندما يتآكل اعتراف الآخرين بوظيفتها او عندما تصبح وظائفها قابلة للاستبدال بفاعلين اخرين وهذا بالضبط ما يجعل هذا السيناريو خطرا فالتهميش لا يفترض انهيار القوة الجزائرية بل يكفيه ان يتحول الجوار الساحلي الى فضاء لا تعود فيه الجزائر وسيطا مرجحا ولا شريكا اقتصاديا مركزيا ولا مرجعا امنيا موثوقا بل مجرد دولة جوار قلقة تتفاعل مع ما يصنعه غيرها وهنا تتحول الجزائر من فاعل في تشكيل المجال الى متلق لنتائج تشكيله فالمتغيرات الاقليمية الجديدة من الانقلابات الى صعود الفاعلين غير التقليديين باتت تؤثر مباشرة في قدرة الجزائر على الحفاظ على دورها في الساحل لا في امنها الحدودي فقط واذا اسقطنا على هذا السيناريو نظرية المركب الامني الإقليمي اتضح ان خطورته لا تكمن فقط في

[146] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 43-47, 477-482.

رمزيته بل في نتائجه البنيوية فالساحل بالنسبة الى الجزائر ليس مسرحا خارجيا بل جزء من الحزام الامني الذي يتحدد عبره توازنها الاستراتيجي جنوبا ولذلك فإن خروج التنافس الدولي عن نطاق السيطرة داخل الساحل لا يبقى حدثا افريقيا بعيدا بل يتحول الى اعادة تشكيل للمجال الامني الجزائري نفسه فعندما تتكاثر القواعد وتتعدد الشراكات العسكرية تتغير ولاءات بعض العواصم الساحلية فهنا لا تتراجع الجزائر فقط دبلوماسيا بل يتآكل ايضا منطقها التقليدي في ادارة العمق الجنوبي الخاص بها وفي هذه الحالة لا تكون النتيجة مجرد انكماش للدور بل انكشاف للمجال ككل وهذا هو المعنى الاكثر لخطورة للتهميش ان تصبح الجزائر محاطة بجوار يعاد تعريفه من دونها او ضد منطقها الإقليمي .

ويمكن بناء هذا السيناريو استشرافيا عبر اربعة محركات رئيسية[147] :

- المحرك الاول : هو استمرار تدهور العلاقة الجزائرية المالية وتحولها من توتر سياسي الى خصومة استراتيجية مزمنة فمالي تظل رغم كل التحولات عقدة مركزية في ادراك الجزائر للساحل واذا ثبت في المدى المتوسط نمط من القطيعة بين باماكو والجزائر فإن ذلك سيضعف القدرة الجزائرية على التأثير في قلب الساحل ويفتح المجال لتثبيت فاعلين اخرين داخل هذه المساحة الحساسة.
- المحرك الثاني هو نجاح تحالف دول الساحل AES في بناء اصطفاف خارجي مواز يقوم على شراكات امنية وسياسية واقتصادية لا تكون الجزائر جزءا منها او تكون فيها مجرد طرف هامشي .
- المحرك الثالث هو توسع البدائل اللوجستية والاقتصادية المنافسة وخصوصا عبر الواجهة الاطلسية المغربية او عبر شبكات خليجية ، تركية ، روسية مرنة اما المحرك الرابع فهو بطء تحديث الادوات الجزائرية نفسها بما يجعل الجغرافيا والخبرة والرصيد التاريخي موارد كامنة غير مترجمة الى نفوذ فعلي ووفق منطق التحليل المورفولوجي فإن اجتماع هذه العناصر لا ينتج فقط تراجعا نسبيا بل قد ينتج نقطة تحول حرجة يصبح بعدها التهميش الجزائري بنيويا لا ظرفيا .

[147] عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الامنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل الاقليمية"، سياسات عربية 55 (2022): 129-146.

ومن زاوية اللايقين العميق لا تتمثل المشكلة في ان الجزائر لا تعرف ما سيحدث فقط بل في ان البيئة التي تتحرك فيها قد تعيد تشكيل نفسها بسرعة اكبر من قدرة السياسة التقليدية على الاستجابة فالدولة قد تبني استراتيجيتها على اربع فرضيات :

- فرضية ان التوتر مع مالي ظرفي او ان النفوذ الروسي قابل للاحتواء
- فرضية المبادرة المغربية ما تزال في طور الخطاب
- فرضية النيجر ستظل في حاجة موضوعية الى العمق الجزائر
- فرضية استمرار الفوضى داخل مالي

لكن اذا تحولت هذه الافتراضات كلها في اتجاه معاكس فإن النتيجة لا تكون خطأ تقدير بسيطا بل انهيار في صلاحية المقاربة ذاتها وهنا بالضبط تتقاطع نظرية السيناريوهات مع منهج مركز RAND[148] فالخطر لا يكمن في المستقبل الذي لم تتوقعه الدولة بل في الاستراتيجية التي لا تحتمل مستقبلا مخالفا وبعبارة اخرى يصبح التهميش ممكنا حين تكون المقاربة الجزائرية غير robust اي غير قادرة على الصمود عبر البيئات المختلفة اما من حيث النتائج فإن اخطر ما في هذا السيناريو هو ان التنافس الدولي قد يخرج فعلا عن نطاق السيطرة الإقليمية والمقصود هنا ليس فقط تكاثر الفاعلين بل تحول الساحل الى فضاء تزاحم غير قابل للضبط ففي وضع التهميش الجزائري قد تتوسع الادوار الروسية والتركية والخليجية والمغربية والصينية بدرجات مختلفة وقد نشهد حتى الكيان الصهيوني لا في اطار توازن اقليمي منظم بل في اطار اقتصاد نفوذ متداخل تتآكل فيه قواعد الفصل بين الامن والاقتصاد والدين والوساطة وعندما تغيب قوة جوارية قادرة على الترجيح والربط يزداد احتمال ان يتحول الساحل الى مجال مفتوح للبدائل المتعارضة فدولة تطلب الحماية من جهة وجماعة مسلحة تستفيد من الفوضى من جهة أخرى وممرات اقتصادية تعاد هندستها من دون تصور اقليمي جامع وفي هذه الحالة لا يصبح التهديد موجها للجزائر وحدها بل لامكان بناء نظام اقليمي قابل للحياة في الساحل كله .

واذا استحضرنا نظرية التحوط الاستراتيجي فإن هذا السيناريو يظهر ايضا بوصفه فشلا في التحوط لا مجرد ضغط خارجي فالتحوط لا يعني فقط تنويع العلاقات بل يعني تنويعها على نحو يحفظ حرية المناورة ويمنع استفراد طرف واحد او مسار واحد بالمجال اما اذا تحول تعدد العلاقات الى تعدد غير منظم لا يحمل استراتيجية واضحة فإن النتيجة لا تكون تحوطا بل

[148] RAND Corporation, Robust Decision Making for Planning under Deep Uncertainty (Santa Monica: RAND, 2013/2021 brief), 1-2.

تشتتا في التموضع وهنا تحديدا قد تتعرض الجزائر لخطر مزدوج : فهي لا تنخرط كليا في محور لكنها لا تنجح ايضا في تحويل التعدد الى مورد قوة وعندما يحدث ذلك تصبح الدولة واقعة بين اصطفافات لا تتحكم فيها من دون ان تملك هي القدرة على ترجيح احدها او ادارة التوازن بينها ومن منظور **الدكتور وليد عبدالحي** الذي يقول - **يختلف التنبؤ عن الدراسة المستقبلية في أن الأول يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارًا محددًا بينما الدراسة المستقبلية تقوم على تعدد الاحتمالات المختلفة المسار** – [149]والتي يمكن فهمها ان هذه هي اللحظة التي تنتقل فيها الدولة من كونها عنصرا في معادلة القوة الى كونها موضوعا لتأثير معادلات القوة .

لكن السيناريو حتى في اقصى درجاته التشاؤمية لا يعني الحتمية فوظيفة السيناريو في الاستشراف العلمي ليست اعلان المصير بل كشف مؤشرات الانذار المبكر وفي هذه الحالة يمكن تحديد عدد من المؤشرات التي قد تدل على ان التهميش الجزائري يتبلور فعلا باستمرار القطيعة مع مالي من دون قنوات تهدئة و تحول بعض مشاريع الربط البديلة الى وقائع تنفيذية تتجاوز الجزائر و نراها تساهم في تراجع موقع الجزائر داخل الاليات الافريقية المعنية بالساحل مما يجعل صورتها تتآكل كوسيط مقبول في العواصم الساحلية خاصة في ظل تزايد الاعتماد الساحلي على شركاء امنيين واقتصاديين لهذا يجعل الجزائر لا تملك معهم معادلة تاثير واضحة وهذه المؤشرات لا تؤكد وقوع السيناريو لكنها تنبه الى ان التنافس بدأ يتحول من حالة تنافس مزعج الى حالة تزاحم يفلت من القبضة الجزائري وهنا تكون قيمة الاستشراف انه يحول الخطر من مفاجأة مستقبلية الى اشارة قابلة للرصد والتعديل لهذا فإن سيناريو التهميش الجزائري لا ينبغي قراءته كسيناريو هزيمة فقط بل كسيناريو اختبار حاسم للمقاربة الجزائرية فهو يكشف ان الخطر الاكبر لا يتمثل في وجود منافسين كثر بل في فقدان القدرة على تحويل التعدد الى توازن كما يكشف ان الجزائر قد تبقى قوية من حيث الموارد والجيش والجغرافيا لكنها مع ذلك قد تتراجع وظيفيا اذا لم تنجح في اعادة تعريف دورها وادواتها وسرعة استجابتها ومن ثم فإن هذا السيناريو لا يقول ان الجزائر ستستبعد حتما بل يقول شيئا ادق إذا لم تعاد هندسة المقاربة الجزائرية بسرعة ومرونة فإن الجوار الساحلي قد يعاد تشكيله على نحو يجعل الجزائر موجودة

[149] وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2002، ص 27

فيه جغرافيا غائبة عنه وظيفيا وتلك هي صيغة التهميش الاكثر خطورة في بيئات التنافس المفتوح[150] .

مصفوفة السيناريو :

مؤشر الإنذار المبكر	الانعكاس على المجمع الأمني الجزائري	نقطة التحول الحرجة	محرك التهميش
رفض استقبال الوفود الجزائرية وتجميد رسمي لاتفاق السلم والمصالحة لصالح صفقات أمنية منفردة	تآكل دور الوسيط القائد وتحول مالي إلى منصة لاستهداف المصالح الجزائرية أو إيواء الخصوم	تحول التوتر مع باماكو من خلاف دبلوماسي إلى عداء بنيوي واستبدال الجزائر كلياً بوسطاء آخرين	**المحرك السياسي**
توقيع اتفاقيات دفاع مشترك بين دول الساحل وفاعلين دوليين تستثني التنسيق مع لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)	فقدان الجزائر لوظيفة المرجع الأمني في المنطقة وتحول حدودها الجنوبية إلى تماس مع قوى دولية كبرى.	صعود تحالف دول الساحل (AES) ككتلة عسكرية صلبة تعتمد كلياً على فاعلين غير إقليميين (روسيا/تركيا)	**المحرك الأمني**
بدء تنفيذ استثمارات ضخمة في موانئ وبنى تحتية تربط الساحل بالمحيط الأطلسي بعيداً عن الطريق العابر للصحراء.	فقدان الجزائر لورقة الجغرافيا السياسية وتحولها من بوابة إلزامية إلى خيار ثانوي أوطريق مسدود.	نجاح المبادرة الأطلسية (المغربية) أو مسارات الربط (الخليجية-التركية) في تقديم بدائل حقيقية للدول الحبيسة	**المحرك الجيواقتصادي**

[150] هتهات رابح، "المتغيرات الاقليمية الجديدة واثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة اكاديمية، 2025.

مؤشر الإنذار المبكر	الانعكاس على المجمع الأمني الجزائري	نقطة التحول الحرجة	محرك التهميش
تكرار صدور قرارات إقليمية مصيرية في الساحل دون استشارة أو علم مسبق من الجانب الجزائري.	الانفصال الوظيفي أي بقاء الجزائر قوية عسكرياً لكنها غير قادرة على التأثير في قرارات العواصم الساحلية اليومية.	استمرار الاعتماد على الدبلوماسية التقليدية والشرعية التاريخية مقابل أدوات المنافسين (الاستثمار السريع، المسيرات، الأمن الخاص)	**المحرك الوظيفي**

تحليل المصفوفة :

تكشف هذه المصفوفة أن سيناريو التهميش الاستراتيجي لا يحدث عادة نتيجة صدمة واحدة بل يتشكل عبر تراكم تدريجي لمؤشرات الانكشاف السياسي والأمني والاقتصادي والوظيفي إلى أن تصل إلى نقطة تحول حرجة يصبح فيها استرجاع المبادرة أكثر كلفة وتعقيداً وتظهر القراءة المقارنة هذه أن أخطر مسارات التهميش يبدأ غالباً من البعد السياسي إذ ان فقدان الثقة مع العواصم الساحلية خصوصا باماكو القلب المحرك للفوضى في الساحل لا يعني فقط تراجع الدور التفاوضي الجزائري بل قد يؤدي إلى إعادة تشكيل شبكات النفوذ الإقليمي بعيداً عن الجزائر بما يحولها من فاعل مركزي إلى طرف مراقب كما ان المصفوفة تبرز المحرك الأمني كونه نقطة الانعطاف الأكثر حساسية لأن صعود تحالفات عسكرية جديدة في الساحل مدعومة بقوى خارجية قد تؤدي إلى كسر الاحتكار النسبي الذي كانت الجزائر تمارسه بوصفها مرجعاً أمنياً في الفضاء الصحراوي الساحلي وفي حال تزامن ذلك مع نجاح بدائل جيواقتصادية تنافس الممرات الجزائرية فإن الجزائر لا تخسر فقط نفوذها السياسي بل انها قد تفقد إحدى أهم أوراقها البنيوية المرتبطة بالجغرافيا الاستراتيجية الخاصة بها .

أما المحرك الوظيفي فيكشف عن شكل أكثر عمقاً من التهميش يتمثل في بقاء القدرات الصلبة قائمة مقابل تراجع القدرة على التأثير الفعلي في القرارات اليومية لدول الساحل وهو

ما يمكن وصفه بالفراغ بين القوة والتأثير أي امتلاك أدوات الردع دون القدرة على تحويلها إلى نفوذ سياسي مستدام.

لهذا فان القراءة الاستشرافية للمصفوفة تشير إلى أن هشاشة الاستراتيجية الجزائرية لا ترتبط بضعف الموارد فقط بل بخطر التكيف البطيء مع بيئة إقليمية تتغير أسرع من أدوات التأثير التقليدية لذلك فإن تجنب هذا السيناريو يقتضي الانتقال من منطق حماية المكانة إلى منطق إعادة إنتاج المكانة عبر دمج الأمن بالاستثمار والدبلوماسية بالقوة الناعمة والتحرك الاستباقي بدل الاكتفاء برد الفعل حتى لا يتحول التنافس في الساحل من مجال لإدارة النفوذ إلى مجال لإدارة الخسائر.

خاتمة الفصل :

يتضح من خلال هذا الفصل أن التنافس الدولي والتحولات الإقليمية المتسارعة في منطقة الساحل لم تعد مجرد متغيرات خارجية تؤثر بصورة غير مباشرة على المقاربة الجزائرية بل أصبحت عوامل بنيوية تعيد صياغة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها الجزائر نفسها. فالساحل لم يعد فضاء أمنيا يمكن التحكم في توازناته عبر الأدوات التقليدية وحدها، وإنما تحول إلى مجال مفتوح لتعدد الفاعلين، وتشابك المصالح، وتداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية وهو ما فرض ضغوطا متزايدة على ثوابت المقاربة الجزائرية وآليات اشتغالها. وقد أظهر الفصل أن مبدأ عدم التدخل، الذي شكل أحد الأعمدة الأساسية للسياسة الجزائرية تجاه الساحل لم يتعرض للانهيار بقدر ما أصبح يواجه تحديات عملية متزايدة نتيجة اتساع التدخلات الخارجية وتعدد الشراكات العسكرية والأمنية وتحول بعض الدول الساحلية نفسها نحو البحث عن رعاة جدد خارج المنظومة التقليدية التي كانت الجزائر تتحرك ضمنها ومن ثم فإن الإشكال لم يعد يتمثل في الحفاظ الشكلي على المبدأ بل في كيفية إعادة تكييفه مع بيئة إقليمية تتجه أكثر فأكثر نحو التدويل والتنافس المفتوح.

كما بين الفصل أن التنافس الدولي لم يؤثر فقط على الجانب الأمني للمقاربة الجزائرية بل انعكس كذلك على فاعلية الوساطة والدبلوماسية الجزائرية داخل الساحل خاصة في ظل صعود فاعلين جدد، وتغير أنماط التحالفات وتراجع قدرة التسويات التقليدية على احتواء الأزمات المعقدة. وفي هذا السياق أصبحت الجزائر مطالبة بالانتقال من منطق الوساطة المرتبط

بالخبرة التاريخية والشرعية السياسية فقط إلى منطق أكثر مرونة يقوم على تنويع الأدوات وربط الوساطة بالأبعاد الاقتصادية والأمنية والتنموية في آن واحد.

ومن جهة أخرى كشفت الدراسة الاستشرافية أن مستقبل الدور الجزائري في الساحل لن يتحدد فقط بحجم التهديدات أو كثافة التنافس الدولي بل بقدرة الجزائر على إعادة تعريف موقعها ووظيفتها داخل المجال الإقليمي المتحول فسيناريو تعزيز الدور الجزائري يظل ممكنا إذا استطاعت الجزائر تحويل عناصر القوة التي تمتلكها من جغرافيا وخبرة أمنية ورصيد دبلوماسي وشبكات ارتباط إقليمية إلى أدوات تأثير فعلية تتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة غير أن استمرار الجمود أو بطء التكيف قد يدفع في المقابل نحو سيناريو أكثر تعقيدا يتمثل في التهميش التدريجي للدور الجزائري داخل فضاء يعاد تشكيله من قبل قوى متعددة.

كما أبرز الفصل أن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود قوى دولية وإقليمية متنافسة داخل الساحل، لأن التنافس في حد ذاته أصبح سمة ملازمة للنظام الدولي الراهن، وإنما يكمن في قدرة الجزائر على إدارة هذا التعدد وتحويله من مصدر ضغط إلى هامش للموازنة والتحرك الاستراتيجي وفي هذا الإطار أظهرت نظريات التحوط الاستراتيجي ونظرية الدور ونظرية المجمع الأمني الإقليمي إضافة إلى مقاربات الاستشراف تحت اللايقين العميق أن فعالية الدولة لا تقاس فقط بامتلاك الموارد بل أيضا بقدرتها على التكيف وإعادة التموضع واستباق التحولات قبل تحولها إلى اختلالات بنيوية.

وعليه يمكن القول إن المقاربة الجزائرية تجاه الساحل تقف اليوم أمام مرحلة انتقالية دقيقة لم تعد فيها الأدوات التقليدية كافية وحدها لضمان استمرار الفاعلية والنفوذ فالتغيرات الجارية داخل الساحل وتزايد التنافس الدولي وصعود الفاعلين الجدد كلها عوامل تفرض على الجزائر تطوير مقاربة أكثر مرونة وتركيبا تجمع بين البعد الأمني والدبلوماسي والاقتصادي والاستشرافي ومن ثم فإن مستقبل الدور الجزائري في الساحل لن يرتبط فقط بقدرة الجزائر على حماية حدودها أو الحفاظ على مبادئها التقليدية بل بمدى نجاحها في إعادة هندسة حضورها الإقليمي بما يسمح لها بالبقاء قوة مرجحة داخل فضاء يشهد إعادة تشكيل مستمرة لموازين القوى والنفوذ.

الخاتمة العامة :

تنتهي هذه الدراسة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي لم تعد تمثل في الإدراك الاستراتيجي الجزائري مجرد هامش جغرافي مضطرب يقع جنوب الحدود بل تحولت بفعل التراكمات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتسارعة إلى عقدة استراتيجية مركّبة تتقاطع فيها رهانات الأمن القومي بمعادلات التنافس الدولي وتتشابك فيها هشاشة الدولة بالتشكلات السوسيوثقافية العابرة للحدود وتتداخل فيها حسابات الطاقة والممرات اللوجستية بمسألة الشرعية السياسية ذاتها وهذا التحول البنيوي في طبيعة المجال الساحلي هو ما فرض على الدراسة أن تتجاوز المقاربات الوصفية المجردة إلى تحليل متعدد المستويات يجمع بين البعد المفاهيمي والنظري والجيوبوليتيكي والاستشرافي.

انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية مفادها التساؤل عن مدى قدرة المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي على الحفاظ على فاعليتها في ظل تصاعد التنافس الدولي وتفاقم التحديات الإقليمية وقد أفضى التحليل عبر فصوله الثلاثة إلى إجابة مركبة لا تحتمل الحسم المطلق في اتجاه واحد بقدر ما تكشف عن واقع انتقالي دقيق تتجاذبه عناصر الثبات وعناصر التحول في آن معاً.

أولاً : من حيث الإطار المنهجي للمقاربة الجزائرية

أثبت الفصل الأول أن المقاربة الجزائرية تجاه الساحل ليست استجابة ظرفية لموجة تهديدات عابرة، وإنما نسق معياري استراتيجي متكامل تشكّل عبر تفاعل الخبرة التحررية للدولة الجزائرية بمحددات أمنها القومي وتمثيلات نخبتها الحاكمة لطبيعة النظام الإقليمي الإفريقي وقد تبين أن هذا النسق يقوم على أربعة أعمدة متداخلة :

- مبدأ السيادة بوصفه آلية دفاعية لا مجرد مفهوم قانوني شكلي
- مبدأ عدم التدخل بصيغته الجزائرية الخاصة التي لا تعني الحياد السلبي بل رفض التدخل القسري مع الإقرار بمشروعية الانخراط الدبلوماسي والوقائي و
- أولوية التسوية السياسية للنزاعات بوصفها تقديراً استراتيجياً لا موقفاً أخلاقياً محضاً
- مبدأ شمولية الأمن الذي يربط عضوياً بين الأمن والتنمية

كما بين الفصل أن هذه المرتكزات النظرية لا تعمل بمعزل عن محددات جيوسياسية صلبة تتمثل في الامتداد الحدودي المشترك والروابط التاريخية والثقافية العميقة مع دول الجوار الساحلي وأن الجزائر ترجمت هذا الإطار ميدانياً عبر ثلاث آليات رئيسية :

- الوساطة الدبلوماسية التي توجت باتفاق السلم والمصالحة في مالي
- التعاون الأمني والاستخباراتي عبر أطر التنسيق العملياتي المشترك
- دعم المشاريع التنموية الرابطة كأنبوب الغاز العابر للصحراء

ثانياً : من حيث التنافس الدولي وأدواته في المنطقة

كشف الفصل الثاني أن الساحل الإفريقي انتقل من كونه ساحة شبه محتكرة من قبل القوى الغربية التقليدية إلى فضاء مفتوح لتعدد الفاعلين حيث تراجع النفوذ الفرنسي والأمريكي التقليدي في مقابل صعود لافت لقوى بديلة كروسيا والصين وتركيا ودول الخليج إلى جانب حضور إقليمي متعدد الأشكال للمغرب ونيجيريا والمنظمات الإقليمية والدولية وقد بينت الدراسة أن هذا التنافس لا يدار بمنطق واحد موحد بل بمنطق تفاضلي بحسب طبيعة كل فاعل وأدواته فبعضهم يبحث عن تموضع عسكري مباشر وبعضهم الاخر يوظف الأدوات الاقتصادية والممرات اللوجستية وبعضهم يعتمد الدبلوماسية الدينية والثقافية كأداة نفوذ رمزي طويل المدى كما أظهرت الدراسة أن هذا التعدد في الفاعلين لم ينتج بالضرورة كثافة في الفاعلية بل أفضى في كثير من الأحيان إلى تعدد في الشرعيات وتداخل في الاختصاصات وتشتت في مراكز القرار وهو ما انعكس مباشرة على تعقد الصراعات الداخلية وتوسيع نطاق الجماعات المسلحة وتآكل سيادة دول المنطقة بما جعل من الساحل بيئة أكثر قابلية للاختراق والتدويل في آن واحد.

ثالثاً : من حيث انعكاسات هذه التحولات على مستقبل المقاربة الجزائرية

بين الفصل الثالث أن التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة لم تعد مجرد متغيرات خارجية تؤثر بصورة غير مباشرة في المقاربة الجزائرية بل غدت عوامل بنيوية تعيد صياغة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها الجزائر ذاتها فقد أظهر الفصل أن مبدأ عدم التدخل رغم أنه لم يتعرض لانهيار مبدئي أصبح يواجه تحدياً وظيفياً متزايداً نتيجة اتساع التدخلات الخارجية وتعدد الشراكات العسكرية والأمنية وتحول بعض دول الساحل نحو البحث عن رعاة جدد خارج المنظومة التقليدية التي كانت الجزائر تتحرك ضمنها كما بين الفصل أن التنافس الدولي لم

يقتصر أثره على الجانب الأمني بل انعكس كذلك على فاعلية الوساطة والدبلوماسية الجزائرية بما جعل الجزائر مطالبة بالانتقال من منطق الوساطة المرتبط بالخبرة التاريخية والشرعية السياسية فقط إلى منطق أكثر مرونة يقوم على تنويع الأدوات وربط الوساطة بالأبعاد الاقتصادية والأمنية والتنموية في آن واحد وقد أفضت المقاربة الاستشرافية التي اعتمدتها الدراسة إلى أن مستقبل الدور الجزائري لن يتحدد فقط بحجم التهديدات أو كثافة التنافس الدولي بل بقدرة الجزائر على إعادة تعريف موقعها ووظيفتها داخل مجال إقليمي متحوّل.

رابعاً : في ضوء اختبار الفرضيات

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن الفرضية الرئيسية للدراسة قد تحققت تحققاً جزئياً لا كليا فقد ثبت أن المقاربة الجزائرية ترتكز فعلاً على أسس دبلوماسية وأمنية وتنموية متكاملة كما افترضت الدراسة غير أن تصاعد التنافس الدولي وتفاقم التحديات الإقليمية قد حدا بالفعل من هامش فاعليتها دون أن يعني ذلك انهيارها أو تجاوزها بالكامل بل فرض عليها اختباراً وظيفياً حقيقياً يستوجب تكييف أدواتها دون المساس بثوابتها الاستراتيجية أما الفرضيات الفرعية فقد تحققت جميعها بدرجات متفاوتة من الوضوح إذ ثبت أن المقاربة الجزائرية شاملة تتجاوز البُعد العسكري الضيق وأن المحددات الجيوسياسية تؤثر فعلاً في طبيعة القرار الجزائري وأن الجزائر تعتمد فعلاً على تعدد الأدوات الميدانية وأن التنافس الدولي أسهم فعلاً في تعقيد الأزمات الداخلية وتآكل السيادة وأن الحضور العسكري الأجنبي أثر فعلاً في هامش فاعلية المقاربة التقليدية وأن التحولات الراهنة تفرض فعلاً على الجزائر مراجعة أدواتها العملية.

خامساً : أبرز النتائج النهائية للدراسة

يمكن تلخيص أبرز ما توصّلت إليه الدراسة في ثماني نتائج جوهرية :

1. المقاربة الجزائرية مقاربة ضبط إقليمي لا إسقاط قوة و تتأسس على نسق معياري متكامل قوامه السيادة وعدم التدخل وأولوية التسوية السياسية وشمولية الأمن وهي بذلك أقرب إلى منطق الاحتواء الوقائي منها إلى منطق الهيمنة أو التدخل المباشر.
2. المحددات الجيوسياسية تؤطر لا تحسم وحدها القرار الجزائري فالموقع الجغرافي والحدود المشتركة والروابط التاريخية والثقافية تشكل بنية مرجعية توجه إدراك التهديد وتحدد أولويات الفعل الخارجي دون أن تكون العامل الحصري المفسر للسلوك الجزائري.

3. تعدد أدوات التفعيل الميداني يمنح المقاربة عمقاً تراكمياً وهشاشة كامنة في آن واحد فاعتماد الجزائر على مزيج من الوساطة والتعاون الأمني ومشاريع التنمية يمنحها مرونة نسبية لكنه يجعلها أيضاً عرضة لتشتت الجهد إن لم تدر هذه الأدوات ضمن رؤية موحدة.
4. التنافس الدولي انتقل من منطق الهيمنة الأحادية إلى منطق التشابك متعدد الأقطاب ولم يعد الساحل محكوماً باحتكار غربي تقليدي بل أصبح فضاءً تتزاحم فيه قوى صاعدة وفاعلون إقليميون ومنظمات دولية متعددة بما يجعل خريطة النفوذ في حالة تحوّل مستمر.
5. تآكل الأطر الإقليمية التقليدية وصعود تشكيلات سيادية أكثر انغلاقا فقد فقدت المؤسسات الإقليمية التقليدية جزءاً كبيراً من قدرتها الإلزامية تزامناً مع بروز تحالفات جديدة بين دول الساحل ترفض الوصاية الخارجية بأشكالها المعهودة وهو ما يعيد رسم قواعد الشرعية الإقليمية من الأساس.
6. الفواعل غير الدولتية أصبحت جزءاً بنيوياً من معادلة عدم الاستقرار لا عرضاً جانبياً لها فقد وظفت الجماعات المسلحة الهشاشة المؤسساتية والمظالم المحلية والبنى الاجتماعية العابرة للحدود لإعادة إنتاج نفوذها بما يفرض تفسيراً مركباً للعنف لا يختزله في بعد أمني أو إثني بحت.
7. مبدأ عدم التدخل يواجه ضغطاً وظيفياً متصاعداً لا انهياراً مبدئياً فالثابت الدبلوماسي الأبرز في السياسة الجزائرية لم يتصدع من حيث الجوهر لكنه بات يختبر عملياً أمام اتساع التدخلات الخارجية وتعدد الرعاة الجدد بما يستدعي تكييفاً تطبيقياً يحفظ الجوهر ويطور الأداء.
8. مستقبل الدور الجزائري في الساحل مسألة قدرة على التكيّف لا قدَراً محتوما فما ينتظر الموقع الجزائري ليس مساراً واحداً محسوماً بل حزمة احتمالات متفاوتة الترجيح تتراوح بين تعزيز الدور كقوة موازِنة وبين تهميش تدريجي وظيفي تبقى فيه الجزائر حاضرة جغرافياً غائبة تأثيراً وما يفصل بين المسارين ليس حجم الموارد المتاحة بل سرعة التكيف ومرونة إعادة التموضع قبل أن تتحول مؤشرات الإنذار المبكر إلى اختلالات بنيوية يتعذر تداركها.

سادساً : في أفق الاستشراف

إن القراءة الاستشرافية التي اعتمدتها الدراسة لا تسعى إلى الجزم بمسار واحد لمستقبل الساحل، بقدر ما تسعى إلى الكشف عن مؤشرات الإنذار المبكر التي تسمح بتحويل الخطر من مفاجأة مستقبلية إلى إشارة قابلة للرصد والتعديل وقد أظهرت هذه القراءة أن السيناريو الأخطر لا يكمن في وجود منافسين كثر داخل الساحل فهذا أمر أصبح سمة ملازمة للنظام الدولي الراهن وإنما يكمن في احتمال فقدان الجزائر للقدرة على تحويل هذا التعدد إلى توازن يخدم مصالحها، بما قد يُبقيها قوية من حيث الموارد والجغرافيا والجيش لكنها متراجعة وظيفياً إن لم تنجح في إعادة تعريف دورها وأدواتها وسرعة استجابتها وفي المقابل يظل سيناريو تعزيز الدور الجزائري ممكناً ومتاحاً إذا ما استطاعت الجزائر تحويل عناصر قوتها التقليدية من جغرافيا وخبرة أمنية ورصيد دبلوماسي وشبكات ارتباط إقليمية إلى أدوات تأثير فعلية تتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة.

في الختام تخلص هذه الدراسة إلى أن المقاربة الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي تقف اليوم أمام مرحلة انتقالية دقيقة لم تعد فيها الأدوات التقليدية وحدها كافية لضمان استمرار الفاعلية والنفوذ فالتحدي الحقيقي أمام الجزائر لا يكمن في وجود قوى دولية وإقليمية متنافسة داخل الساحل بقدر ما يكمن في قدرتها على إدارة هذا التعدد وتحويله من مصدر ضغط إلى هامش للموازنة والتحرك الاستراتيجي ومن ثم فإن مستقبل الدور الجزائري في الساحل لن يرتبط فقط بمدى تمسّكها بثوابتها التقليدية وإنما أيضاً بمدى نجاحها في تحويل تلك الثوابت إلى أدوات مرنة قادرة على التكيّف مع عالم يتجه نحو مزيد من السيولة الاستراتيجية وتعدد مراكز النفوذ وتراجع اليقين في العلاقات الدولية وبذلك يظل الرهان الحقيقي لا في مقاومة التحوّلات الجارية بل في القدرة على استباقها وإعادة توظيفها بما يسمح للجزائر بالحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية مرجّحة في مجال يعاد تشكيله باستمرار.

قائمة المراجع :

- **الكتب** :
  - **بالعربية** :

- منصور الخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات – الميادين – التحديات، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

  - **بالفرنسية** :

- André Salifou, La question touarègue au Niger, Paris: Karthala, 1993.

  - **بالإنجليزية** :

- Alain Antil & Thierry Vircoulon, After the Failure in the Sahel, Rethinking French Policy in Africa, Paris: Ifri, 2024.
- Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- Benjamin Augé, The Trans-Saharan Gas Pipeline: Between Geopolitical Opportunities and Commercial Uncertainties, Paris: Ifri, 2010.
- Burhanettin Duran, SETA Security Radar: Türkiye's Geopolitical Landscape in 2026, Ankara: SETA, 2026.
- Cameron Hudson, Shifting Foundations: Toward a New U.S. Strategy in the Sahel, Washington, DC: CSIS, 2023.
- Denis M. Tull,Lessons to Be Learned: Germany's Crisis Management in Mali (2013–2023), Berlin: SWP, 2024.
- Hakim Darbouche & Susi Dennison, A Reset with Algeria: The Russia to the EU's South, London: ECFR, 2011.
- Isabelle Werenfels, Algeria's Underused Potential in Security Cooperation in the Sahel Region, Brussels: European Parliament, 2013.
- Morocco's Religious Diplomacy: Soft Power, Sovereignty and Regional Influence, ISD, 2026.
- Nina Wilen, Russia, China, Turkey and the Gulf States, Brussels: Egmont Institute, 2025.
- Rida Lyammouri, Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel Integration, Policy Center for the New South, 2024.

- Tom Ritchey,General Morphological Analysis,Swedish Morphological Society, Stockholm, 2011.
- Vincent A.W.J. Marchau et al.,Decision Making under Deep Uncertainty: From Theory to Practice, Cham: SpringerOpen, 2019.
- Zhou Yuyuan et al., From Infrastructure Connectivity to Integrated Development: Africa's Cross-regional Development, Shanghai: Shanghai Institutes for International Studies, 2024.

■ **المقالات العلمية :**

• **بالعربية :**

- سحقي، سمر، "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود : الجزائر نموذجًا"، مجلة إستراتيجيا، مج. 8، ع. 15 (2021) .
- .قوراري، أسية، وأبو رحمة، منير موسى، "الجزائر والساحل الإفريقي : معضلات الداخل وحسابات الخارج، دراسة منشورة على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، 2021 .
- بوخيزة، محمد سفيان، وحجاج، مراد، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، *السياسة العالمية*، مجلد 7، ع 3 (2023)،
- سحقي، سمر، "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود : الجزائر نموذجاً"، *مجلة إستراتيجيا*، مج 8، ع 15 (2021)،
- قوراري، آسية، وأبو رحمة، منذر موذ، "الجزائر والساحل الإفريقي : معضلات الداخل وحسابات الخارج"، دراسة منشورة عبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، 2021.
- سالم بوتدارة، "التصوف ودوره في ترسيخ العلاقات الروحية بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي"، *مجلة الحوار المتوسطي*، مج 13، ع 1 (2022)،.
- تيبة برباش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، 2017.
- رضا شوادرة، "الدور الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، *السياسة العالمية*، مج 6، ع 2 (2022)
- آسية قوراري ومنذر موذ أبو رحمة، "الجزائر والساحل الإفريقي : معضلات الداخل وحسابات الخارج"، دراسة منشورة عبر منصة المجلات الجزائرية للعلوم، 2021.
- نجية بلخثير وسهام بن علال ابن رحو، "تحديات الأمن الحدودي الجزائري : دراسة حالة الحدود الجنوبية"، *السياسة العالمية*، مج 5، ع 1 (2021.(
- عربي بومدين، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، *المستقبل العربي*، مج 39، العدد 456 (2017.(
- عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية : تحولات ومعضلات في سياق القلاقل الإقليمية"، *سياسات عربية*، العدد 55 (2022)، ص
- هتهات رابح، "المتغيرات الإقليمية الجديدة وأثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، *مجلة أكاديمية*، 2025.

- **بالفرنسية :**

- Boubacar Ba, "Le Mali post Accord d'Alger : une période intérimaire sans horizon," Politique africaine , no. 150, 2 (2018).
- Hélène Claudot-Hawad & Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question," Politique étrangère , no. 153, 3 (2015).
- Jean-François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure?," Politique étrangère, no. 80, 3 (2015).
- Louisa Dris-Aït Hamadouche, "L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale," Confluences Méditerranée, no. 90 (2014).
- Yahia H. Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, "Alger au Sahel
- : stabilité et sécurité," Politique étrangère, no. 87, 2 (2022).

- **بالإنجليزية :**

- Anouar Boukhars, "Reassessing the Power of Regional Security Providers: Algeria and Morocco," The Journal of North African Studies , vol. 24, no. 2 (2019).
- Andrea Ghiselli, "China's Security Presence and BRI in African Countries," China Quarterly of International Strategic Studies, vol. 10, no. 2 (2024).
- Francis Ghilès, "As Algeria Returns Cautiously to the World Stage," CIDOB Notes Internacionals, no. 284 (2025).
- Geoff D. Porter, "Questioning Algeria's Non-Interventionism," Politique étrangère, no. 3 (2015).
- Lotfi Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm," International Journal of Euro-Mediterranean Studies, no. 15, 2 (2022).
- Mathieu Béré, "The Islamic State in the Sahel: Understanding its Internal and External Dynamics," Perspectives on Terrorism, vol. 18, no. 2 (2024).
- MTA Ali, "Russia and the Great Transition: From Normative Enforcement to Global Plurality," Russian International Affairs Council, September 2025.
- Nina Wilén, "Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States," Egmont Policy Brief, no. 375, April 2025.
- Nina Wilen, "Belgian Special Forces in the Sahel: A Minimal Footprint with Maximal Output?," Egmont Institute Africa Policy Brief, no. 26, May 2019.
- Robert Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," International Organization, vol. 42, no. 3 (1988).

- Rossella Marangio, "The Multi-Aligned Sahel: Reframing the EU's Role in a Crowded Region," EUISS, November 2025.
- Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations," EUISS, May 2025.
- Rossella Marangio, "Sahel Reset: Time to Reshape the EU's Engagement," European Union Institute for Security Studies, no. 2, February 2024.
- Y. Attiche, "The Development Dimension of the Algerian Security Strategy in the Sahel Region," ASJP, 2025.
- Yaron Salman, "The Security Element in Israel-Africa Relations," INSS, 2021.

- **التقارير والوثائق المؤسسية :**
  - **بالعربية :**

- زارة الدفاع الوطني الجزائرية، ''السيد الفريق أول السعيد شنڤريحة يشارك في الدورة غير العادية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقدة بالجزائر''، بيان رسمي، 13 أكتوبر 2022.
- مجلس الشيوخ الفرنسي، *الساحل: نحو مقاربة شاملة*، تقرير إعلامي رقم 720 (2012–2013)
  - بالانجليزية :

- Africa Center for Strategic Studies, Recalibrating Coastal West Africa's Response to Violent Extremism, 2024.
- Africa-Europe Foundation, The Africa-Europe Foundation Report 2024.
- African Development Bank, Algeria-Niger-Chad: Multinational Trans-Sahara Highway Project – Executive ESIA Summary.
- Alexander Brown et al., Charting Iran's Influence in Africa, American Foreign Policy Council, 2025.
- Amine Ghoulidi & Rida Lyammouri, Morocco's Atlantic Initiative as an Integration Corridor, Policy Center for the New South, 2026.
- Cherkaoui Roudani, "Mali Kura, Mali Fanga: The Political Trajectory of Mali under Military Rule," IRSEM, 2025.
- Daniel Eizenga, The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel, Africa Security Brief no. 38, Africa Center for Strategic Studies, 2020.
- Eric Hall, Europe's Forthcoming Sahel Strategy, Tallinn: ICDS, 2025.
- Eric Pichon, Sahel-exit in West Africa: Implications for ECOWAS and the EU, European Parliamentary Research Service, 2024.
- European Think Tanks Group, The Nexus between Security and Development in the Sahel.
- Exploratory Research Report on the Sahel Media and Political Ecosystem*, Riga: NATO StratCom COE, 2023.

- International Crisis Group, Managing Tensions between Algeria and Morocco, 2024.
- International Crisis Group, The G5 Sahel at a Crossroads, 2023.
- International Crisis Group, Understanding JNIM's Expansion beyond the Sahel*, Report no. 321, 2026
- International Crisis Group, West Africa's Regionalism in Crisis, 2024.
- International Peace Institute, Emerging Lessons from MINUSMA's Experience in Mali, New York, 2024.
- International Peace Institute, The United Nations–African Union Partnership and the Protection of Civilians, 2025.
- ISS, Africa Futures: ECOWAS, Institute for Security Studies, 2025.
- JICA, Cluster Strategy for Peace and Stability in the Sahel Region, 2024.
- OECD, Environmental Fragility in the Sahel, Paris: OECD, 2022.
- OECD, Natural Resource Governance and Fragility in the Sahel, Paris: OECD, 2022.
- OECD, States of Fragility 2025, Paris: OECD, 2025.
- OECD/SWAC, Military Coups, Jihadism and Insecurity in the Central Sahel.
- RAND Corporation, Robust Decision Making for Planning under Deep Uncertainty Santa Monica: RAND, 2021.
- Russia's Strategic Projection in the Sahel and its Regional Implications, IEEE, April 2026.
- Senior Study Group for the Sahel: Final Report and Recommendations, Washington, DC: United States Institute of Peace, 2024.
- SIPRI, Conflict Management in an Increasingly Complex World, Stockholm: SIPRI, 2025.
- SIPRI, Military Entrenchment in Mali and Niger: Praetorianism in Practice?, 2024.
- The Africa Programme in London, London: Chatham House, 2020.
- The Emergence of the Alliance of Sahel States, 2026.
- UNDP, Journey to Extremism in Africa.
- Wagner en el Sahel: una evaluación geopolítica, Instituto Español de Estudios Estratégicos, 2025.
- William Brown et al., Aligned in the Sand: How Europeans Can Help Stabilise the Sahel, London: ECFR, 2024.
- World Bank, G5 Sahel Country Climate and Development Report, 2025.

- **المقالات الصحفية والإخبارية**

- "Algeria Opposes Military Intervention in Niger," Reuters, August 5, 2023.
- "Drone Downing Sparks Diplomatic Fallout between Algeria and Sahel Countries," Associated Press, April 2025.
- "Junta-led Sahel States Ready Joint Force of 5,000 Troops, Says Minister," Reuters, January 22, 2025.
- "Landlocked Sahel States Back Morocco's Sea Access Initiative," Associated Press, April 29, 2024.
- "Maghreb 2024: New Look," Russian International Affairs Council, January 9, 2025.
- "Morocco Says Foiled Islamic State Cell Planned Remote-control Bomb Attacks," Reuters, February 19, 2025.
- "Russia Vows Military Backing for Sahel Juntas' Joint Force," Reuters , April 4, 2025.
- "War Games: Sahel," New African Magazine, 2024.
- "West Africa at a Crossroads of Partnerships," Policy Center for the New South, April 8, 2025.
- APS, "Sonatrach, Mauritania's SMH Ink Training Contract," APS, 2024.
- Burcu Özçelik & Nicholas Hopton, "Morocco as a Strategic Partner in Supporting the Sahel Region's Security," RUSI, February 2025.
- Kaan Devecioğlu, "Afrika'da Rus Askeri Varlığının Yeni Yüzü: Afrika Lejyonu," ORSAM, 2024.
- MTA Ali, "Russia's Policy in Africa: A Geographic Dilemma," Russian International Affairs Council, February 2025.
- Célestin Delanga, "Decades of Security Cooperation Under Threat in Lake Chad Basin," ISS Today, January 27, 2025.

- **التصريحات الرسمية :**

- تصريح السيد رئيس الجمهورية الجزائرية بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول متاح على https://youtu.be/ffnQLQegrTo

- **النصوص القانونية والاتفاقيات الرسمية :**

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.
- اتفاق السلم والمصالحة في مالي الناتج عن مسار الجزائر، الجزائر/باماكو، 2015.

- **المواقع الإلكترونية :**

- African Development Bank – مشروع الطريق السريع عبر الصحراء:

  https://www.afdb.org

- APS Algérie – اتفاقية سوناطراك وموريتانيا:

  https://www.aps.dz/en/economy/industry-energy-mining/mh3kd74n-sonatrach-mauritania-s-smh-ink-training-contract

- المركز العربي للدراسات الأمنية – المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل :

  https://caus.org.lb/31

- New African Magazine – War Games Sahel:
  https://newafricanmagazine.com/news-analysis/politics/war-games-sahel/

فهرس الخرائط :

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	خريطة توضح النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي	21
2	خريطة توضح المناطق التي يمنع السفر إليها من قبل الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت تؤثر دبلوماسيا	26
3	خريطة توضح الحدود الجزائرية مع دول منطقة الساحل الأفريقي	32
4	خريطة توضح المسارات التجارية القديمة الرابطة بين الحضارات الساحلية والصحراء الكبرى	35
5	خريطة تبين أهم الطرق التاريخية الرابطة بين الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا	37
6	خريطة تبين مخطط الطريق العابر للصحراء	47
7	خريطة مفصلة تبين أنبوب الغاز العابر للصحراء	49
8	خريطة تبين تواجد القواعد الأمريكية والغربية بمنطقة الساحل الأفريقي	57
9	خريطة توضح أنبوب الغاز والبترول المنطلق من نيجيريا عبر النيجر والمناطق الخاضعة للتنافس الدولي	85
10	خريطة توضح البنية السوسيوثقافية في منطقة الساحل الأفريقي	87
11	خريطة توضح دول G5 في منطقة الساحل الأفريقي	91
12	خريطة توضح أهم التدخلات العسكرية والبعثات الأممية وتأثيراتها بمنطقة الساحل الأفريقي	95

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول تشكيلة لجنة المناقشة	1
2	جدول مقارنة سيناريوهات الدور الجزائري الثلاثة في الساحل (القوة المرجحة أمنيًا، القوة الرابطة جيو-اقتصاديًا، الوسيط الوظيفي المرن)	151–152
3	جدول مصفوفة سيناريو التهميش الجزائري	157–158

فهرس المخططات:

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
1	مخطط يبين استراتيجية الاتحاد الأفريقي اتجاه منطقة الساحل الأفريقي (EU instruments and planning)	60
2	مخطط التسلسل الزمني للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي (EU-Sahel dynamics Timeline)2025-2011	61
3	مخطط هيكل القوى الغربية في الساحل الأفريقي (Structure des puissances occidentales dans le Sahel africain)	67
4	نموذج الضبط الأمني الجزائري في منطقة الساحل (الدوائر الثلاث: الدفاعية الصلبة، التعاونية، السياسية-التنموية)	134

قائمة المحتويات :

مقدمة : 9

الفصل الأول: الإطار المنهجي للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي 18

المبحث الأول: الأسس الاستراتيجية للمقاربة الجزائرية 18

المطلب الأول: المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي 18

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي 23

المطلب الثالث: الرؤية الدبلوماسية والتنموية في التعامل مع دول الساحل الإفريقي.. 28

المبحث الثاني: المحددات الجيوسياسية للمقاربة الجزائرية 31

المطلب الأول: الموقع الجغرافي وأهمية الحدود المشتركة 31

المطلب الثاني: العلاقات التاريخية والثقافية مع دول الساحل 34

المطلب الثالث: المحددات الداخلية للقرار الجزائري اتجاه الساحل الإفريقي 39

المبحث الثالث: آليات التفعيل الميداني للمقاربة 42

المطلب الأول: الوساطة الدبلوماسية ومبادرات الحوار..... 42

المطلب الثاني: التعاون الأمني والاستخباراتي 44

المطلب الثالث: المشاريع التنموية والأطر المشتركة مع دول الساحل الإفريقي 46

الفصل الثاني: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وفق المقاربة الجزائرية 54

المبحث الأول: الفاعلون الرئيسيون في التنافس الدولي على المنطقة 54

المطلب الأول: القوى الغربية 54

المطلب الثاني: القوى الصاعدة..... 69

المطلب الثالث: الفاعلون الإقليميون والمنظمات الدولية 79

المبحث الثاني: ادوات النفوذ الدولي في المنطقة 94

المطلب الاول: الحضور العسكري والبعثات الامنية..... 94

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية..... 100

المطلب الثالث: التاثير السياسي والدبلوماسي على حكومات منطقة الساحل 104

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على الصراعات الداخلية والارهاب..... 109

المطلب الاول: تداعيات التنافس على الصراعات الداخلية والارهاب 109

المطلب الثاني: تاثير التنافس على السيادة الوطنية لدول الساحل..... 112

المطلب الثالث: المخاطر والفرص للمقاربة الجزائرية في مواجهة التنافس الدولي... 115

الفصل الثالث : انعكاسات التحولات الدولية و التنافس الدولي على مستقبل المقاربة الجزائرية 122

المبحث الاول: تاثير التنافس الدولي على استقرار المقاربة الجزائرية 122

المطلب الاول: انعكاس التنافس الدولي على مبدأ عدم التدخل 122
المطلب الثاني: التحديات الناجمة عن الوجود العسكري الاجنبي على الامن الحدودي 125
المطلب الثالث: تاثير التنافس الدولي على فاعلية وساطات الجزائر..... 129
المبحث الثاني: تعديل ادوات المقاربة في ظل التحولات 133
المطلب الاول: التكيف الامني عبر تفعيل دور الجزائر كقوة اقليمية ضابطة للاستقرار بعد انسحاب القوة التقليدية 133
المطلب الثاني: التكيف الدبلوماسي عبر تنويع الشراكات واعادة بناء الحضور الاقليمي 136
المطلب الثالث: اعادة هندسة المقاربة الجزائرية عبر مقاربة شاملة متعددة الابعاد 140
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية وتحديات بنيوية 143
المطلب الاول: التحديات البنيوية والضعف الاقتصادي لدول الساحل وتاثيرها الامني في المنطقة 143
المطلب الثاني: سيناريوهات تعزيز الدور الاقليمي للجزائر كقوة اقليمية موازية..... 147
المطلب الثالث: سيناريو التهميش الجزائري وخروج التنافس عن نطاق السيطرة ... 153
الخاتمة العامة : 161
قائمة المراجع : 166
فهرس الخرائط: 173
فهرس الجداول: 174
فهرس المخططات: 174
قائمة المحتويات :.....175